أطروحات ورسائل 23

ظاهرتا التعلق والحكاية النحوية في ضوء نظرية العامل



تأليف

عبد السميع مزيان ـ لخضر حيدة







جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
يمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب
كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيط أو إدخاله
على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو نشره
رقميا على الأنترنت إلا بموافقة الناشر خطيا.

الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها ولا تعكس موقف المركز كما يتحمل
الكاتب وحده مسؤولية أي خرق لحقوق الملكية الفكرية للغير

كتاب: ظاهرتا التعلق والحكاية النحوية في ضوء نظرية العامل
تأليف: عبد السميع مزيان ولخضر حيدة
الناشر: مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات (مفاد)
ردمك: ISBN : 978-9920-576-18-5
الطبعة الأولى: 1443هـ / 2022م
التدقيق والإخراج الفني: www.islamanar.com

ظاهرتا
التعلق والحكاية النحوية
في ضوء نظرية العامل

تأليف

عبد السميع مزيان-ولخضر حيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

وبعد،

لقد شهد النحو العربي مجموعة من النظريات النحوية التي شكلت منه نسقا علميا، وهو الذي يعرف في الدراسات اللغوية الحديثة بضوابط الفكر النحوي. ولعل أبرز هذه النظريات وأشهرها في التراث النحوي: نظرية العامل، إذ حاول النحاة من خلالها تفسير ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، وتحليل العلاقات القائمة بين عناصر الجملة العربية، فقالوا بعلل البناء والإعراب، وأصول الإعمال، ونظرية الأصل والفرع في العمل، إلى غير ذلك من المصطلحات المتداولة في عرف النحاة. وبذلك قامت نظرية العامل في النحو العربي على ثلاثة أقطاب هي: العامل والمعمول والعمل. فيكون العامل هو الجالب للأثر الإعرابي ومسببه، والمعمول حامله ومتلقيه، والعمل هو أثر العامل في المعمول، المتمثل في المجاري أو الحركات الإعرابية كما صرح بذلك سيبويه.

وبذلك أصبح النحاة لا يتصورون علامة إعرابية في التركيب بدون عامل، فإن لم يكن ظاهرا، فهو مستتر، فلا يدخرون جهدا في طلبه، فهم واجدوه لا محالة. ومن تم أصبحت عناصر التركيب في تصورهم خاضعة لسلطان العامل. لكن في المقابل وجدت في اللغة بعض الظواهر التي لا تنضبط للتحليل القائم على نظرية العامل، وهو ما يمكن أن نلمسه في ظاهرتي التعلق، و الحكاية النحوية أو الجمل المقفلة. فهي ظواهر ذات طابع مخصوص، فهي لا تخضع للتحليل القائم على نظرية العامل ولا تتجاوب معه. لذلك عقدنا هذا الكتاب تحت عنوان: ظاهرتي التعلق والحكاية النحوية في ضوء نظرية العامل. إذ حاولنا من خلاله تتبع هاتين الظاهرتين في الأبواب النحوية، وجمع ما تناثر منها في أقوال النحاة، وعرضها على ميزان نظرية العامل.

فكان هذا دافعا علميا إلى اختيار الموضوع، وذلك بغية وصف وتحليل النحو وصفا علميا موضوعيا، يعين على فهم العلاقات بين مكونات عناصر الجملة العربية، وبالتالي فهم نظام اللغة فهما صحيحا سليما.

والجدير بالذكر أن الدراسات السابقة حول موضوع التعلق والحكاية النحوية، تكاد تكون إما ذات بعد وصفي يقف عند الأنواع والأحكام، أو ذات طابع تداولي يسعى إلى تلقف بعض النماذج من التراث النحوي القديم، قصد المقارنة بين القديم والحديث، والسعي وراء إثبات مقولة " السبق"، وهذا أمر يستحيل في بعض الأحيان، إذا تعلق الأمر ببعض الجزئيات التي يكون الحسم فيها من باب التخمين والتكهن. لذلك حاولنا أن نتناول الموضوع من زاوية نظرية العامل.

ولا ننكر أن البحث في مثل هذه القضايا الإعمالية مترامي الأطراف، لذلك لا نجزم بأن هذا الكتاب قد أحاط بالظاهرة المبحوثة إحاطة شاملة، لم تترك بعده حظا للباحثين، بل هو محاولة متواضعة، استفرغنا فيها الجهد قدر المستطاع، ومهدنا الطريق، ولفتنا انتباه إخواننا الطلبة، والباحثين إلى موضوع نراه جديرا بالبحث والتنقيب.

تقوم هذه الدراسة على منهج وصفي جردي تتخلله مجموعة من الأساليب، من قبيل الشرح، والتفسير، والمقارنة، والتعليل، إلى غير ذلك من الأساليب.

ولما كانت العادة والمنطق العلمي، يفرضان أن يكون لكل دراسة خطة أو تصميم، فإن هذه الكتاب، قد وقع في مقدمة، وقسمين، على الشكل التالي:

القسم الأول: التعلق في النحو العربي - دراسة تركيبية -. وفيه:

- تمهيد: نذكر فيه أهمية ومركزية البحث في العلاقة (التعليقية) بين عناصر الجملة العربية، من خلال إدراج فكرة تضافر القرائن باعتبارها خادمة لفكرة (التعلق)، وأن مدار التحليل النحوي هو الكشف عن هذه العلاقات (التعليقية)، بوصفها الغاية من هذا التحليل.

- مدخل مفهومي: نعرف فيه مصطلح التعلق، وذكر أول استعمال لهذا المصطلح، ثم نقدم بعد ذلك تعريفا لشبه الجملة، وذكر طرفي شبه الجملة والتعريف بهما؛

- الفصل الأول: فيه مجموعة من المباحث، نبدأ فيه ببيان علة تأكيد النحاة على ضرورة تعليق شبه الجملة بما تخدمه، ثم ذكر العناصر التي تتعلق بها شبه الجملة، في الأخير نتناول قضية تعلق شبه الجملة بالمحذوف؛

- الفصل الثاني: ندرس فيه التعلق من زاوية تركيبية، وذلك بالحديث عن قول بعض النحاة إن العلاقة بين الجار والمجرور وما تتعلق به هي علاقة إعمالية، وذلك بذكر الأدلة التي أوردها هؤلاء النحاة لتأكيد على هذه العلاقة الإعمالية، مع مناقشتها والتعليق عليها، ثم بعد ذلك نتحدث عن موضوع التعلق بين جملتي الشرط، تأكيدا منا على أن علاقة (التعليق) بين عناصر الجملة هي أشمل وأهم علاقة يجب البحث عنها أثناء التحليل النحوي؛

القسم الثاني: الحكاية النحوية وسؤال الإعمال. وفيه:

- الفصل الأول: الحكاية النحوية، حاولنا من خلال مباحثه، الوقوف عند دلالة بعض الألفاظ المؤسسة للبحث، لغة واصطلاحا، كما تحدثنا فيه عن قضيتي أقسام الحكاية، وأحكامها.

- الفصل الثاني: الحكاية وسؤال الإعمال. وتناولنا مباحثه مجموعة من القضايا، أولها: الجملة في ميزان العامل، إذ أشرنا إلى تصور النحاة للجملة في ظل سلطان العامل ومقتضياته. كما تحدثنا عن الحكاية وسلطان العامل، فأوضحنا من خلال هذا المبحث، أن الحكاية لا تنضبط لقواعد الإعمال وسلطته، كما هو معروف في بناء الجملة العربية. وختمنا هذا الفصل بمبحث تناول بعض التراكيب الملحقة بظاهرة الحكاية، وبينت بأنها تراكيب لا يتصرف فيها ولا تتجاوب إعماليا.


Manar al islam
islamanar.com




القسم الأول:

التعلق في النحو العربي - دراسة تركيبية -




تمهيد:

نشأت دراسة اللغة العربية الفصحى علاجا لظاهرة كان يُخْشَى منها على اللغة، ولاسيما لغة القرآن العظيم، وهي التي لقبت بـ(ذيوع اللحن). وبالرغم من أن تسمية هذه الظاهرة لا تحيل إلا على ضبط أواخر الكلمات المعربة، بعدم إعطائها العلامات الإعرابية المناسبة، إلا أن أغلب الظن أن الأخطاء اللغوية التي شاعت على ألسنة الموالي، وتسربت عدواها لتصيب ألسنة بعض العرب، لم تكن مقصورة على هذا النوع من الخطأ. فالأرجح أن الذي سمي لحنا كان ينسحب على أخطاء في الأداء الصوتي، كما كان يصدق على الخطأ الصرفي الذي يتجلى في تحريف بنية الصيغة أو الإلحاق أو الزيادة، وعلى الخطأ النحوي الذي كان يتعدى موضوع العلامة الإعرابية أحيانا إلى قضايا الرتبة والمطابقة وغيرها، وعلى الخطأ في المعجم والذي يبدو في اختيار مفردات أعجمية على مفردات عربية فصيحة لها المعنى نفسه. ويصدق على جميع هذه الأنواع من الخطأ أنها أخطاء في المبنى أولا وأخيرا، وإن كانت في النهاية تؤدي إلى أخطاء في المعنى.

من هنا تميزت الدراسات اللغوية العربية ولا سيما النحو بسمة الاتجاه إلى دراسة المبنى أساسا، فالغاية التي يسعى إليها الناظر في الكلام وهو موضوع النحو هي فهم هذا الكلام، وأن وسيلته إلى ذلك أن ينظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى، والذي بواسطته يتعرف المعنى الوظيفي لهذا المبنى. إلا أن المبنى الواحد في الكلام يتسم بتعدد المعاني الوظيفية (الوظائف النحوية)، فعلينا إذا عند النظر في النص تحديد أي المعاني المتعددة هو الذي يتعين هنا، إذ لابد في نص بعينه أن يكون المعنى محددا، ووسيلة الوصول إلى هذا المعنى المعين هو استخدام (القرائن)، حسب نظرية تضافر القرائن عند تمام حسان **" وهي ظاهرة ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه، ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية، وهو أمريتنافى مع مبدأ عام آخروهو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد"**[1].

نعلم ان النظام النحوي للغة العربية الفصحى ينبني على الأسس الآتية:

1 - اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، 1994م، ص: 193.

1 - طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.

2 - طائفة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة إلخ.

3 - مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها.

ومن أجل تحديد المعاني النحوية (الباب الخاص كالفاعلية والمفعولية...)، والكشف عن العلاقات التي تربط بين هذه المعاني الخاصة، لابد من الاستعانة والاسترشاد بالقرائن المعنوية واللفظية المتاحة في نص ما. **" وكلا النوعين من القرائن اللفظية والمعنوية يتعانقان بحيث يتوقف فهم إحداها على فهم الأخرى فقرينة التعدية مثلا وهي قرينة معنوية تتطلب صيغة معينة في الفعل وهي المبنى للفاعل والصيغة قرينة لفظية، وقرينة الملابسة وهي قرينة معنوية تدل على الحال تتطلب صيغة من صيغ المشتقات في الاسم، الذي يعرب حالا، وقرينة التفسير وهي قرينة معنوية تدل على التمييز تتطلب صيغة توصف بالجمود في الاسم الذي يعرب تمييزا، وكل من هذه القرائن تتطلب علامة إعرابية خاصة في الاسم الذي يؤدي معنى ما تدل عليه، ورتبة خاصة لا يتعداها إلا إن وجد ما يدل على ذلك، وأحيانا يقتضي بعض الضمائم الخاصة كاقتضاء (المعية) الواو قبل الاسم، الذي يؤدي هذا المعنى، مع العلامة الإعرابية الخاصة به، والرتبة"**[1].

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة القدامى، لم يغفلوا عما سمي (القرائن)، فحتى وإن لم يصرحوا بقضية (تضافر القرائن) من أجل تحديد المعاني النحوية، فهي مطبقة في مؤلفاتهم تطبيقا واضحا داخل الأبواب النحوية المختلفة، إذ أنها مبثوثة في تعاريف الأبواب النحوية، وأحيانا تتجلى في شكل شروط خاصة تُشْترط لإعراب كلمة ما في أدائها لوظيفة نحوية خاصة. فتعريف ابن مالك للحال مثلا:

الحال وصف فضلة منتصب   مفهم في حال كفردا أذهب

1 - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة أم القرى، الكويت، ط: 1، 1984م، ص: 111.

يتضمن عددا من القرائن الخاصة لهذه الوظيفة النحوية، فكون (الحال) وصفا تحديد للصيغة، وهي قرينة لفظية، وكونه (فضلة) رتبة؛ لأن الفضلة رتبتها التأخير، وهذه قرينة لفظية وكونه (منتصبا) علامة إعرابية، وهي قرينة لفظية، وكونه (مفهما في حال) ملابسة، وهي قرينة معنوية، وهكذا لو تتبعنا بقية الأبواب النحوية.

إلا أن ما يؤخذ على النحاة القدامى، أنهم لم يدرسوا النحو في ضوء هذه القرائن، بل درسوه في إطار (العامل)، مركزين اهتمامهم على قرينة واحدة من هذه القرائن هي العلامة الإعرابية، بحيث حُشِدت كل القرائن لخدمتها وتحديدها، وكأنها وحدها هي الغاية، فأدى ذلك إلى تكلف كثير أخرج العبارة عن وجهها، وصار الهدف هو المحافظة على الصنعة لا وصف اللغة وصفا علميا موضوعيا.

وهذه القرائن مجتمعة تخدم "**فكرة مركزية في النحو العربي**"[1] وهي فكرة "**التعليق**"، ولقد عرّف تمام حسان التعليق بأنه " **إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية**"[2] وتتجلى مركزية التعليق في النحو العربي " **أن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى و أفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية**"[3]

وبما أن هدف التحليل النحوي هو الكشف بالقرائن عن هذه العلاقات السياقية القائمة بين معاني الأبواب النحوية (الوظائف النحوية)، فإن التعليق هو النحو في جملته.

وقول النحاة بضرورة الكشف عن التعلق بين عناصر الجملة، نابع من أهمية هذه الظاهرة في تحديد المعنى الدلالي ، بحيث أن الكشف عن الارتباط المعنوي (التعليق) بين عناصر الجملة هو المرحلة المهمة في فهم هذه المعاني الدلالية الاجتماعية، فنجاح كشف العلاقة (التعليقية) بين عناصر الجملة هي غاية التحليل النحوي. فبهذا يكون التعليق هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة ب (الإعراب).

1 - اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 189.

2 - المصدر نفسه، ص: 188.

3 - المصدر نفسه، ص: 189.

ومن الأمثلة في التراث النحوي العربي، التي استعمل فيها النحاة عبارات تنتمي إلى حقل موضوع (التعلق)،والتي تبرهن على أهمية هذه العلاقة (التعليقية)، وأهمية الكشف عنها في التحليل النحوي، يقول سيبويه في هذا الصدد، في معرض حديثه عن أحكام (أي): **" وتقول : أيُّ من يأتينا يريدُ صلتنا فنحدّثُه، فيستحيل في وجه ويجوز في وجه آخر.**

فأما الوجه الذي يستحيل فيه فهو أن يكون (يريد) في موضع (مريد) إذ كان حالا فيه وقع الإتيان، لأنه معلق بيأتينا، كما كان فيها معلقا بر أيت في: أَيُّ من ر أيت في الدار أفضل. فكأنك قلت: أيهُّم فنحدثُه. فهذا لا يجوز في خبر ولا استفهام"[1] . الشاهد عندنا في كلام سيبويه هو أنه علَّق الحال (مريدا) المؤول من الفعل (يريد) بالفعل (يأتينا)، وهذا التعليق كما يبدو جليا ليس في باب شبه الجملة. ويقول في موضع آخر:**" وذلك قولك (لولا عبد الله لكان كذا وكذا). أما لكان كذا أو كذا فحديث معلق بحديث لولا"**[2] ويقول أبو سعيد السيرافي شارحا كلام سيبويه: **" لولا وجوابها جملتان إحداهما جواب للأخرى، والذي ربط إحداهما بالأخرى لولا، ومثلها (إن) و(لو) يدخلان على جملتين مباينة إحداهما للأخرى، كقولنا: (قدم زيد وخرج عمرو) لا يتعلق قدوم زيد بخروج عمرو، فإذا أدخلنا (لو) ربطت إحدى الجملتين بالأخرى، وعلقتها بها على المعنى الذي توجبه (لو) والذي توجبه (إن)"**[3]. فقد أكد السيرافي على علاقة الارتباط المعنوي (التعلق) بين جملتي الشرط، التي قال بها سيبويه

ويقول العكبري: **" الخبر هو المبتدأ في المعنى، إذ لولا ذلك لم يكن بينهما علقة تربط أحدهما بالآخر"** ويقول أيضا: **" و إنما وجب أن يكون في الجملة ضمير المبتدأ؛ لأن الخبر فيهما على التحقيق هو المبتدأ الأخير والأول أجنبي منه، والضمير يربط الجملة بالأول حتى يصير بها تعلق"**

---

1 - الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان (سيبويه)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط: 3، 1408هـ/ 1988، 406/2.

2 - المصدر نفسه، 129/1.

3 - شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تح: أحمد حسن مهدلي/ علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 1، 2008م، 459/2.

يظهر من الأمثلة المذكورة حضور ظاهرة التعلق في تحليل النحاة العرب للعلاقات بين عناصر الجملة، ويتبين أيضا أهمية الكشف عن هذه الظاهرة في التحليل النحوي، إذ لم يكتف النحاة في تحليلهم بتحديد الوظائف النحوية فقط، بل كشفوا عن العلاقة (التعليقية) بين هذه الوظائف.

وأكثر المواضع النحوية التي يتحدث فيها النحاة عن التعلق، وضرورة الكشف عنه، هو تعليق شبه الجملة بما تخدمه وتقيده من عناصر الجملة، وهو كل ما دل على الحدث كما سنرى فما يأتي. فبالنظر إلى حجم التفصيل الذي أولاه النحاة لموضوع التعلق في باب شبه الجملة، وحثهم على ضرورة الكشف عن هذه العلاقة (التعليقية)، سنحاول تتبع هذه الظاهرة في هذا الباب، من أجل الوصول إلى بيان أهميتها في التحليل النحوي بشكل عام، وكيف أنها بديل عن التحليل المبني على نظرية العامل، باعتباره الإطار الضروري في التحليل.

فما هو هذا التعلق؟ ولماذا يصر النحاة على تعليق شبه الجملة بما تخدمه وما تقيده؟ وهل قول بعض النحاة بمحل الجار والمجرور من الإعراب هو دفاع عن نظرية العامل؟ وماهي الأبواب النحوية الأخرى التي قالوا فيها بالتعلق في تفسير العلاقات بين أجزاء التركيب؟

مدخل مفاهيمي:

– تعريف التعلق:

التَعَلُّقُ في اللغة:

مصدر للفعل تَعَلَّق، وهو فعل مزيد، ومادة هذا الفعل: (ع ل ق)، تدل على معاني: النشوب، والتشبث بالشيء، ولزومه، والإناطة، ولقد جاءت هذه المعاني متفرقة في المعاجم اللغوية العربية، ولقد استطاع ابن منظور في لسانه جمعها، لذلك سنكتفي فقط بذكر ما جاء في اللسان:

- ✓ عَلِقَ بالشيء عَلَقاً وعَلِقَهُ: نشب فيه... وهو عَالِقٌ به أي نَشِبٌ. وقال اللحياني: العَلَقُ النشوب في الشيء يكون في جبل أو أرض أو ما أشبهها. وأَعْلَقَ الحابل: عَلِقَ الصيد في حِبَالته أي نشب.
- ✓ عَلِقَ الشيء عَلَقاً وعَلِقَ به عَلاقَة وعُلوقاً: لزمه. العَلاقة الهوى والحب اللازم للقلب.
- ✓ وعَلِقَتْ هي بقلبي: تشبثت به.
- ✓ وعَلَّقَ الشيء بالشيء ومنه وعليه تعليقا: ناطه[1]

وهي كلها معان تدل على الارتباط والاتصال، إذ لا نشوب وتشبث ولزوم بدون ارتباط واتصال.

في الاصطلاح:

في البداية نؤكد أن ابن هشام (761 هـ) هو أول من عرف مصطلح التعلق، عكس ما يدعيه بعض الباحثين، بأنه لم يقدم تعريفا، ويقولون: إنه ذكر أحكام شبه الجملة ولاسيما

1 لسان العرب، أبو الفضل جمال محمد الدين ابن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، لبنان بيروت، مادة (ع ل ق)، 261/10.

موضوع التعلق، لكنه لم يعرف هذا المصطلح[1]. وهذا وهم فقد قال في مغنيه أثناء حديثه عن ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر، قال: **" لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي "**[2] .

ولم يخالف النحاة المحدثون تعريف ابن هشام، بل أكدوه وزادوه تفسيرا، يقول عباس حسن (1970م): **"فلهذا يقال الجار والمجرور متعلق بالفعل: حضر؛ أي مستمسك ومرتبط به ارتباطا معنويا كما يرتبط الجزء بكله، أو الفرع بأصله؛ لأن المجرور يكمل معنى هذا الفعل، بشرط أن يوصله إليه الجار الأصلي، أو ما ألحق به."**[3]

ويقول فخر الدين قباوة أيضا: **" التعلق ههنا هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها.**

ذلك لأن شبه الجملة ترد تكملة للحدث الذي تقيده، فيتم معنهما بهذا التعلق المقيِّد، تقول: نقيم غدا في دمشق، فترى أن الفعل "نقيم" وحده يدل على حدث الإقامة دلالة عامة، غير محددة بزمان واضح، أو معلوم. فقد تكون في حلب، أو دمشق أو غيرهما، ولكن قولك (غدا) حدد الزمن الذي تقع فيه تلك الإقامة، وقولك (في دمشق) حدد المكان الذي يضم الإقامة، وتكون فيه، ولولا هذا القيدان لبقي هذا الحدث ناقص الدلالة، لا يفي بالمعنى التام، والقريب من التمام"[4]

يستفاد من هذه التعاريف أن التعلق هو الارتباط المعنوي بين شبه الجملة وما تتعلق به (كل ما دل على الحدث: الفعل المصدر، اسم الفاعل...) ، بحيث لا يظهر معنى شبه الجملة إلا بتعلقها بالحدث، ولا يكتمل معنى الحدث إلا بشبه الجملة.

ويستعمل أيضا مصطلح التعليق، والمقصود به عملية الكشف عن التعلق الواقع بين عناصر الجملة، أي أن (التعلق) هو الظاهرة، والتعليق هو عملية الكشف عن الظاهرة.

---

1 ينظر:تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة، محمود عبد حمد اللامي، أطروحة الدكتورة، جامعة بابل كلية التربية قسم اللغة العربية، ص3

2 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، ط 1، دار الفكر، دمشق سوريا، 1368هـ / 1964م، 492/2.

3 النحو الوافي، عباس حسن، ، دار المعارف، مصر، 2 ط3،/437.

4 إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب سوريا، ط 5، 1409هـ/1989م، ص273..

ويجدر التنبيه إلى أن مصطلح التعليق يستعمل بمفهوم آخر، وهو المرتبط بباب ظن وأخواتها، وهو ترك عملها وعدم مباشرتها لمفعوليها لفظا (الإعراب) ومعنى.

استعمال مصطلح التعلق:

ظهر مصطلح التعلق في التراث النحوي مع أول مؤلف في علم النحو، ونقصد كتاب (الكتاب) لسيبويه، فقد استعمله في معرض حديثه عن أحكام (أي): **" وتقول : أيٌّ من يأتينا يريدُ صلتنا فنحدّثُه، فيستحيل في وجه ويجوز في وجه آخر.**

فأما الوجه الذي يستحيل فيه فهو أن يكون (يريد) في موضع (مريد) إذ كان حالا فيه وقع الإتيان، لأنه معلق بيأتينا، كما كان فيها معلقا بر أيت في: أَيٌّ من رأيت في الدار أفضل. فكأنك قلت: أيهُّم فنحدثُه. فهذا لا يجوز في خبرولا استفهام"[1]

ويبدو أن استعمال هذا المصطلح ظهر بعد سيبويه عند أصحاب كتب إعراب القرآن، والكتب التي عنيت بالقراءات القرآنية وتوجيهها، ويبدو أن أول من استعمل هذا المصطلح من المهتمين بإعراب القرآن كان أبو جعفر النحاس(ت 316هـ) في كتابه إعراب القرآن، ومن الأمثلة على ذلك إعرابه لقوله تعالى: **" والذين يومنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالأخرة هم يوقنون"** [البقرة: 3] **" (وبالأخرة) خفض بالباء ، والباء متعلقة ب (يوقنون)"**[2]

وشاع هذا المصطلح بشكل أكبر مع النحاة المتأخرين، أمثال أبي البقاء العكبري (اللباب في علل البناء والأعراب، إملاء ما من به الرحمان) وابن يعيش (شرح المفصل)، وابن هشام (مغني اللبيب) وغيرهم.

- تعريف شبه الجملة:

قبل أن نعرف هذا المصطلح يتوجب علينا تعريف الأجزاء التي يتركب منها؛ لأن معرفة المركب تتوقف على معرفة أجزائه.

---

1 - الكتاب، سيبويه، 406/2.

2 - إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط: 2، 1429 هـ – 2008 م، ص 19.

الشبه في اللغة:

" الشَّبْهُ والشَّبَهُ والشَّبيه: المثل، والجمع أشباه، وأشبه الشيءُ الشيءَ: ماثله: المتماثلان"[1]
يتبين أن الشبه والمشابهة تدور حول معانى المماثلة.

الجملة في اللغة:

" الجملة: واحدة الجمل: والجملة جماعة الشيء. وأجمل الشيء: أجمعه عن تفرقه؛ وأجمل له كذلك. والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال أجملت له الحساب والكلام؛ قال الله تعالى:(لولا أنزل عليه القرآن جملة واحدة)[الفرقان: 32] "[2]
فمعنى الجملة في اللغة جمع ما كان متفرقا.

الجملة في الاصطلاح:

الجملة هي الإسناد الأصلي وما يتفرع عنه، سواء أفاد أم لم يفد، ونقصد بالإسناد الأصلي: الفعل والفاعل، أو المبتدأ و الخبر، وعبارة ما يتفرع عنه يقصد بها ما تفرع عن الفعل والفاعل، كالفعل ونائبه، وما تفرع عن المبتدأ والخبر، كالفعل الناقص مع اسمه وخبره... وعبارة أفاد أم لم يفد يفهم منها أن الجملة أشمل من الكلام، لأن الكلام في عرف النحاة هو القول الدال على معنى يحسن السكوت عليه. وهذا التعريف للجملة يمكن أن يفهم من كلام جمهور النحاة لاسيما من ينكرون قضية الترادف بين الكلام والجملة.

يقول الرضي: **" والفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه.**

---

1 - لسان العرب، ابن منظور، 503/13.
2 - المصدر نفسه، 128/11

والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس"[1]

يقصد بقوله (سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا): أكانت الجملة مفيدة أم لا، ويفهم من قوله: (كل كلام جملة ولا ينعكس) ما سبق وأشرنا إليه بأن الجملة أشمل من الكلام، وأن الكلام جنس من الجمل، يقول ابن يعيش: " **الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها** (الضمير يعود على الجمل) **فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع لا يصدق إطلاقه عليها** (أي على الكلام)"[2]

ويؤكد ابن هشام هذا الفرق بين كل من الجملة والكلام، وينكر على القائلين بالترادف حيث يقول: " **الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، ك (قام زيد)، والمبتدأ والخبر ك (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو(ضُرِبَ اللصُ) و (أقائم الزيدان)...**

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا، فليس كلام."[3]

وفي المقابل نجد مجموعة من النحاة يجعلون الجملة والكلام مترادفين، قال عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ): "**إن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو (خرج زيد) سمي كلاما وسمي جملة"**[4]

1 - شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي - ليبيا، ط: 2، 1996م، 33/1.

2 - شرح المفصل، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 21/1.

3 - المغني، ابن هشام، 419/2.

4 - الجمل، عبد القاهر الجرجاني، تح: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972م، ص: 40.

ويقول الزمخشري (538 هـ): **" والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد و انطلق بكر ويسمى الجملة"**[1]

وقال ابن الخشاب(567هـ): **" إن الواحد من هذه الأنواع الثلاثة يسمى كلمة وهي الجزء الواحد؛ والإئتلاف المفيد منها إذا ألفت يسمى كلاما عند النحويين؛ وجملة؛ والجملة كل لفظ أفاد السامع فائدة يحسن السكوت عليها"** [2]

ويظهر أن ابن الخشاب هو من صرح بأن الجملة ترادف الكلام من خلال اشتراطه الإفادة في تعريف الجملة. أما فما يخص الجرجاني والزمخشري فظاهريا يبدو أنهما يقولان بالترادف من خلال قولهما (سمي كلاما وسمي جملة) (ويسمى الجملة)، لكن هذا لا يعني أنهما لا يقولان بأن الجملة أعم من الكلام، إذ الكلام يصدق عليه أن يسمى جملة؛ لأن كل كلام جملة وليس كل جملة كلام؛ أي أن الكلام جنس للجملة.

شبه الجملة في اصطلاح النحاة:

يقول ابن هشام في معرض حديثه عن أحكام شبه الجملة: **" أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجاروالمجرور"**[3]. فبما أنه أول من أطلق هذا المصطلح، رأى أنه من الضروري أن يقدم له تعريفا، لذلك قال: "وهو الظرف والجار والمجرور"

ولم يبعد النحاة المحدثون عن تعريف ابن هشام، بل أكدوه ، يقول فخر الدين قباوة: **"شبه الجملة هي: الظرف، أو الجار الأصلي مع مجروره ".**[4] يضيف قباوة في تعريفه هذا قيدا وهو شرط أن يكون الجار أصليا.

ويقول عبده الراجحي: **" إن شبه الجملة يتضمن الظرف و الجاروالمجرور"**[5]

---

1 - المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، ط: 1، 1425هـ/ 2004م، ص: 32

2 - المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تح: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972م، ص: 340.

3 - مغني اللبيب، ابن هشام، ص :484.

4 - إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة،

5 - التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دا النهضة العربية، بيروت لبنان، ط: 1، 1426هـ/2004م، ص .415

وقال محمد الأنطاكي: **" نعني بشبه الجملة الظرف او نائبه المنصوبين على الظرفية، والجار الأصلي مع مجروره، وقد يطلق على الاثنين اسم واحد وهو الظرف"**[1] نلاحظ أن الأنطاكي قال:(أو نائبه) ، ونقول إن هذه الإضافة لا فائدة منها؛ لأن ما ينتصب من الأسماء على الظرفية داخل في خانة الظرف، وقال أيضا: (المنصوبين على الظرفية) وهذه زيادة أيضا ملبسة على المتلقي؛ لأن الظرف اسم زمان او اسم مكان، أو ما جرى مجراهما منصوب على الظرفية، كما سنرى في تعريف الظرف.

إذن فمصطلح شبه الجملة يطلق على الجار الأصلي والمجرور أو الظرف بنوعيه الزماني والمكاني.

سبب التسمية:

يقول فخر الدين قباوة معللا سبب التسمية: **" وإنما سميت بذلك؛ لأنها مركبة كالجمل فهي تتألف من كلمتين أو أكثر، لفظا أو تقديرا**(يقصد الظرف؛ لأنه مقدر ب (في))، **وهي غالبا ما تدل على الزمان والمكان، وإن تعلقت بكون محذوف دلت على ضمير مستترأيضا، فكانت من الجمل في تركيبها، ولهذا فهي تغني أحيانا عن ذكرالجملة، وتقوم مقامها.**

وقيل إنما سميت بذلك لأنها مترددة بين المفردات والجمل (يحيل في كلامه على ما قاله ابن هشام حين يقول: "في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور") **فليست من هذه ولا من هذه، فهي تارة تتعلق بالفعل فتدل على الجملة وتارة بالاسم فتدل على مفرد، إنها لم تلزم طريقة واحدة، بل سلك بها طريق الجملة وطريق المفرد. ولما كانت أكثر ما تتعلق بالفعل، وتدل على الجملة، كانت أشبه بالجمل منها بالمفردات، ولما كانت العلاقات بين كلماتها غيرإسنادية، ولا شرطية خرجت عن الجمل، فدرسها النحاة مع المفردات"**[2]

1 - المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت لبنان، ط: 3، 374/3.

2 - إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ص 271

ويقول محمد الأنطاكي:" **أما تسميتها بشبه الجملة فذلك لأنها كثيرا ما يؤديان من الخدمات ما تؤديه الجملة نفسها"**[1].

ويقول عبده الراجحي: **"وتسميتها بشبه الجملة يرجع إلى أسباب منها سواء كانا تامين أو غير تامين لا يؤديان معنى مستقلا، و إنما يدلان معنى فرعيا، فكأنهما جملة ناقصة أو شبه جملة، ومنها وهذا هو السبب الأهم عندهم أنهما ينوبان عن الجملة، وينتقل إليها ضمير متعلقيهما في رأيهم"**[2]

يتبين من خلال عرضنا لهذه الآراء أن نيابة شبه الجملة عن الجملة في أداء الوظيفة، هو السبب الرئيس والمتفق عليه بين الدارسين في سبب التسمية، ولقد علل قباوة سبب أحقيتها النيابة عن الجملة؛ وهو كونها مركبة من كلمتين أو أكثر، ويُعْتَرَضُ على تعليله هذا: بأن مسألة التركيب من كلمتين أو أكثر ترد في باب الإضافة، لكن لم يطلق عليها مصطلح شبه الجملة.

طرفا شبه الجملة:

ذكرنا فما سبق أن مصطلح شبه الجملة يطلق على الجار الأصلي مع مجروره، أو الظرف بنوعيه الزماني والمكاني، ونرى أنه لابد من تعريف هذين الركنين ولو بشكل مقتضب.

- الجار والمجرور:

من خلال تعريفنا لحرف الجر فنحن ضمنيا نعرف المجرور أيضا. يقول سيبويه: " **والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا، فأما الذي ليس باسم ولا ظرف، فقولك: مررت بعبد الله، وهذا لعبد الله، وما أنت كزيد، و يا لبكر، وتالله لا أفعل ذلك"**[3] نستشف من خلال حديث سيبويه ما يلي:

---

1 - المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، 374/3

2 - التطبيق النحوي، عبده الراجحي، ص 411.

3 - الكتاب، سيبويه، 419/1.

أن سيبويه استعمل مصطلحين لهذه الحروف: فسماها بحروف الإضافة، وذلك ناتج من نظره إلى وظيفتها وهي : إضافتها معنى الحدث إلى الأسماء الداخلة عليها، **"وإذا قلت مررت بزيد فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء"**[1]

كما أنه سماها بحروف الجر، وذلك بالنظر إلى تأثيرها الإعمالي في الاسماء الداخلة عليها، **" فلما حذفوا حرف الجر عَمِلَ الفعلُ"**[2]

وهذه النظرة المزدوجة لهذه الحروف يؤكدها ابن يعيش:**" واعلم أن حروف الجر تسمى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أي تخفضها"** ويضيف في حديثه هذا مصطلحا آخر، استعمله الكوفيون، وهو حروف الصفات **" ويسميها الكوفيون حروف الصفات: لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات"** [3]

أما ابن هشام فيضيف تعريفا آخر فيقول **"إنما سميت بذلك لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء"**، وقوله هذا فيه مزج ما بين وظيفة هذه الحروف وهو ما سماه سيبويه بالإضافة، ومصطلح الجر الذي يحيل على الجانب الإعمالي لهذه الحروف، إلا أنه استدرك فقال:**" والأظهر أنها سميت بذلك لأنها عملت إعراب الجر، كما سمي بعض الحروف حروف النصب، وبعضها حروف الجزم، وعملها الجر على الأصل"**

- الظرف:

الظرف في اللغة الوعاء، يقول ابن منظور: "ظرف الشيء وعائه، والجمع ظروف، ومنه ظروف الأزمنة و الأمكنة... الظرف وعاء كل شيء" [4]

مصطلح الظرف تسمية بصرية، أطلقها النحاة البصريون على شبه الجملة بنوعيها الظرف و الجار والمجرور، ثم صارت هذه التسمية خاصة بظرفي الزمان والمكان، أما نحاة المدرسة الكوفية فقد أطلقوا على الظرف مصطلح (المحل) و (الصفة)، وسمي الظرف

1 - المصدر نفسه/ 421/1.
2 - المصدر نفسه، 38/1.
3 - شرح المفصل، ابن يعيش، 7/8.
4 - لسان العرب، ابن منظور، 229/9.

أيضا ب (المفعول فيه)، ويبدو أن هذه التسمية جاءت لبيان علاقة المفعول فيه مع الحدث العامل فيها، وهو بيان زمان أو مكان وقوع الحدث، أي وقع فيه، فيكون متضمنا (في) وهذا التضمن يميزه عن باقي المفاعيل. قال ابن الحاجب: **"إنما لم يذكر**(يقصد الزمخشري) **حده لما في لفظ (المفعول فيه) من الدلالة عليه فكأنه قال: المفعول فيه هو الذي فُعِلَ فيه الفعل"**[1]. و لقد عرف الظرف أو المفعول فيه تعريفات متنوعة، من ذلك ما يفهم من كلام سيبويه: **"هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها فانتَصَب لأنه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها... وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها"**[2]

وقد عرفه ابن يعيش بقوله: **"واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الأطلاق، بل الظرف منها ما كان منتصبا على تقدير (في)، واعتبارها بجواز ظهورها معه، فتقول (قمت اليوم) و (قمت في اليوم) ف (في) مرادة وإن لم تذكرها"**[3]

وعرفها ابن هشام بقوله: **" الظرف ما ضمن معنى (في) باطراد: من اسم وقت، واسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه"**[4]

والتعريف الأوضح والأشهر عند النحاة هو: أنه اسم زمان أو اسم مكان ضمن معنى في الظرفية من دون لفظها باطراد، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما أو اسم جار مجراه.

وقولهم (ضمن معنى في) احتراز مما لم يتضمن من اسماء الزمان والمكان معنى (في)، كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مفعولا به كقوله تعالى: (يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار) [النور: 36]

---

1 - الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر (ابن الحاجب)، تح: موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق، 1402 هـ/ 1989م، 646/1.

2 - الكتاب، سيبويه، 403/1

3 - شرح المفصل، ابن يعيش، 41/2.

4 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 231/2.

وقولهم (باطراد) احتراز من نحو: دخلت البيت، وسكنت الدار وذهبت الشام، فإن كل من البيت والدار والشام متضمن معنى (في) ولكن تضمنه معنى (في) ليس مطردا، والضابط الذي يمكننا من معرفة هذا الاطراد هو: أن يتعدى إلى هذه الأسماء بسائر الأفعال، لذلك لا يجوز أن يقال نمت البيتَ وجلست الدارَ، وإن انتصب فمن باب التوسع في المفعول به بإسقاط الجار.

ويقصد بـ (اسم جار مجراهما)؛ ما ينوب من الأسماء على الظرف، فينتصب على الظرفية.

الفصل الأول: أحكام تعلق شبه الجملة

المبحث الأول: علة إصرار النحاة على تعليق شبه الجملة

نعلم أن الاسم إن لم يكن مسندا أو مسندا إليه فهو إما تكملة للحدث الذي يمثله الفعل في الغالب أو المشتقات الأخرى، وإما تكملة للاسم الدال على الذات، وبعبارة أخرى هذا الاسم إما خادم للحدث، وإما خادم لاسم آخر، وليس التعلق إلا بيان المخدوم لكل خادم. وهذا البيان ضروري، فبه نكشف عن العلاقات التي تربط كلمة بأخرى، ونحن نعلم أن الإعراب في بعض حقيقته بيان علاقات.

يفهم من هذه العبارة الأخيرة أن التحليل النحوي ينبني على بيان العلاقات الحاصلة بين مكونات الجملة العربية، ولأن الإعراب **" دخل الكلام ليفصل بين المعاني"**[1]، فهذه العلاقات في غالبيتها ارتباطات معنوية بين هذه المكونات، وكما سبق وعرفنا مفهوم التعلق بأنه الارتباط المعنوي بين المتعلِق والمتعلَق، إذن فمفهوم التعلق حاضر بين مختلف مكونات الجملة العربية، فالفعل والفاعل متعلقان ببعضهما البعض، والمفاعيل تتعلق بالفعل وبالفاعل، والخبر يتعلق بمبتدأه، والمضاف إليه بالمضاف... لذلك لا يجب أن نقصر مفهوم التعلق على باب شبه الجملة فقط، فهو أشمل مما يظن، وهذا الأمر حاضر في الممارسة النحوية لدى النحاة العرب كما وسبق أن قدمنا شواهد من التراث النحوي تثبت ذلك.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هو لماذا يُكْتَفَى ببيان تعلق شبه الجملة بالحدث فقط، دون أن نعلق المفعول المطلق، والمفعول به والمفعول لأجله بما تخدمه من أحداث، ولماذا لا نعلق الحال والتمييز والمضاف إليه والمعطوف بيانيا والنعت بما تخدمه من أسماء؟ الجواب عن هذا السؤال نجده مبسوطا عند محمد الأنطاكي، حيث يجمله في ثلاث نقاط؛ إذ يقول:

"1.أولا: نحن في الو اقع الإعر ابي نعلق أكثرهذه التكميلات بما تخدمه من أحداث أو أسماء، ولكن تعليقنا لها يجري بألفاظ أخرى غيرلفظ(متعلق) أو(متعلقان)، فإذا قلنا

1 - اللباب عي علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط: 1، 1430 هـ/ 2009م، ص:77.

في إعراب (صبرا) من قولنا (صبرا على الشدائد): إنه فعل مطلق لفعل محذوف، فكأننا نقول: إنه مفعول مطلق متعلق بفعل محذوف، فقولنا (لفعل) يعدل قولنا (متعلق). وكذلك إذا قلنا في إعراب (كتابا) من قولنا (كم كتابا عندك): إنه تمييزل(كم) فكأننا نقول إنه تمييز متعلق ب(كم).

2. ثانيا: إننا إذا سكتنا في بعض الأحيان عن بيان علاقة كل كلمة بما تخدمه، فذلك لأن العلاقة بين الخادم والمخدوم تكون في بعض الأحيان واضحة لا تحتاج إلى بيان، أو لأن الخادم والمخدوم لا يكاد ينفصل أحدهما عن الآخر، فمن الأول العلاقة الواضحة بين الفعل ومفعوله في نحو قولك: (شربت ماءً)، ومن الثاني العلاقة بين المضاف والمضاف إليه في نحو قولك: (قرأت كتاب النحو) فههنا لا حاجة لأن تقول: (ماءً) مفعول به للفعل (شرب)، لوضوح ذلك وعدم خفائه، وكذلك لا حاجة لأن تقول: (النحو) مضاف إليه للمضاف (كتاب)، وذلك لشدة التلازم بين المضاف إليه ومخدومه الذي هو المضاف.

3. ثالثا: إن إصرارنا على تعليق الجار والمجرور والظرف بما يخدمانه دون سائر التكملات نابع من عدة أسباب أولها: أن مخدومهما كثيرا ما يحذف، فإذا لم تبين علاقتهما بهذا المخدوم ظلت هذه العلاقة سائبة لا تعرف بمن هي، ثانيها: أن الظرف والمجرور قد منحا في العربية حرية واسعة في أن يكونا في صدر العبارة، أو في وسطها أو في آخرها، فإذا لم يصرح في الإعراب بعلاقة كل منهما بمخدومه ظلت العلاقات غامضة، ثالثها: أنه قد تتعدد الأحداث في العبارة الواحدة وتتعدد الظروف والمجرورات، فإذا لم تحدد علاقة كل حدث بخدمه من الظروف والمجرورات التبست العلاقات واختلط الأمر."[1]

1 - المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، 375/3.

المبحث الثاني: بماذا تتعلق به شبه الجملة؟

تتعلق شبه الجملة بالحدث الذي ترتبط وتتشبث به. وبما أن النحاة كانوا يحللون مكونات الجملة العربية من زاوية إعمالية، فقد قدموا الفعل على أنه الأصل في تعليق شبه الجملة؛ لأنه أقوى العوامل اللفظية، فقالوا: **"لابد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجود قدر"**[1] والحدث يأخذ مجموعة من الأشكال نفصلها كالتالي:

أ - الفعل:

يتعلق شبه الجملة بالفعل، سواء كان متصرفا أو جامدا، متعديا أو لازما، مادام لم تنتف عنه الدلالة على الحدث:

قال تعالى: (إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين) [آل عمران: 33]

و قال مويلك المزموم:

امرر على الجدث الذي حلت به أم العلاء فنادها لو تسمع

تعلق الجار والمجرور (على الجدث) و (به) بالفعلين (امرر) و(حلَّ)

وقال متمم بن نويرة:

لقد كفن المنهال تحت ردائه فتى غير مبطان العشيات أروى

تعلق الظرف (تحت) بالفعل (كفن)

تعلقها بالفعل الجامد، قال عباس بن مرداس:

وقال نبي المسلمين: تقدموا وأحبب إلينا أن نكون المقدما

تعلق الجار والمجرور (إلينا) بالفعل الجامد (أحبب)

1 - المغني، ابن هشام، 484/2.

ب - هل تتعلق شبه الجملة بالفعل الناقص؟

اختلف النحاة في أمر تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص، واختلافهم هذا نابع من موقفهم من دلالتها على الحدث، فمن نفى دلالتها على الحدث منع التعليق بها، وقد ذكر منهم ابن هشام: المبرد والفارسي وابن جني، والجرجاني، وابن برهان، والشلوبين[1]، ومن أثبت دلالتها عليه أجازه، واستثنوا من ذلك (ليس)، ونقل ابن هشام دليل من أجاز تعلقها بالأفعال الناقصة.

والاختيار أنها ناقصة، لقصورها عن الدلالة على الحدث التام، فهي تدل على حدث ناقص، لا يتم إلا بالمنصوب بها، وهو الخبر.

وعليه فإن التعليق بالأفعال الناقصة ضعيف وإنما يكون بالخبر الذي هو دال على الحدث لفظا، أو تقديرا. ولا يلجأ إلى التعليق بالفعل الناقص إلا إذا فقد الحدث الآخر لفظا وتقديرا.

ج -المصدر:

ومن شواهد تعلق شبه الجملة بالمصدر قوله تعالى: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة) [البلد: 14] تعلق الجار والمجرور (في يوم) بالمصدر (إطعام)، وقال امرؤ القيس:

كدأبك من أم الحويرث قبلها   وجارتها أم الرباب بمأسل

فقد تعلق كل من الجار والمجرور (من أم) والظرف (قبل) بالمصدر (دَأْب) وفعله دَأَبَ.

د - اسم الفاعل:

ومن شواهده قوله تعالى: **(وإن الذين لا يؤمنون بالأخرة عن الصراط لناكبون) [المؤمنون :75]**، الجار والمجرور (عن الصراط) متعلق باسم الفاعل (ناكبون) من الفعل الثلاثي (نكب).

وقال الربيع بن ضبع:

1 - المغني، ابن هشام، 488/2.

أصبح مني الشباب مبتكرا إن ينأ عني فقد ثوى عصرا

شبه الجملة (مني) متعلق ب (مبتكرا)، وهو اسم الفاعل من الفعل الخماسي (ابتكر).

هـ - اسم المفعول:

قال تعالى: (**غير المغضوب عليهم**) [الفاتحة: 7]، (عليهم) متعلق باسم المفعول (مغضوب) من الفعل (غَضِبَ).

وقال حميد بن ثور:

وهل أنا إن عللت نفسي بسرحة من السرح مسدود عليَّ طريق

تعلق فيه (علي) باسم المفعول (مسدود) من الفعل (سدَّ).

و - الصفة المشبهة:

قال الله عز وجل: (**لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم**) [**التوبة: 128**] شبهي الجملة (عليه) و(عليكم) متعلقان على التوالي ب (عزيز) وهي صفة مشبهة من الفعل اللازم (عزَّ)، وب(حريص) صفة مشبهة من الفعل اللازم (حَرِصَ).

ومن شواهد تعلق الظرف بالصفة المشبهة قال امرؤ القيس:

كأن سباعا فيه غرقى غدية بأرجائه أنابيش عنصل

الظرف (غدية) متعلق بالصفة المشبهة (غرقى) جمع (غريق)، من الفعل اللازم (غَرِقَ).

ز - صيغ المبالغة:

قال الله تعالى: (**يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط**) [**النساء: 134**] ، (بالقسط) متعلق بصيغة المبالغة (قوَّامين) مفرده (قوَّام).

ح – أفعل التفضيل:

قال عز من قائل: (**إذ قالوا ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا**) **[يوسف: 8]** شبهي الجملة (إلى أبينا) و (منا) متعلقان بأفعل التفضيل (أحب).

وفي قول جرير:

لنا الفضل في الدنيا و أنفك راغم   ونحن لكم يوم القيامة أفضل

الجار والمجرور (لكم) والظرف (يوم) متعلقان بأفعل التفضيل (**أفضل**).

ط – اسم الفعل:

منه قوله تعالى على لسان سيدنا إبراهيم: (**أف لكم ولما تعبدون من دون الله**) **[الأنبياء:66]** الجار والمجرور (لكم) متعلق باسم الفعل (أف).

ومنه أيضا قول ذي الرمة[1]:

وقفنا فقلنا: إيهٍ عن أم سالم   وما بال تكليم الديار البلاقع

فالجار والمجرور (عن أم) متعلق باسم الفعل (إيهٍ).

– تعلق شبه الجملة بحروف المعاني:

حروف المعاني هي حروف وضعت لمعان كان حقها أن يدل عليها بالفعل كالاستفهام، والنفي، والنهي، والأمر ، والتوكيد، والتشبيه، والتمني، والعرض، والتحضيض، والنداء، والتعجب والاستغاثة...[2]

وبما أن الحروف تدل على معنى في غيرها، فقد اختلف النحاة في جواز تعليق شبه الجملة بحروف المعاني، وقد ذكر ابن هشام ثلاثة أراء في الموضوع:

1 - ديوان ذي الرمة، ص 356. الخزانة، 19/3.

2 - شرح المفصل، ابن يعيش،

1. المانعون مطلقا، وذلك اعتمادا على الأصل فيها، فهي حروف؛ والحروف تدل على معنى في غيرها. وهذا رأي الجمهور. حسب قول ابن هشام فقد ذهبوا إلى أن متعلق (بنعمة) في قوله تعالى: (ما أنت بنعمة ربك بمجنون)، هو الفعل الذي دل عليه النافي، أي: أنتفى ذلك بنعمة ربك، وليس النافي هو المتعلق؛

2. المجيزون مطلقا، واحتجوا لذلك بكونها تدل على معان كان حقها أن يدل عليها بالفعل، ولقد نقل ابن هشام كلاما لابن الحاجب يستدل على مذهبه: **" وقال ابن الحاجب في (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم)[الزخرف: 38] : (إذ) بدل من (اليوم) و(اليوم) إما ظرف للنفع المنفي، وإما لما في (لن) من معنى النفي، أي: انتفى في هذا اليوم النفع، فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول نفع مقيد باليوم. وقال أيضا: إذا قلت: (ما ضربته للتأديب) فإن قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، وللتأديب تعليل للضرب المنفي، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال، فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له، أي أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب، لأنه قد يؤدب بترك الضرب..."** [1]

3. المجيزون بشرط أن يكون الحرف نائبا عن الفعل، عن طريق النيابة لا الأصالة، وإلا فلا، قال به أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني **" زعما في نحو (يا لزيد) أن اللام متعلقة بيا، بل قالا في (يا عبد الله) إن النصب بيا"** [2]

والاختيار هو ما ذهب إليه الفريق الثالث، وهو أن الحرف إذا ناب عن الفعل، عن طريق النيابة لا الأصالة، جاز التعليق به؛ لأن التعليق بحروف المعاني يغنينا من التأويل، فالتعليق بالمذكور أولى من التعليق بالمحذوف. لذلك علقوا شبه الجملة (لك) بحرف النداء (يا) في قول امرئ القيس[3]:

فيا لك من ليل كأن نجومه   بكل مغار الفتل شدت بيذبل

1 - المغني، ابن هشام، 489/2.
2 - المصدر نفسه، 489/2.
3 - ديوان امرئ القيس، 19.

– التعلق بالاسم الجامد المؤول بمشتق:

والمراد بالجامد؛ اسم الذات والاسم العلم والضمير، فإذا أول الاسم الجامد بالمشتق جاز أن يحمل على معنى الحدث، فتعلَّق به أشباه الجمل، ومُثِّل لهذا التعلق بقوله تعالى: **(وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) [الزخرف: 84] " أي وهو الذي هو إله في السماء، ف (في) متعلقة ب (إله)، وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف، فتقول: (إله واحد)، ولا يوصف به، لا يقال: (شيء إله)، و إنما صح التعلق به لتأويله ب (معبود)، و(إله) خبر ل (هو) محذوفة، ولا يجوز تقدير (إله) مبتدأ مخبرا عنه بالظرف، أو فاعلا بالظرف؛ لأن الصلة حينئذ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإله بدلا من الضمير المستتر فيه، وتقدير (وفي الأرض إله) معطوف لذلك لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين، وفيه بعد."[1]**

كما أن الاسم العلم والضمير إذا كان يشير إلى معنى المشتق حمل على الحدث، وجاز أن تعلق به شبه الجملة، ومثال ذلك لفظ الجلالة في قوله تعالى: **(وهو الله في السموات والأرض يعلم سركم و جهركم ويعلم ما تكسبون) [الأنعام: 4]** فهو اسم علم، لكنه يشير إلى معنى (المعبود)، ولهذا تعلقت به شبه الجملة (في السموات).

ومن ذلك أيضا اسم العلم (ابن ماوية) في قول فدكي بن أعبد:

أنا ابن ماوية إذا جد النقر وجاءت الخيل أثابي زمر

لأن (ابن ماوية) فيه معنى المقدام، لذلك تعلق به الظرف (إذا)

1 - المغني، ابن هشام، 485/2.

المبحث الثالث: المتعلَّق بين الذكر والحذف

الحذف شكل من أشكال الإيجاز في اللغة العربية، والذي وقف معه النحاة والبلاغيون وقفة متأنية، فقد اهتم النحاة بظاهرة الحذف، فذكروا له شروطا نذكر منها: وجود دليل عليه، وألا يكون المحذوف كالجزء؛ فلا يحذف الفاعل ولا نائبه أو مشبهه، وألا يكون مؤكدا، وأن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، وأن لا يكون عاملا ضعيفا، أو عوضا عن شيء، ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل.[1] ولقد نوه علماء النحو والبلاغة بأهمية الحذف في اللغة، قال **عبد القاهر الجرجاني** في ذلك: **" هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون به إذا لم تنطق، و أتم ما تكون بيانا إذا لم تبن."**[2] ويقول ابن جني: **" لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها، إلا أنها مع ذلك مقدرة، وهذا واسع في كلامهم كثير"**[3]

وموضوع التعلق ليس بمنأى عن ظاهرة الحذف، فشبه الجملة كما سبق وقلنا لابد لها من حدث تتعلق به، إلا أن هذا المتعلَّق إما أن يكون ظاهرا كما هو في الغالب وقد يكون محذوفا لابد من تقديره. وهذا الحذف يتأرجح بين الوجوب والجواز، وهذه الثنائية مرتبطة بنوعية هذا المتعلَّق، فإما أن يكون كونا عاما مطلقا أو كونا خاصا مقيدا. الكون هو الحدث، فالأكل كون، والشرب كون، والنوم كون، وهو قسمان:

أ - **الكون العام:** مثل الوجود والاستقرار، ومعنى عمومه أنه لا يخلو عنه في وقت من الأوقات شيء ما، ألا ترى أن كل شيء هو موجود في كل وقت.

ب - **الكون الخاص:** هو ما يكون صفة لبعض الأشياء في بعض الأوقات، مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة.

---

1 - ينظر المغني، ابن هشام، 668/2.
2 - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 170.
3 - المنصف شرح التصريف، ابو الفتح عثمان ابن جني، تح: إبراهم مصطفى و عبد الله أمين، وزارة المعارف العامة، إدارة إحياء التراث، ط: 1، 1373هـ/ 1954م، 348/1.

المطلب الأول: الحذف الجائز

أما ما يجوز فيه حذف مُتَعَلَّق شبه الجملة فهو:

1. ما تكون شبه الجملة فيه جوابا لسؤال. كأن تجيب على سؤال (أين سافرت؟)، فتقول: (إلى القدس).

2. ما يكون فيه دليل على حذف المتعلَّق، "**ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا.**"[1] والدليل إما قرينة لفظية، كقوله تعالى:(**يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى) [البقرة: 177]** فقد فهم من لفظ (القصاص) أن الحر مقتول أو يقتل بالحر، والعبد مقتول بالعبد، والأنثى مقتولة بالأنثى، ونظير هذه الآية أيضا قوله تعالى: (**وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين و الأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص) [المائدة: 47]**، أي أن النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن؛ لأن (القصاص) دل على هذا المقصود. وقوله تعالى: (**فطلقوهن لعدتهن) [الطلاق: 1]**، أي مستقبلات لعدتهن. ومنه قول امرئ القيس:

بعيني ظُعْنُ الحي لما تحملوا   لدى جانب الأفلاج من جنب تيمرا

تعلق ظرف المكان (لدى) بمتعلق محذوف تقديره (حلُّوا)، وقد دل على هذا المحذوف القرينة اللفظية (تحملوا)، فالشاعر قد أتبعهم بنظره منذ رحلوا إلى أن حلوا (لدى الأفلاج)، وقد استغنى عن ذكر هذا الفعل (حلوا)، واكتفى بذكر الظرف المتعلِّق به؛ لدلالة المقام عليه.

وإما قرينة معنوية، كقوله تعالى: (**هل لك أن تزكى)** فتقديره: هل لك رغبة أو نية في التزكية، فقد دل على هذا المحذوف سياق الحال والمقام، وقول امرئ القيس:

فيوما على سرب نقي جلوده   ويوما على بيدانة أم تولب

---

1 - المغني، ابن هشام، 500/2.

فالظرف (يوما) في شطري البيت و الجار والمجرور (على سرب) و (على بيدانة)

كلها أشباه جمل تعلقت بمحذوف تقديره: ينطلق أو يحمل هذا الفرس يوما على بقر وحشي و ينطلق أو يحمل يوما على حمير الوحش، وهذا التقدير دل عليه سياق المقام.

3. ما يكون فيه المقسم به مجرورا بالباء، نحو قول قيس بن الملوح:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر

الجار والمجرور (بالله) متعلق بمحذوف، تقديره أستحلفكم بالله، وقوله أيضا:

بربك هل ضممت إليك ليلى قبيل الصبح أم قبلت فاها

المطلب الثاني: الحذف الواجب

أما ما يكون فيه حذف المتعلق واجبا فأكثره ما يكون متعلقا بكون عام.

ويقع الكون العام المطلق في ستة مواضع وهي:

1. الخبر: قال ابن مالك:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائنا أو استقر[1]

منه قوله تعالى: **(الحمد لله رب العالمين) [الفاتحة: 1]** و**(عنده علم الساعة)** (وإنك لعلى خلق عظيم) (ولو كنتم في بروج مشيدة)، وربما ظهر هذا الكون في ضرورة الشعر كقول الشاعر:

لك العز أن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن[2]

فقد تعلق الظرف (لدى) ب (كائن) وهو كون عام.

1 - ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء – المغرب، 1430 هـ/ 2009م، ص: 13.

2 - المصدر نفسه، 199/1. هذا البيت من الشواهد التي لم تذكر منسوبة إلى قائل معين.

قال ابن يعيش" **اعلم أنك لمَّا حذفت الخبر الذي هو استقر، أو مستقر، و أقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر، والمعاملة معه، وهو مغاير المبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف، وصار مرتفعا بالظرف، كما كان مرتفعا بالاستقرار، ثم حذفت الاستقرار وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره، للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره، والقول عندي في ذلك بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف؛ لأنه قد صار أصلا مرفوضا، فإن ذكرته أولا وقلت: زيد استقر عندك، لم يمنع منه مانع."**[1]

نفهم من كلام ابن يعيش أن الأصل حذف الكوم العام، إن دلت عليه شبه الجملة، أما إذا بني الكلام على ذكره جاز.

2 -لالصفة: نحو قوله تعالى :(أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق) [البقرة : 18] قال العكبري: **"... فيتعلق (مِنْ) بمحذوف أي: كصيب كائن من السماء"**[2].

ومنه أيضا قول امرئ القيس:

كأن دماء الهاديات بنحره عصارة حناء بشيب مرجل

الجار والمجرور (بشيب) متعلق بنعت ل(عصارة حناء) محذوف.

3. الحال: كقوله تعلى: **(فخرج على قومه في زينته) [القصص: 79]** أي كائنا في زينته. أما قوله تعالى: **(فلما رآه مستقرا عنده) [النمل: 40]** فمستقرا هنا بمعنى ثابتا، فهو إذن كون خاص، لذلك ظهر. قال العكبري: **" ومستقرا أي ثابتا غير متقلقل، وليس بمعنى الحصول المطلق، أذ لو كان كذلك لم يذكر"** [3]

4 صلة الموصول: صلة الموصول تكون جملة أو شبه جملة، ولابد أن تتضمن على ضمير يعود على الموصول (العائد)، قال ابن جني: **" ولا تكون صلاتها إلا جمل أو ظروف... ولابد في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول"**. ويشترط في شبه الجملة الواقعة صلة أن

1 - شرح المفصل، ابن يعيش،

2 - إملاء ما من به الرحمان، العكبري، 22/1.

3 - المصدر نفسه، 173/2.

تكون تامة، ومعنى تامة أن يكون في صلتها للموصول فائدة، نحو(جاء الذي في الدار والذي عندك) وإذا قلت (جاء الذي اليوم أو جاء الذي بك)، لما تحققت الفائدة.

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلة، كانا متعلقين بفعل محذوف وجوبا، تقديره استقر والضمير الذي كان مستترا في الفعل انتقل منه إليهما.

ومن شواهد تعلق شبه الجملة بصلة الموصول المحذوفة، قوله تعالى: (**وله من في السماوات والأرض ومن عنده لا يستكبرون) [الأنبياء: 19].** تعلق الجار والمجرور (في السماوات) بصلة الموصول المحذوفة والتقدير: وله من استقر في السماوات.

وقال امرؤ القيس:

أدامت على ما بيننا من مودة   أميمة أم صارت لقول المخبب

تعلق الظرف (بين) بمحذوف صلة ل(ما)، والتقدير أدامت على ما استقر أو وجِدَ أو كان بيننا.

5 - المفعول الثاني: الأفعال الناصبة لمفعولين قسمان: قسم ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ و خبر ، وهي أفعال القلوب التي تدل على اليقين نحو (علم، وأرى، ووجد، ودرى) أو تدل على الرجحان؛ نحو (ظن، وخال، وحسب، وزعم) وأفعال التحويل؛ نحو (صير، وجعل). والقسم الآخر ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر؛ نحو (كسى، وأعطى، ومنح).

وبما أن المفعول الثاني أصله خبر، جاز مجيء شبه الجملة متعلقا بمحذوف؛ مفعول به ثاني لهذه الأفعال؛ وذلك لأنه جاز تعلق شبه الجملة بالخبر المحذوف، كما رأينا سابقا.

ومن شواهد هذا التعلق قوله تعالى: **(فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب)** [آل عمران: 188]، وقوله عز وجل أيضا: **(و إني لأظنه من الكاذبين) [القصص: 38]** ، أي: أظنه كائنا من الكاذبين.

6 - الاسم المرفوع بعد شبه الجملة: وهو كون شبه الجملة معتمدة على نفي، أو استفهام، أو ما قبلها موصوف، أو موصول، أو صاحب حال، أو صاحب خبر، ويكون ما بعدها اسم مرفوع، ليس له عامل ظاهر. نحو قول الله تعالى: (**أفي الله شكٌّ فاطر السماوات**

والأرض) [إبراهيم :13] و **(من عنده علمُ الكتاب)** [الرعد: 44] و**(و آتيناه الإنجيل فيه هدى ونورٌ)** [المائدة : 48] و**(فأولئك لهم جزاء الضعف)** [سبأ: 37]

"في المرفوع بعد شبه الجملة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور، ويجوزكونه فاعلا.

الثاني: أن الأرجح كونه فاعلا، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير

الثالث: أنه يجب كونه فاعلا، نقله ابن هشام عن الأكثرين."[1]

وبما أنهم اختلفوا في تعيين عامل هذا الاسم المرفوع، بين أن يكون فعلا رفع الاسم على الفاعلية، أو أنه عامل الابتداء، رفع الاسم على أنه مبتدأ، فلا محالة يقع الاختلاف حول مُتَعَلَّق شبه الجملة، هل هو الفعل أم الخبر. والأرجح أن ما تعلقت به شبه الجملة هو الخبر المحذوف، المقدر ب (كائنٌ، أو مستقرٌ، أو موجودٌ...)[2] **إلا أن** ما يعنينا في هذا المقام، هو أن المتعلق المحذوف كون عام مطلق، سواء كان فعلا أم اسما.

المطلب الثالث: هل الكون العام المحذوف اسم أم فعل.

لا خلاف بين النحاة في تعيين الفعل في موضعين، يحذف فيهما المتعلق وجوبا، وهما:

1 - صلة الموصول: إذا وقع شبه الجملة متعلقا بصلة الموصول المحذوفة وجوبا، فيتعين عند جمهور النحاة تقدير هذا المحذوف بالفعل. ومبررهم في هذا أن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، والجملة الفعلية هي الأصل في الصلة. يقول ابن يعيش:" **واعلم أن الظرف إذا وقع صلة فإنه يتعلق بفعل محذوف، نحو استقر أو حل ونحوه، ولا يتعلق باسم فاعل؛ لأن الصلة لا تكون بمفرد، إنما تكون بجملة"**[3].

1 - المغني، ابن هشام، 494/2.
2 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط: 1، 2002م، المسألة السادسة، ص: 48.
3 - شرح المفصل، ابن يعيش، 151/3.

وإذا قيل لم لا يكون التقدير بجملة إسمية، مثل تقدير اسم الفاعل، في قولنا: الذي في الدار زيد، فيكون التقدير: الذي هو مستقر في الدار زيد، قياسا على القائل: ما أنا بالذي قائل لك شيئا، فقد أجاب ابن يعيش على هذا الاعتراض، بأن صلة الموصول فيما جاء من كلام العرب، هي جملة فعلية أكثر منها اسمية. وتقدير المحذوف اعتماده على الكثرة والاطراد. " **... فإن قيل الذي هو مستقر في الدار، كما قال ما أنا بالذي قائل لك شيئا، والمراد بالذي هو قائل... قيل اطراد وقوع الظرف خبرا من غير (هو) دليل عل ما قلناه... فاطراد جاءني الذي في الدار، وقلة ما أنا بالذي قائل لك شيئا تدل على ما ذكرناه".**[1]

2 - **الصفة:** في نحو: **(رجل في الدار فله درهم)**، فالجار والمجرور (في الدار) يتعلقان بفعل محذوف تقديره: **(استقر)**، ولا يجوز أن يعلقا باسم مشتق؛ لأن الفاء الزائدة مع الخبر هنا تقتضي أن يكون الوصف جملة. **" لأن الفاء تجوز في نحو (رجل يأتيني فله درهم) وتمتنع في نحو (رجل صالح فله درهم)"**[2]

أما فيما عدا الموضعين المذكورين، فقد اختلف النحاة في أيهما أحق بالتعيين، هل الاسم أم الفعل. ذهب أكثر النحاة إلى وجوب تقدير الكون المحذوف فعلا واحتجوا لذلك بأمرين:

أ - **"جواز وقوع المحذوف صلة، نحو قولنا: الذي في الدار زيد، والصلة لا تكون إلا جملة، والجملة الفعلية هي الأصل في الصلة**

ب - **أن الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق به والأصل أن يتعلق بالفعل، و إنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ولفظه"**[3]

في الدليل الأول نراهم قد قدروا المحذوف فعلا حملا على وجوب تقدير صلة الموصول المحذوفة بالفعل.

1 - المصدر نفسه،90/1.
2 - المغني، ابن هشام، 498/2.
3 - شرح المفصل، ابن يعيش، 90/1.

أما فيما يرتبط بالدليل الثاني، فقد احتجوا لأحقية الفعل بهذا الموضع، على أنه الأصل في التعلق، وإصدارهم لهذا الحكم، نابع من نظرتهم الإعمالية في تفسير العلاقات النحوية بين عناصر الجملة، فالفعل عندهم هو أقوى العوامل و العمل فيه أصيل، وما عمل من الأسماء فلصلة له بالفعل[1]، فأصلهم النحوي هذا، ذو الصبغة الإعمالية يبدو متطابقا مع ما قيل سابقا: (الأصل أن يتعلق بالفعل، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ولفظه)، ويبدو هذا واضحا عند ابن هشام؛ حين قال: **" فمن قدر الفعل وهم الأكثرون فلأنه الأصل في العمل"**[2]

لكن هذا الحكم بأصالة الفعل في التعلق، احتكاما إلى مقتضيات النظر الإعمالي في التفسير النحوي العربي، لا يمكن التسليم به، ولاسيما في مسألة تعلق الجار والمجرور بالفعل، لأن قضية تأثير الفعل إعماليا في الجار والمجرور لا يمكن القول بها في الوقت الراهن، وأزعم أن من قالوا بالمحل الإعرابي للجار والمجرور كانوا يحاولون الدفاع عن نظرية العامل، لكن الحديث في الموضوع لازال مبكرا، فلنا حديث فيه في الفصل الثاني من هذا البحث.

أما من قالوا بأن المحذوف المقدر اسم ومنهم ابن السراج فحجتهم في ذلك:

أ. أن الأصل في الخبر أن يكون مفردا، والجملة واقعة موقع المفرد، وإضمار الأصل أولى.

ب وقالوا أيضا: أنك إذا قدرت فعلا كان جملة، وإذا قدرت اسما كان مفردا، وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى؛ **" لأن تقليل المقدر أولى".**[3]

وذهب ابن مالك إلى جواز تقديره بالاسم أو الفعل، إذا وقع خبرا، وهو ما يفهم ظاهريا من قوله في الألفية[4]:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى (كائن) أو (استقر)

1 - المصدر نفسه، 6/ 78.
2 - المغني، ابن هشام، 498/2.
3 - المصدر السابق، 498/2.
4 - ألفية ابن مالك، ابن مالك، ص: 13.

والاختيار عندي ما قال ابن مالك؛ لأن شبه الجملة تتعلق بالحدث، وكما رأينا سابقا فالتعلق هو ارتباط دلالي بين المتعالقين، وكل من الفعل والأسماء المشتقة متضمنة معنى الحدث، لذلك جاز التعليق بأيهما. ويترجح هذا الاختيار بما ذهب إليه ابن هشام، من أن تقدير المحذوف يكون بحسب المعنى، فقال حين انتهى من عرض الأراء حول تعيين المحذوف الكون العام: " **والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا، بل بحسب المعنى كما سأبينه**"[1]

الكون الخاص الواجب الحذف:

الأصل في الكون الخاص المقيد الذِكْرُ؛ لأنه يكون نصا على المراد به؛ ولأن أشباه الجمل المتعلقة بالكون الخاص ليس فيها ما يدل على هذه الأحداث المرتبطة بها، إن لم تذكر هذه الأحداث. في حين أن الكون العام المطلق فتكون شبه الجملة دليلا عليه، وتتضمن معناه، لذلك كان حذفه واجبا، وهي موجودة (شبه الجملة)، طلبا للإيجاز وإقامة البيان.

وكما رأينا سابقا فإنه يجوز حذف الكون الخاص في بعض الأحوال. إلا أنه يكون واجب الحذف في بعض التراكيب، وهي:

1 - **الأمثال:** الأمثال تراكيب منقولة عن العرب، لا يجوز التصرف فيها، فإذا تضمن المثلُ شبهَ جملة، وقد تعلق بمحذوف بَقِيَ المتعلَّق به محذوفا، واجب الحذف. نحو قولهم: **"الظباءَ على البقرِ"** والتقدير خلِّ الظباء على البقر[2] يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من قرابة وصداقة، و**" الكلابَ على البقرِ"** أي: أرسل الكلاب على البقر، يضرب مثلا للأمرين أو الرجلين لا يُبَالَى أهلكا أم سلما[3]، وقولهم **" به لا بظبي بالصرائم أعفر"**، يضرب للشماتة بالرجل، أي: نزل المكروه به، ولا نزل بظبي، يريد أن عنايتي بالظبي أشد من عنايتي به.[4] وإنما وجب حذف المتعلَّق، مع أنه كون خاص؛ لأن الأمثال تحمل في ثناياها معانيها كاملة، وما حذف مقدر فيها.

1 - المغني، ابن هشام،

2 - الكتاب، سيبويه، 256/1.

3 - جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تح: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:1، 1408 هـ/1988م، 141/2.

4 - المصدر نفسه، 170/1.

2 - **العبارات المأثورة:** وهي تشبه الأمثال في ضرورة الحفاظ على تركيبها، وعدم التصرف فيه، وذلك نحو قولهم: **" بأبي أنت"** أي: أنت مفدي بأبي والمحذوف هو الخبر، وقولهم لمن ذكر أمرا تقادم عهده:" **حينئذ الآن"**، أصله حينئذ واسمع الآن[1]، فالظرف (الآن) تعلق بكون خاص محذوف وجوبا وهو (اسمع)، أما الظرف الأول (حينئذ) فمتعلق بكون عام هو (كان).

3 - **الاشتغال:** وهو أن يكون في العبارة شبها جملة لمعنى واحد، أولاهما حذف متعلقها على شرط التفسير، والثانية شغل بها المتعلَّق عن الأولى، وفيها ضمير يعود على الأولى، نحو **"أيوم الجمعة سافرت فيه"** لأن التقدير أسافرت يوم الجمعة سافرت فيه. ومن أجازوا ذلك استدلوا بقراءة: **(وللظالمين أعد لهم عذابا أليما) [الانسان: 31]**

والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجر، وأن يرفع بالابتداء أو ينصب بإضمار جاوزت أو نحوه، وبالوجهين قرئ في الآية.[2]

4 - **القسم بغير الباء:** إذا كان المقسم به بغير الباء: أي بالواو نحو قوله عز جل: **(والليل إذا يغشى) [الليل: 1]**، أو بالتاء كقوله تعالى: **(تالله لأكيدن أصنامكم) [الأنبياء: 57]**، أو باللام نحو قولهم: **"لله لا يؤخر الأجل"**، حُذِف المتعلَّق وجوبا، ويكون التقدير: (أحلف أو أقسم والليل، تالله، لله،) وقد ساغ هذا الحذف؛ لدلالة الجار والمجرور عليه.

وقد علل النحاة جواز حذف المتعلَّق مع الباء دون سائر حروف القسم الأخرى؛ بأن الباء هي أصل حروف القسم، أي أم الباب بالنسبة لغيرها، قال الزمخشري: **"والباء لأصالتها تستبد عن غيرها بثلاثة أشياء بالدخول على المضمر... وبظهور الفعل معها..."**[3] وقال المرادي (749هـ): **"وهي أصل حروف القسم، ولذلك فضلت**

1 - المغني، ابن هشام، 497.
2 - المصدر نفسه، 497/2.
3 - المفصل، الزمخشري، ص: 361/360.

سائر حروفه (حروف القسم) بثلاثة أمور أحدها أنها لا يجب حذف الفعل معها بل يجوز إظهاره، نحو: أقسم بالله"[1].

ويبدو أن العلة الحقيقية لهذا التجويز هو: أن الباء من أسرة حروف الجر، التي يكثر دورانها في الكلام وتتعدد معانيها، بخلاف الواو الجارة والتاء، أما اللام فمجيئها للقسم قليل، وهذا التعدد في المعاني الذي تأتي له الباء قد يكون ملبسا على المتلقي، فلو قلو قال القائل: (بالله) فإن المتلقي قد يظن أن الباء ليست للقسم، فيقدر لها فعلا آخر مثل (أؤمن)، لذلك يذكر المتكلم فعل القسم، حين قصده القسم في الوهلة الأولى، أما الواو والتاء الجارين فلا يستعملان إلا للقسم، لذلك صار في ذكرهما دلالة على هذا الفعل، لذا لم يجز إظهاره معهما.

5 - **لام الجحود:** وتسمى لام النفي، وهي اللام الداخلة على الفعل، المسبوقة ب (كان) الناقصة المنفية ب (ما) أو (لم). هذه اللام عند الكوفيين حرف زائد مؤكد، غير جارٍ، ولكنه ناصب. أما عند البصريين فهي حرف جر معدٍ متعلق بخبر كان المحذوف، والفعل منصوب ب (أن) مضمرة وجوبا.

وعلى رأي البصريين تكون اللام وما بعدها متعلقين بمحذوف خبر ل(كان) التي قبلها ويقدر المحذوف بكون خاص هو: (مريدا) أو (قاصدا). ومن أمثلته قوله تعالى: **(ما كان الله ليذر المؤمنين)[آل عمران: 179]. " خبر كان محذوف تقديره: ما كان الله مريدا لأن يذر"**[2]. ونقدر فنقول: ما كان الله مريدا لترك المؤمنين، فالمصدر المؤول من أن المضمرة والفعل المنصوب بعدها (ترك)، مجرور باللام، وهما متعلقان بمحذوف خبر (كان) حذف وجوبا. ومثله أيضا قوله عز من قائل: **(وما كان الله ليعذبهم و أنت فيهم) [الأنفال،33]**، والتقدير: ما كان الله قاصدا لتعذيبهم.

1 - الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1413 هـ/ 1992م، ص: 45.
2 - إملاء ما من به الرحمان، العكبري، 159/1.

المبحث الرابع: ما لا يحتاج إلى بيان التعليق

الحاجة إلى بيان تعلق شبه الجملة، بالحدث الذي تخدمه وتقيده مرده إلى الأسباب التي ذكرت في بداية هذا الفصل[1]، لكن إذا انتفت هذه الأسباب فلا حاجة إلى بيان التعلق، ومن تجليات هذا الانتفاء ما يلي :

1ـ الظرف:

كل اسم زمان أو مكان بقي على اسميته، أو انتقل من حيز الظرفية إلى الاسمية، وتُصُرِف فيه كما يتصرف في الأسماء، فقد الحاجة إلى بيان التعليق، بحيث أنه دخل في علاقات جديدة، وهي:

أ. علاقة الإسناد: كأن ينوب الظرف عن الفاعل، نحو قوله تعالى: **(وحيل بينهم وبين ما يشتهون) [سبأ: 54]**، الظرف (بين) مبني على الفتح في محل رفع نائب الفاعل، وقوله عز من قائل: **(ولولا كلمة سبقت من قبلهم لقضي بينهم) [هود: 110]**.

ومن علاقة الإسناد أيضا انتقال اسم المكان او الزمان إلى وظيفة الخبرية، كأن تقول: الصومُ يومٌ، والسيرُ شهرٌ، ومنزلك مني ليلةٌ، والصومُ يومُ الخميسِ، فقد دخلت أسماء الزمان والمكان في هذه الجمل حيزا غير الظرفية، فأصبحت في علاقة جديدة، هي الأسناد أيضا، وعلى هذا قول الله تعالى: **(الحج أشهر معلومات) [البقرة:196]**.

ب علاقة التبعية: وهو أن يصبح الاسم، الذي هو في الأصل ظرفا تابعا، في عطف أو بدل أو توكيد. فهو حين ذاك لا يحتاج إلى بيان التعليق، وإن كان منصوبا؛ لنه انتقل من حيز الظرفية إلى حيز آخر، ودخل في علاقات أخرى، غير ما يكون من علاقات بين الحدث وشبه الجملة.

فقول الشاعر:

جَزَتْ رحمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ منازل   جزاء كما يستنجز الدين طالبه

نرى أن (بين) الثانية معطوفة على (بين) الأولى. ومنصوبة لذلك، بالعطف لا بالظرفية.

1 - ينظر الصفحة (...) من هذا البحث

وفي قول سعد بن ناشب:

فإنا إذا ما الحرب ألقت قناعها بها حين يجفوها بنوها لأبرار

يكون (حين) منصوب على التبعية؛ لأنه بدل من (إذا)؛ لأنه ظرف زمان. ولهذا فإنه لا يحتاج إلى التعليق.

وإذا قلنا: اجثوا أمام الشيخ أمام الشيخ، لكان الظرف هو الأول، أما الثاني فتوكيد لفظي، أي تكرار للأول، لا يجوز تعليقه.

2ـ الجار والمجرور:

يشترك الجار والمجرور مع الظرف في الحالات السابقة، التي لا يُحْتَاجُ فيها إلى بيان التعلق، وذلك بسبب دخولهما في علاقات تركيبية جديدة، وهي علاقتي الإسناد والتبعية، ويستثنى من علاقة الإسناد أداء الجار والمجرور لوظيفة الخبرية؛ لأنه كما سبق ورأينا، لا يكون الجار والمجرور هو الخبر، كما في قولنا: (محمد في الدار) فالخبر محذوف دلت عليه شبه الجملة.

ومن شواهد نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، قوله عز وجل: **(ولما سقط في أيديهم) [الأعراف: 149]**، وقوله أيضا: **(وجيء يومئذ بجهنم) [الفجر: 26]**.

ومن شواهد وقوع الجار والمجرور تابعين، في عطف أو توكيد أو بدل، قول أبي زبيد:

ولعمر الإله لو كان للسي ف مصال وللسان مقال

ففيه شاهد على عطف الجار والمجرور (للسان) على (للسيف).

ومن البدل قول ابن سلام في حديثه عن ابن محجن: **" ثم حبسه سعد بالقادسية، في القصر، معه"**[1] فقد أبدل الجار والمجرور (في القصر) من (بالقادسية).

1 - طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تح: محمد محمود شاكر، دار المدني، جدة - السعودية، 268/1.

ومن أمثلة التوكيد قولنا "العلم في الصدور في الصدور"، فالجار والمجرور الثاني توكيد لفظي للجار والمجرور الأول.

إلا أن الجار والمجرور ينفرد عن الظرف بحالتين إضافيتين، لا يحتاج فيهما إلى تعليقهما بالخبر وهما:

.وقوع الجار والمجرور في محل نصب على الاستثناء، فهما ينتقلان من حيز تعدية الفعل وتقييده، إلى حيز النصب على التمام. وذلك نحو قول امرئ القيس:

والله لا يذهب شيخي باطلا   حتى أبير مالكا وكاهلا

لأن (حتى) فيه استثنائية. فهي وما جر بها من مصدر مؤول من (أن) والفعل (أبير) في محل نصب على الاستثناء، فعلاقة الاستثناء في هذه الحالة أغنت عن ذكر تعلق شبه الجملة.

.حذف الجار ونصب ما بعده لفظا أو تقديرا، نحو قول الله تعالى: (**لأقعدن لهم صراطك المستقيم) [الأعراف: 16]**، أي: على صراطك المستقيم، وقول جرير بن عطية:

تمرون الديارولم تعوجوا   كلامكم علي إذا حرام

أي تمرون بالديار. فإذا حذف الجار، ونصب الاسم بعده، فإن شبه الجملة تفقد أصالتها، وينقل الاسم حينئذ إلى حالة النصب، فيكون منصوبا على نزع الخافض، كما يقول الكوفيون، اما مذهب البصريين ان الاسم منصوب بالفعل اللازم قبله، لما أسقط الجار وصل الفعل إلى الاسم فنصبه.

أما حروف الجر غير الأصلية فلا تعلق فيها أصلا، لأنها وما جر بها لا يسمى شبه جملة، وبيان التعلق مقتصر على ما دخل ضمن خانة أشباه الجمل. وحرف الجر غير الأصلية التي لا تتعلق هي:

1. الحروف الزائدة: كالباء في قوله تعالى: (**كفى بالله شهيدا)[الرعد: 13]**، و(من) في قوله عز وجل: (**هل من خالق غير الله)[فاطر: 3]**. هذه الحروف لم يؤتى بها لتوصل معنى الحدث وتربطه بالاسم المجرور، فتكون حينذاك خادمة لهذا الحدث، ولم تكن أيضا خادمة

للاسم، كما هو الحال مع (من) التمييزية، وإنما هي خادمة للإسناد كله، فقد جاءت تقوية للكلام وتوكيده[1]. وسميت زائدة؛ لأنه يستغنى عنه إعراب، فالاسم بعدها يجر لفظا، ويعرب بحسب موقعه من الكلام. ولا يستغنى عنه في المعنى؛ لأنه جيء به لتوكيد مضمون الكلام. وقد تقع الكاف زائدة، كقوله تعالى: **(ليس كمثله شيء)[الشورى: 3]**، لأن التقدير: ليس شيء مثله، وإذا قيل: أنها ليست زائدة لصار المعنى: ليس شيء مثل مثله، في هذا إثبات للمثل، فتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

2. **لعل في لغة عقيل:** لأنه حرف شبيه بالزائد؛ لأن مجرورها في موضع رفع بالابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، وشاهده قول الشاعر:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوارِ منك قريبُ

هذا الجار ليس خادما لحدث القرب، ولا لذات أبي المغوار، بل هو خادم للإسناد كله، إذ أضفى إلى إسناد القرب إلى أبي المغوار معنى الرجاء، فبه أصبح هذا الإسناد شيئا مرجوا، وليس شيئا واقعا مخبرا عنه. فهو شبيه بحرف الجر الزائد لأنه لم يربط شيئا بشيء، ولا خدم أحد أفراد الجملة، لكنه يختلف عنه في أنه حمل إلى الجملة معنى لم يكن فيها، وهو معنى الرجاء، وسقوط هذا الجار من الجملة وإن لم يؤثر في علاقات بعض أجزائها ببعض فإنه يحرمها من معنى تأسيسي يحمله هذا الحرف.

3. **رب:** دخلت الكلام لتفيد التكثير غالبا والتقليل نادرا، فليست لتعدية الفعل، ولا لتقييده. فيكون ما بعدها مجرورا لفظا، ويعرب بحسب موقعه. فمحل مجرورها في نحو (رب رجلٍ صالحٍ عندي) رفع على الابتدائية، وفي (رب رجلٍ صالح لقيت) نصب على المفعولية، وفي نحو (رجل صالح لقيته) رفع أو نصب.

4. **حروف الاستثناء:** (خلا، وعدا، وحاشا) إذا جر بها، فهي أحرف شبيهة بالزائد، يجر الاسم بعدها لفظا، ومحله النصب على الاستثناء[2].

1 - المغني، ابن هشام، 491/2.

2 - ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، احمد بن عبد النور المالقي، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا، ص: 178، 185، 366.

ومن شواهد الجر بـ (خلا):

خلا اللهِ لا أرجو سواك و إنما أعد عيالي شعبة من عيالكا

ومن الجر بـ (عدا) قوله:

أبحنا حيهم قتلا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير

الفصل الثاني: التعلق من منظور تركيبي

المبحث الأول: محل الجار والمجرور من الإعراب

الأصل في الإعراب أن يكون للمفرد؛ لأنه كلمة واحدة، يمكن أن تظهر على آخرها حركات الإعراب أو تقدر تقديرا. ولا خلاف بين النحاة في أن الظرف معرب؛ لأنه مفرد لفظا، في حكم المركب تقديرا، فكان حقه النصب على المفعولية، لفظا أو تقديرا.

أما الجار والمجرور فهو مركب من كلمتين، عملت أحداهما في الأخرى، لذلك أشبه الجمل. وبما أن الغاية من إعراب الجمل وأشباه الجمل تحديد موقعها من الجملة، وبيان وظيفتها النحوية، وبيان صلة كل منها مع باقي مكونات تركيب الجملة العربية، فقد ذهب مجموعة من النحاة إلى أن لحرف الجر مع مجروره محلا من الإعراب، واتفقوا على أن هذا المحل النصب. والقول بمحل الجار والمجرور من الإعراب قديم قدم التأليف النحوي، فقد تردد عند سيبويه في كتابه، يقول في هذا الصدد:" **دفعت الناس بعضهم ببعض، وكذلك ميزت متاعك بعضه من بعض، وأوصلت القوم بعضهم إلى بعض، فجعلته مفعولا، على حد ما جعلت الذي قبله وصارقوله (إلى بعض) و(من بعض) في موضع مفعول منصوب**"[1] يقول في موضع آخر: " **ولو قلت ما صنعت مع أخيك و ما زلت بعبد الله، لكان مع أخيك وبعبد الله في موضع نصب**"[2]. ولقد تردد هذا الرآي في مؤلفات النحاة، بعد سيبويه.

وقد استدلوا على أحقية الجار والمجرور للإعراب محليا بأمور هي:

أولا:

يقول ابن يعيش وهو من أشهر النحاة المتأخرين القائلين بمحل الجار والمجرور من الإعراب مدافعا عن رأيه: " **واعلم أن حرف الجرإذا دخل على الاسم المجرورفيكون موضع الحرف الجاروالاسم المجرورنصبا بالفعل المتقدم يدل على ذلك أمران:**

1 - الكتاب، سيبويه، 1/ 157.
2 - المصدر نفسه، 1/300.

أحدهما: أن عبرة الفعل المتعدي بحرف الجر عبرة ما يتعدى بنفسه، إذا كان في معناه، ألا ترى أن قولك (مررت بزيد) معناه كمعنى (جزت زيدا)، و (انصرفت عن خالد) كقولك (جاوزت خالداً)، فكما أن ما بعد الأفعال المتعدية بأنفسها منصوب فكذلك ما كان في معناها مما يتعدى بحرف الجر؛ لأن الاقتضاء واحد إلا أن هذه الأفعال ضعفت في الاستعمال فافتقرت إلى مقو"[1]

ويعترض على هذا الدليل بقولنا: إن وجود الترادف إن سلمنا بالترادف في اللغة بين فعلين أحدهما متعد بنفسه والآخر بحرف الجار، سوغ القول: بالمحل الإعرابي للجار والمجرور، فهذا لا يمكن أن ينسحب على كل الأفعال الواصلة إلى الأسماء بحروف الجر، ففي قولنا (جئت من المكتبة إلى القاعة) كيف سنقدر هذا الفعل الواصل إلى الاسم دون واسطة، وإن وجد هذا الفعل فكيف له ان يصل إلى الاسمين المجرورين.

ثانيا:

يضيف ابن يعيش دليلا آخر إذ يقول: **" والأمر الآخر من جهة اللفظ فإنك قد تنصب ما عطفته على الجار والمجرور نحو قولك (مررت بزيد وعمرا) وإن شئت (وعمر) بالخفض على اللفظ والنصب على الموضع، وكذلك الصفة نحو (مررت بزيد الظريفَ) بالنصب و(الظريفِ) بالخفض، فهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب، ولذلك قال سيبويه: إنك إذا قلت (مررت بزيد) فكأنك قلت (مررت زيدا)، يريد أنه لو كان مما يجوز أن يستعمل بغير حرف جر لكان منصوبا"**[2]

الاستدلال بالعطف يمكن أن يكون من الدلائل المقبولة، على المحل الإعرابي للجار والمجرور، وإن كانت بعض الشواهد التي سيقت لهذا لدليل يمكن أن يعترض عليها، فقد أورد المالقي وهو من القائلين بهذا الرأي بيتين من الشعر، يستشهد بهما على جواز نصب المعطوف على موضع الجار والمجرور من الاعراب. حين قال: **" وبعطف المنصوب عليه في قول الشاعر:**

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل

1 - شرح المفصل، ابن يعيش،9/8.

2 - المصدر نفسه، 10/8.

بنصب (دون) الثاني، وكذلك قول الآخر:

كأثل من الأعراض من دون بيشة ودون الغمير عائدات لغضورا"[1]

فنقول إن الاستشهاد بالبيتين ضعيف؛ لأن حرف الجر (من) زائد في هذا التعبير، بحيث يجوز إسقاطه ولا يختل المعنى فنقول: (فإن لم تجد دون عدنان...) و (كأثل من الأعراض دون بيشة...)، فيكون (دون) في هذين البيتين مجرورا لفظا، منصوب محلا .

ولقد تابع فخر الدين قباوة المالقي ، في الاستشهاد بالبيت الأول مدافعا هو الآخر عن هذا المذهب، كما أنه أضاف إليه بعض الآيات القرآنية، نوردها كما جاءت في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل)، ثم نعلق عليها، قال: **"وقال الله تعالى: (يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم) فعطف الجار والمجرور (بأيمانهم) على الظرف المنصوب (بين). وقال: (و إنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل)، فعطف الجار والمجرور (بالليل) على الحال المنصوبة (مصبحين)، ومثله قوله عزوجل: (الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم)، فكانه قال قياما وقعودا ومضطجعين، وقال ايضا: (إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم دينا قيما)، فقال الزمخشري (دينا) نصب على البدل من محل: إلى صراط؛ لأن معناه: هداني صراطا، بدليل قوله ويهديكم صراطا مستقيما، وفي قوله تعالى: (يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا)، عطف (لؤلؤا) على (من أساور)، ومحلهما النصب.**

في إعراب هذه الآيات القرآنية احتمالات إعرابية مختلفة ، ففي قوله تعالى **(و إنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل)**، يحتمل أن يكون **" و(بالليل) عطف على المعنى أي: في الصبح وفي الليل"**[2]. وفي قوله تعالى: **(الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم)**، يكون فيها الجار والمجرور و(على جنوبهم) متعلق بالحال المحذوف، تقديره: ومضطجعين على جنوبهم، فيكون المعطوف هو الحال، لا الجار والمجرور. وللاسم (دينا) في قوله عز من قائل:(إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم دينا قيما)، احتمالات إعرابية مختلفة، يقول أبو البركات ابن الأنباري(577هـ):**" دينا منصوب بتقدير فعل دل عليه هداني في الأول، والتقدير فيه هداني دينا، وقيل: هو بدل من صراط على الموضع؛ لأن هداني إلى صراط وهداني**

1 - رصف المباني، المالقي، ص: 82

2 - إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ص: 166.

صراطا بمعنى واحد، فحمله على المعنى و أبدل دينا من صراط، وقيل تقديره عرفني صراطا، وقيل هو منصوب بتقدير أعني دينا"[1] ويقول أو البقاء العكبري: **" قوله تعالى: (دينا) في نصبه ثلاثة أوجه: هو بدل من الصراط على الموضع؛ لأن معنى هداني وعرفني واحد، وقيل منصوب بفعل مضمر، اي عرفني دينا، والثالث أنه مفعول هداني، وهدى يتعدى إلى مفعولين"** [2]، والأمر ذاته مع الآية الأخيرة يقول الأنباري في إعراب كلمة (لؤلؤا): **"والنصب من وجهين: أحدهما: أن يكون منصوبا بتقدير فعل، وتقديره يعطون لؤلؤا لدلالة يحلون عليه في أول الكلام. والثاني بالعطف على موضع الجار والمجرور من قوله: (من أساور) كما يجوز أن يقال: مررت بزيد وعمرا"**[3]، والإعراب نفسه قال به العكبري[4].

فبالنظر إلى تعدد وجوه الإعراب، في الآية الواحدة، يتبين الضعف في الاستشهاد بهذه الآيات. إلا أننا لا ننكر أن العطف أو الإبدال على الموضع ليس بدليل على محل الجار والمجرور من الإعراب، إلا أن هذا الدليل تعوزه الشواهد القوية، التي لا تقبل التأويل والاحتمالات الإعرابية المختلفة.

وبالعودة إلى كلام ابن يعيش، نرى أنه أضاف النعت على موضع الجار والمجرور كدليل على رأيه، إلا أن هذا الدليل ضعيف؛ لأن النحاة اعتبروا النعت الذي يخالف منعوته في العلامة الإعرابية هو مقطوع عنه، وفي حالة النصب، كما في المثال الذي قدمه ابن يعيش: (مررت بزيدٍ الظريفَ) يقدر فعل يناسب النصب، دال على الاختصاص أو المدح أو الذم، فيكون التقدير في المثال السابق (أعني الظريفَ).

ثالثا:

ومن الأدلة أيضا: نزع الخافض، فإذا حذف الجار الأصلي، نصب الاسم بعده، يقول المالقي: **" وهي و ما بعدها في موضع معمول لما تتعلق به من الأفعال أو ما في معناها، بدليل حذف الحروف الجارة المذكورة، ونصب ما كان مخفوضا بها. كقولك (وصلت إلى كذا) و(**

1 - البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط:1، 1980 م، 353/1.
2 - إملاء ما من به الرحمان، العكبري، ص: 267/1.
3 - البيان في غريب إعراب القرآن، بن الأنباري، 173/2.
4 - ينظر: إملاء ما من به الرحمان، العكبري، 142/2.

ووصلت كذا)، ومنه (خشنت بصدره) و (خشنت صدره)"[1]، ومن شواهد ذلك قول جرير بن عطية الخطفي:

تمرون الديارَولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام

والشاهد فيه قوله: (تمرون الديار) حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم الذي كان مجرورا، فنصبه، ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

غضبت أن نظرت نحو نساء ليس يعرفنني مررن الطريقا

أصل الكلام (مررن بالطريق)، فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم فنصبه

هذا الدليل فيه إشارة مهمة، إلى أن هذا الموقع الذي يحتله الجار والمجرور هو في أصله من نصيب المنصوب، وإنما جُرَّ الاسم في هذا الموقع لتفريق بين ما يصل من الأفعال بنفسه وما يصل بواسطة، وهذا ما صرح به ابن يعيش، حين قال: **" وجُعِلَتْ تلك الحروف جارة، ولم تفض إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها، لأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه، وبين الفعل الواصل بغيره، ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجعلت هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي، ولما امتنع النصب لما ذكرناه لم يبق إلا الجر؛ لأن الرفع قد استبد به الفاعل واستولى عليه، فلذلك عدلوا إلى الجر؛ لأن الجر أقرب إلى النصب "**[2]

نفهم من كلام ابن يعيش أن الجر في الأسماء ليس بأصل، وهذا الحكم قال به العكبري، وذلك في معرض بيان علة عدم استحقاق الفعل المعرب الجرَّ، فيقول: **" ولم تجر الأفعال لستة أوجه: أحدها أن الجر في الأسماء ليس بأصل، إذ كان الأصل الرفع للفاعل وما حمل عليه، والنصب للمفعول وما حمل عليه، واما الجر فبالحرف وما قام مقامه، وموضع**

1 - رصف المباني، المالقي، ص: 82.
2 - شرح المفصل، ابن يعيش، 8/8.

الجار والمجرور رفع ونصب، فحُمِلَ الفعل على الاسم فيما هو أصل فيه"[1]، وما يؤخذ على العكبري أنه لم يبرهن على حكمه هذا بعدم أصالة الجر في الأسماء.

رابعا:

واستدلوا أيضا على استحقاق الجار والمجرور الإعراب بالمحل، نيابته عن الفاعل، بحيث أن وظيفة نائب الفاعل يضطلع بها المفعول به، لكن الجملة التي يغيب فيها المفعول به، يتولى النيابة عن الفاعل واحد من ثلاثة أشياء، فينوب عنه إما الجار والمجرور، أو الظرف، أو المصدر، وتجدر الإشارة إلى أن كلا من المصدر والظرف يؤديان وظيفة المفعولية، وهذا فيه إشارة إضافية إلى أن الجار والمجرور ينتمي إلى أسرة المفاعيل، يقول المالقي:" **وبإنها تقوم مقام الفاعل في باب ما لم يسم فاعله، كقولك: (مُرَّ بزيد) و(سِيرَ إلى عمرو)"**[2]، وعلى هذا الرأي أعربوا(في أيديهم) في قوله عز وجل: (**ولما سُقِطَ في أيديهم**) **[الأعراف: 149]** بأنه نائب عن الفاعل، يقول العكبري: " **الجار والمجرور قائم مقام الفاعل، والتقدير: سقط الندم في أيديهم"**[3]. بل هناك من ذهب إلى جواز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، حتى مع وجود المفعول به في الجملة، وقد استدلوا لذلك بقول الشاعر:

فلو ولدت قفيرة جرو كلب   لسُبَّ بذلك الجرو الكلاب

"قالوا لما بني (سب) للمفعول، أقام المفعول المقيد، وهو (بذلك) ولم يقم المصرح، وهو (الكلابا)"[4]، ومثل ذلك قول **رؤبة بن العجاج**[5]:

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيداً   ولا شُفِي ذا الغنى إلا ذو هدى

فقوله (لم يعن بالعلياء إلا سيدا) قد أناب فيه الشاعر الجار والمجرور وهو قوله (بالعلياء) عن الفاعل ، مع وجود المفعول به في الكلام وهو (سيداً).والدليل على أن الشاعر

1 - اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ص: 63.
2 - رصف المباني، المالقي، ص: 82.
3 - إملاء ما من به الرحمان، العكبري، 285/1.
4 - التعليقة على المقرب، شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو، تح: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمان الأردن، ط: 1، 2004 م، ص: 137.
5 - شرح ابن عقيل، ابن عقيل، 462/1.

أناب الجار والمجرور، ولم ينب المفعول به، أنه جاء بالمفعول به منصوبا، ولو أنه أنابه لرفعه. فهذا مما يدل على أن الجار والمجرور هو بمنزلة المفعول. ولقد استدلوا على استحقاق الجار والمجرور النيابة عن الفاعل بأمرين، يقول **ابن الخباز(639 هـ)** : " **والدليل على ذلك وجهان: أحدهما: أن تقديمه لا يجوز فلا تقول: بزيد سير. والثاني: أنك لو عطفت عليه اسما لجاز رفعه، كقولك: سير بزيد وعمرو، ومن أبيات الكتاب:**

جئنا بمثل بني بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار"[1]

فكما أنه لا يجوز تقديم نائب الفاعل المفعول به في الأصل عن فعله، فكذلك لا يجوز تقديم الجار والمجرور النائب عن الفاعل عن فعله، يتبين أن نيابة الجار والمجرور عن الفاعل حقيقة نحوية. وبما أن هذه النيابة عن الفاعل تكون في الأصل للمفعول به، دل هذا على أن الجار والمجرور في أصله ينتمي إلى عائلة المفاعيل.

وتجدر الإشارة إلى أن القول: بكون الجار والمجرور يقوم مقام الفاعل، فيكونان معا في موضع رفع، هو مما انفرد به ابن مالك، وهذا ظاهر كلامه في ألفيته؛ إذ يقول:

وقابل من ظرف أو من مصدر أو حرف جر بنيابة حري[2]

وقد صرح بذلك في كتابه **التسهيل**، حيث يقول: " **فينوب عنه جاريا مجراه في ما له مفعول به، أو جار ومجرورٌ**"[3]، أما مذهب البصريين فالنائب إنما هو المجرور، لا الحرف ولا المجموع. والاختيار ما ذهب إليه ابن مالك؛ لأن الجار يتنزل من المجرور منزلة الجزء من الكل، ويدلك على هذا قول **سيبويه**، في غير ما موضع، يقول : " **ولا يجوز أن تضمر تنح عن الطريق؛ لأن الجار لا يضمر، وذلك أن المجرور داخل في الجار غير منفصل، فصار كأنه شيء من الاسم معاقب للتنوين**"[4] ويقول أيضا: " **وليس كل جار يضمر؛ لأن المجرور داخل**

1 - توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: فايز زكي محمد ديابا، دار السلام، القاهرة مصر، ط: 1، 1423هـ/2002م، ص: 130.
2 خ - ألفية ابن مالك، ص: 21.
3 - التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض السعودية، ط: 1، 1426هـ/ 2005م، 227/6.
4 - الكتاب، سيبويه،254/1.

في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قبح"[1] ويقصد بقوله: (حرف واحد) كلمة واحدة، ويضيف قائلا: **" ... لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصار كأنهما كلمة واحدة"**[2]. بهذا يتقوى مذهب ابن مالك، بأن الجار والمجرور معا يقومان بوظيفة النيابة عن الفاعل؛ لأنهما بمنزلة كلمة واحدة؛ بدليل أنه لا يجوز لك أن تضمر حرف الجر، وتبقي على عمله، وهو الأصل فيها، إلا في حالات جاز فيها ذلك، مثل حذف حروف القسم، مع الإبقاء على عملها، وهذا من باب التوسع في اللغة، وليس الأصل.

خامسا:

ومن الأدلة أيضا على محل الجار والمجرور من الإعراب على المفعولية، هو الوظيفة النحوية التي تقدمها حروف الجر الأصلية مع مجروراتها، فمن المعلوم أن المفعولات تؤدي مجموعة من الوظائف، نستعرضها في البداية، قبل أن نذكر الوظائف التي تأتي لها حروف الجر مع مجروراتها:

- المفعول المطلق: وظيفته تأكيد الفعل، أو بيان نوعه، أو بيان عدد مراته، أو ينوب عنه.

- المفعول به: يبين الجهة التي وقع الفعل عليها، أي الجهة التي تفيد الفعل بها.

- المفعول له: يبين سبب حدوث الفعل.

- المفعول معه: يبين الجهة التي جرى الفعل بحضورها ومصاحبها.

- المفعول فيه: يبين الزمان والمكان الذي حدث فيه الفعل.

ولكننا نعلم أن هذه المفعولات لا تستطيع أن تنتصب مؤدية هذه الوظائف، إلا إذا توافرت فيها شروط معينة ، فالمفعول المطلق يجب أن يكون مصدرا من لفظ فعله، أو واحد من نوائبه المعروفة، والمفعول به يجب أن يكون فعله متعديا بنفسه، والمفعول له يجب أن

---

1 - المصدر نفسه، 163/2.

2 - المصدر نفسه، 164/2.

يكون مصدرا قلبيا مشارك لفعله في الزمان والفاعل، والمفعول معه يجب أن تكون الواو التي قبله بمعنى (مع)، والمفعول فيه يجب أن يكون ظرفا مبهما، إذا أريد منه أن يحدد المكان... وهكذا.

لكننا قد نستعمل اسما، نريد منه أن يقدم للفعل إحدى الخدمات السابقة وليست فيه الشروط المطلوبة. ولتحقيق ذلك نلتجأ إلى حروف الجر. ولتقريب الصورة، سنقدم مجموعة من الأمثلة:

لنفرض أن الكلمة المرادة لأداء وظيفة المفعول فيه، هي (الجامعة)، مع العلم أنها ظرف مكاني مختص لا مبهم، فلا يجوز لنا أن ننصبها دالة على مكان الفعل (درس)، لذلك تقدم لنا اللغة اختيارا آخر، وهو استعمال حرف الجر (في) لدلالة على مكان وقوع حدث (الدراسة)، فنقول: (درس زيد في الجامعة).

كلمة (الريح) لا يمكن استعمالها مفعولا مطلقا مبينا للنوع أو الهيئة، وذلك لانتفاء شرط المصدرية أو النيابة عن المصدر، ومع ذلك يمكننا أن نبين نوع وهيئة الفعل (انطلق)، وذلك بجر (الريح) بالكاف، فنقول: (انطلق الفرس كالريح).

كلمة الغصن لا يمكن ايقاع فعل (تمسك) عليها مباشرة، ونصبها على أنها مفعول به؛ لأن فعل التمسك ليس متعديا بنفسه، ومع ذلك استطيع أن أفعل هذا بالحرف، فأقول (تمسكت بالغصن).

كلمة (الهرة) لا يمكن نصبها مؤدية وظيفة المفعول لأجله، التي هي بيان سبب الفعل؛ لأنها ليست مصدرا قلبيا، ومع هذا يمكنني أن أجعلها سببا لوقوع الفعل، إذا جررتها بالحرف، كقول رسول الله $ **"دخلت امرأة النارفي هرة"**[1] أي : بسب هرة.

وهكذا نرى أن الجار والمجرور ليس في حقيقته إلا واحدا من المفاعيل الخمسة، وكل ما في الأمر أن بعض الأسماء لم تتوفر الشروط لنصبها فاستعين على ذلك بحروف الجر.

1 - صحيح البخاري، رقم الحديث: 3071.

وهذا الأمر مما تنبه إليه النحاة، وفي هذا الصدد يورد السيوطي (911 هـ)، في الأشباه والنظائر نصا لابن فلاح يقول فيه: **" تعلق حروف الجر بالفعل: قال ابن فلاح في المغني تعلق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان، تعلق المفعول به، وتعلق المفعول له، ك (جئتك للسمن واللبن)، وتعلق الحال (كخرج بعشيرته)، وتعلق المفعول معه نحو (ما زلت بزيد حتى ذهب)، وتعلق الشبيه بالمفعول به نحو (قام القوم حاشا زيدٍ وخلا زيدٍ)، لأنها نائبة عن إلا والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به، وتعلق التمييز نحو (يا سيدا ما أنت من سيد"**[1]

وبالإضافة إلى أن حروف الجر تعين في إيجاد بعض الوظائف النحوية، كما هو الحال مع المفعولات، فهي تضيف معان متميزة إلى الجمل، فعلى سبيل المثال جملة: (كتبت بالقلم)، فعلاوة على مشاركة الجار (الباء) في أداء وظيفة المفعول به، فقد أضاف معنى أداء الفعل بواسطة.

وجملة: (ذهبت من الشام إلى البصرة)، نرى أن الوظيفة التي شارك الجار في أدائها هي: وظيفة الظرفية المكانية؛ لأن حدث الذهاب وقع على أسماء مكان مختصة، كما أنها أضافت للجملة معان مميزة، فحرف الجر (من) أضاف معني ابتداء الغاية، و(إلى) أضاف معنى انتهاء الغاية، والأمر ينسحب على باقي حروف الجر. ولقد فصل النحاة في الحديث عن هذه المعاني الإضافية التي تأتي لها حروف الجر، وكانوا يستفرغون جهدا كبيرا في إبراز هذه المعاني، وفي المقابل كانوا في الأغلب يغضون الطرف عن إبراز هذه الوظائف النحوية الأساسية (وظيفة المفعولية).

يبدو أن الدلائل التي قدمت من أجل إثبات قضية المحل الإعرابي للجار والمجرور حسب تصور النحاة للعلاقة الإعمالية بين عناصر التركيب مقنعة إلى حد كبير، وأن ما يزيد هذا الحكم تأييدا عدم وجود أدلة تدفع هذا المذهب.

لكن في زعمي أن البحث عن المحل الإعرابي للجار والمجرور لا طائل من ورائه في التحليل النحوي؛ لأننا استغنينا عنه بظاهرة أهم وأعم وهي ظاهرة (التعلق) ، ولقد رأينا من قبل أن الإعراب ما هو إلا قرينة من القرائن الدالة على هذا الترابط المعنوي بين عناصر الجملة

1 - الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 111/2.

العربية، فإذا تحقق لنا الكشف عن التعلق، مع الاستغناء عن قرينة العلامة الإعرابية ومقتضياتها فقد حققنا الغاية من التحليل النحوي.

وأرى أن حديث بعض النحاة عن المحل الإعرابي للجار والمجرور ما هو إلا دفاع عن نظرية الإعمال، والتي جعلوها أهم المرتكزات في التحليل النحوي، وفهموا أن الإعمال حتمية وجبرية. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: لماذا يصر هؤلاء النحاة أنفسهم على ضرورة الكشف عن هذه العلاقة التعليقية بين الجار والمجرور ومتعلقه، فقد كان يغنيهم أن يقولوا إن الاسم المجرور معمول للفعل أو أحد مشتقاته، كما هو العمل مع باقي التراكيب الأخرى، لكن الذي منعهم من هذا، هو اصطدامهم بإحدى القواعد الإعمالية وهي أن الفعل أو ما دل عليه لا يحدث إعراب الجر، فلما عجزوا عن تفسير هذه العلاقة إعماليا قالوا بظاهرة التعلق.

فيتبين لنا أن البحث النحوي الذي يركز فقط على موضوع العلامة الإعرابية والبحث في موجب هذا الأثر الإعرابي، هو بحث قاصر وغير شمولي، فقد سبق وقلنا إن العلامة الإعرابية تساهم مع القرائن الأخرى في تحديد المعنى النحوي الوظيفي والكشف عن العلاقات القائمة بين هذه المعاني، **" بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف لأن العلامة الإعر ابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب، حتى حين ننظر إلى مطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد و إنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب واحد"**[1] وفي الكثير من المواضع تتحدد الوظائف النحوية والعلاقات بينها في غياب للعلامة الإعرابية، وباب الجار والمجرور من هذه المواضع التي لم تكن العلامة الإعرابية هي وحدها المحدد للعلاقة بين العناصر في الجملة. بل تظافرت قرائن أخرى حدد بها التعلق بين الجار والمجرور والحدث، فالقرينة المعنوية القائمة في هذا المقام هي قرينة (النسبة) حسب تمام حسان وقد ارتضى هذا المصطلح اقتباسا من قول الأشموني في باب الاستثناء: **" و إنما لم تعمل (أي: إلا) الجر لأن عمل الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها"**، وتحت هذه القرينة المعنوية العامة تندرج مجموعة من المعاني التي

1 -اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 205.

تُتَخَذ قرائن في التحليل والإعراب وفي فهم النص بصفة عامة وهي التي تسمى معاني حروف الجر، و تفصيل النحاة القول في معاني حروف الجر نابع من أهميتها كقرائن معنوية، تساهم بحصة الأسد في كشف العلاقات القائمة بين الجار والمجرور والحدث الذي تقيده.

أما القرائن اللفظية فكان دورها الكبير هو تحديد الباب النحوي، فالعلامة الإعرابية في المجرور بالإضافة إلى قرينة الأداة هي من حددتا الباب النحوي (المجرورات)، وبما أن علامة الجر لم يحدثها الفعل أو ما ناب عنه لم تكن هناك علاقة إعمالية بين هذين المكونين، وبالتالي تعذر لنا إقامة العلاقة بين الجار والمجرور ومتعلقه، استنادا إلى ظاهرة الإعمال؛ لأنها غير متوفرة في هذا المقام، لذلك اعتمدت قرائن أخرى لتعيين هذا العلاقة (التعليقية).

ومن الأساليب اللغوية التي كان التعليق فيها هو المفسر للعلاقات القائمة بين عناصرها، أسلوب الشرط.

المبحث الثاني: التعلق في الجملة الشرطية

نعلم أن أكثر الكلام الذي يعطي فائدة يحسن السكوت عليها مكون من المسند والمسند إليه، إلا أن هناك حالات لا يتم فيها الكلام إلا بجملتين اثنتين، وذلك كالشرط.

الشرط هو كلام يقتضي وجود جملتين لا يتم المعنى إلا بهما معا، وكأن أولاهما مبتدأ والثانية خبر، وذلك كقولنا (إن جاء زيد أكرمته)، فأنت ترى أن الفائدة لا تتم بالأولى وحدها (إن جاء زيد) ولا بالثانية وحدها (أكرمته) بل لابد من الجملتين مجتمعتين حتى تتم الفائدة، وتسمى الجملة الأولى جملة الشرط، وتسمى الثانية جوابا الشرط. يتوقف تحديد جملة الشرط تحديدا نحويا، على فهم العلاقة بين جزئي هذه الجملة. فما هي العلاقة النحوية القائمة بين جملة الشرط وجواب الشرط؟

يقول سيبويه: **" وذلك قولك (لولا عبد الله لكان كذا وكذا). أما لكان كذا أو كذا فحديث معلق بحديث لولا"**[1] ويقول أبو سعيد السيرافي شارحا كلام سيبويه ومؤكدا على علاقة الارتباط المعنوي (التعلق) بين جملتي الشرط: **" لولا وجوابها جملتان إحداهما جواب للأخرى، والذي ربط إحداهما بالأخرى لولا، ومثلها (إن) و(لو) يدخلان على جملتين مباينة إحداهما للأخرى، كقولنا: (قدم زيد وخرج عمرو) لا يتعلق قدوم زيد بخروج عمرو، فإذا أدخلنا (لو) ربطت إحدى الجملتين بالأخرى، وعلقتها بها على المعنى الذي توجبه (لو) والذي توجبه (إن)"**[2].

وفي معرض حديث أبي حيان الأندلسي (ت 742هـ) عن أدوات الشرط قال: **" أدوات الشرط وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون سببا والثانية متسببا"** فقد عرف أبو حيان أدوات الشرط من خلال بيان الوظيفة التي تأتي من أجلها، وهي أنها وضعت لتعليق جملة بجملة، أي: أنها تربط جملتي الشرط ربطا معنويا، ولقد حدد هذه الترابط المعنوي بشكل أدق، بأنه علاقة السببية، أي أن الشرط سبب للجواب.

---

1 - الكتاب، سيبويه، 129/1.

2 - شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تح: أحمد حسن مهدلي/ علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 1، 2008م، 459/2.

يقول عبده الراجحي حول العلاقة بين جزئي الشرط: **" والأغلب أن العلاقة بينهما علاقة (علية)؛ أي أن الشرط علة للجواب، أو علاقة (تضمن)؛ أي أن الجواب متضمن في الشرط، أو علاقة (التعليق) أي الجواب معلق على الشرط"**[1]، يبدو أن الرابط المشترك بين هذه المصطلحات (علية، تضمن، التعليق) هو دلالتها على العلاقة المعنوية بين طرفي الشرط. إلا أن بين مصطلح (التعليق) ومصطلحي (تضمن وعلية) عموم وخصوص، فالتعليق هو مطلق العلاقة المعنوية بين عنصري الجملة، أما المصطلحان الأخران فهما تقييد لهذه العلاقة المعنوية.

ويقول محمد الأنطاكي: **" الشرط هو تعليق حدث على حدث، وبعبارة أخرى هو ربط حدثين برابط السببية"**[2]

يبدو أن العلاقة بين جملتي الشرط ليست علاقة إعمالية وهي العلاقة التي أولاها النحاة حيزا كبيرا في تحليلهم النحوي لعناصر الجملة العربية فبما أن الكلام المفيد يتكون من مسند ومسند إليه، والعلاقة بين طرفي الإسناد تكون حتما علاقة إعمالية، فجملتي الشرط ليستا في علاقة إسناد، وبالتالي فليست إحداهما عاملة في الأخرى. وبالرغم من انتفاء علاقة الإسناد بينهما، فهما تكونان مجتمعتين كلاما مفيدا فائدة يحسن السكوت عليها، فكان لزاما على النحاة أن يبرزوا العلاقة القائمة، لذلك التجأ النحاة إلى القول: بأن العلاقة القائمة بين جملتي الشرط: هي علاقة ارتباط معنوي (تعلق)، وحددوا هذا الارتباط المعنوي بأنه علاقة سببية أو تضمن.

يبدو أن البحث في علاقة جملتي الشرط فما بينهما، والاهتداء إلى أن هذه العلاقة علاقة ارتباط معنوي، يؤكد فكرة أن أهم ظاهرة يجب للتحليل النحوي أن يدور في فلكها، ويحشد الظواهر الأخرى لخدمتها هي علاقة الارتباط المعنوي بين عناصر الجملة العربية (التعلق).

---

1 - التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، ط: 1، 2004م، ص: 368.
2 - المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، 2/ 53.

خاتمة:

بعد رحلتنا مع موضوع التعلق في النحو العربي، توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فما يلى:

- إن مفهوم التعلق هو الارتباط المعنوي بين عناصر الجملة العربية؛

- استعمال مصطلح التعلق قديم قدم التأليف النحوي، عكس ما يدعيه أحد الباحثين، والذي سبق وأحلنا على زعمه هذا، وقدمنا الدليل على أن المصطلح ظهر مع سيبويه في كتابه، مما يؤكد على أصالة وأهمية هذا المصطلح في الفكر النحوي العربي؛

- ظاهرة ومصطلح التعلق ارتبط بشكل كبير في التأليف النحوي بموضوع شبه الجملة، وذلك من خلال تأكيد النحاة على ضرورة تعليق شبه الجملة بما تخدمه من أحداث؛

- إصرار النحاة على تعليق شبه الجملة بالحدث، الذي تخدمه وتقيده له مسوغاته، التي سبق وأن ذكرناها في أحد المباحث؛

- القول بعلاقة التعلق بين جملتي الشرط، يؤكد فكرة أن التحليل النحوي المؤسس على العلاقات الإعمالية، هو تحليل قاصر وغي شمولي؛

- الأدلة التي قدمها بعض النحاة دفاعا عن القول بالمحل الإعرابي للجار والمجرور حسب نظرتهم الإعمالية للجملة العربية وهو النصب مقنعة إلى حد كبير؛

- إلا أننا قلنا إن القول بالمحل الإعرابي للجار والمجرور حتى وإن صح فما هو إلا دفاع من النحاة عن نظرية العامل باعتبارها هي الأساس في التحليل النحوي، وبينا كيف أن نظرية العامل ومقتضياتها ماهي إلا خادم لظاهرة أعم وأشمل في التحليل النحوي، وهي ظاهرة التعلق؛

- بيّنا أهمية التعليق في التحليل النحوي، وأنه الفكرة المركزية التي تحوم حولها الظواهر الأخرى، ولا سيما ظاهرة الإعمال ومقتضياته. وقلنا إن التعليق هو عملية إنشاء أو كشف العلاقات بين معاني الأبواب بعضها ببعض، أو بعبارة أخرى الكشف عن التعلق القائم بين عناصر التركيب، وكيف تتضافر القرائن لخدمة هذه الفكرة

- ورأينا كيف استطاعت فكرة تضافر القرائن تقديم تحليل شامل للغة، وهو التحليل الذي يعتمد ظاهرة تضافر القرائن من أجل خدمة موضوع التعلق، وإن كان صاحب النظرية اعتمدها كأساس لتجاوز ظاهرة العامل، لكن اعترافه بوجود قرينة الإعراب هو حتما اعتراف بالنظرية وتكريس لها وإقرار بمشروعيتها.

هذا البحث دعوة إلى اعتماد فكرة (التعليق) باعتبارها آلية في البحث النحوي، للبحث في (التعلق) باعتباره أهم ظاهرة في الجملة العربية، إذ هو الجسر الذي يربط بين المعنى النحوي و المعنى الدلالي، لأن النحو في الأخير ما هو إلى نظام ضمن مجموع الأنظمة اللغوية التي تخدم الجسد الأكبر وهو اللغة، والغاية من اللغة التعبير عن أغراض الناس، فيكون بذلك النحو خادما ل (لتعبير عن أغراض الناس/ الدلالة).

ولا يجب أن يفهم كلامي أنه ضرب في نظرية العامل، بل هو تأكيد على وجود هذه النظرية وقيمتها في التحليل النحوي، وذلك من خلال الحديث عن العلامة الإعرابية وهي من مقتضيات نظرية العامل باعتبارها إحدى القرائن المهمة، إلى جانب القرائن الأخرى في التحليل النحوي المؤسس على فكرة التعليق، إلا أنني أؤكد أنها ليست الغاية من التحليل النحوي، كما فهمها النحاة أو ربما كما خيل إلينا أنهم فهموها.


Manar al islam
islamanar.com




القسم الثاني:
الحكاية النحوية وسؤال الإعمال




الفصل الأول: "الحكاية النحوية"

المبحث الأول: " بنية مفاهيمية "

لقد تضمن متن موضوع الحكاية النحوية وسؤال الإعمال، مجموعة من المصطلحات النحوية، ولعل أبرزها وأكثرها حضورا، مصطلحا "الحكاية" و " العامل أو الإعمال "، فهما مصطلحان مركزيان مؤسسان لتصور هذا البحث. ولذلك يفرض علينا منطق البحث العلمي، الوقوف عند الاستعمال اللغوي والاصطلاحي لكليهما. فما المقصود بهما؟

1)الحكاية

- لغة:

تعتبر الحكاية النحوية من المصطلحات التي تداولها النحاة، فهي باب من الأبواب النحوية التي لا يكاد كتاب نحوي، يخلو من الحديث عنها بوجه من الوجوه. وقبل الخوض في المسائل والقضايا المتعلقة بها، لابد من التعريج على المعاجم العربية لتلمس المعنى اللغوي لمصطلح الحكاية.

ونجد لأحمد بن فارس (ت 395 هـ) في " مقاييس اللغة "، حديثا في هذا السياق، إذ يقول: (**يقال حكيت الشيء أحكيه، وذلك أن تفعل مثل ما فعل الأول..**).[1]

وذكر الجوهري (ت 400 هـ) أيضا في " الصحاح ": (**حكيت عنه الكلام حكاية، وحكوت لغة حكاها أبو عبيدة، وحكيت فعله وحاكيته إذ فعلتَ مثل فعله وهيئته، والمحاكاة المشابهة...**).[2]

أما ابن منظور (ت 711 هـ) في "لسان العرب " فيقول (**حكيته أحكيه حكاية، وحكيت فلانا وحاكيته محاكاة: شابهته وفعلت أو قلت مثله. وحكيت عنه الكلام حكاية نقلته...**).[3]

1) مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ج 2، ص 92.
2) الصحاح، للجوهري، تحقيق عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ص2317.
3) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت، ج 37، ص 458.

وإذا أمعنا النظر في النصوص السابقة، يمكن القول بأن الحلقة الرابطة بينها جميعا، وهي معنى المشابهة والنقل والإتباع.

- اصطلاحا:

ورد عند سيبويه (ت 180هـ) في " الكتاب " تعريف للحكاية من باب الثميل، وقد ذكر ذلك فقال:(**هذا باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام. وذلك قول العرب في رجل يسمى تأبطا شرا: هذا تأبط شرا. وقالوا: هذا برق نحره...**).[1]

كما جاء على لسان العكبري (ت 285هـ) في " اللباب "، أن المقصود بالحكاية (**أن يأتي الاسم أو ما قام مقامه على الوصف الذي كان قبل ذلك...**).[2]

ونجد المبرد (ت 414 هـ) أيضا في " المقتضب " ، قد عرف الحكاية بالمثال فقال:(**فمن الحكاية أن تسمي رجلا، أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض، نحو تسميتهم: تأبط شرا، وذري حبا، وبرق ونحوه...**).[3]

أما ابن حيدرة اليمني (ت 599 هـ) صاحب " كشف المشكل ". فالحكاية عنده هي:(**إعادة الكلام المحكي لفظا أو معنى...**). وذكر ابن الخباز (ت 638 هـ) في " توجيه اللمع " ، نقلا من " الكشاف للزمخشري " بأن الحكاية: (**أن تجيء بالقول على استبقاء سيرته الأولى...**).[4]

فحين يرى الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت 816 هـ) في "التعريفات " أن الحكاية:(**عبارة عن نقل كلمة من موضع إلى آخر، بلا تغيير حركة، ولا تبديل صيغة، وقيل الحكاية الإتيان باللفظ على ما كان عليه من قبل .... وقال أيضا الحكاية: استعمال الكلمة بنقلها من المكان الأول إلى المكان الآخر مع استبقاء حالها الأولى وصورتها..**).[5]

ولا يبتعد الكفوي (ت 1094هـ) في " الكليات " ، عن هذا التعريف كثيرا، إذ يقول الحكاية

---

1) الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، 1408 هـ/ 1988 م ، ج ص، ص 326.
2) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، ص 390.
3) المقتضب، للمبرد،تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ج4، ص 9.
4) توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق فايز زكي محمد دياب، دار السلام،ص591.
5) التعريفات، للشريف علي محمد الجرجاني، تحقيق مركز كشمير علوم اسلامي، ط1، ص 41.

هي:(إيراد اللفظ على استفاء صورته الأولى وقيل الإتيان بمثل الشيء. وحكايات القرآن عن الغير، إنما هو معرب عن معانيهم، وليس بحقيقة ألفاظهم...).[1]

ولقد تعمدت أن أستحضر هذا العدد من النصوص، حتى يتسنى لي أن أحصر تصور النحاة واللغويين لمفهوم الحكاية. وقد يبدو للناظر في هذه التعاريف أنها لا تختلف عن بعضها البعض إلا في بعض الزيادات التي لا تكاد تمس التصور العام لمفهوم الحكاية، لكن الذي أريد تأكيده من خلال استحضار هذه النصوص، والمقارنة بينها بشكل تقابلي، هو أن أغلبها تؤكد على النقل مع ضرورة الحفاظ على الشكل أو الصورة أو الهيئة والسيرة. وهذا الأمر يتماشى مع تصور الموضوع الذي سنكشف عنه لاحقا.

2) العامل

- لغة:

جاء في "**مقاييس اللغة "(العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في فعل يفعل. قال الخليل: عمل يعمل عملا فهو عامل، واعتمل الرجل، إذا عمل بنفسه....).**[2] وورد في " **لسان العرب** " أيضا:**(والعامل في العربية ما عمل عملا ما رفع أو نصب أو جر... وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعا من الإعراب...).**[3]

ما يمكن استنباطه من هذين التعريفين، هو أن العامل ما يحدث شيئا في غيره بوجه من الوجوه. إذن فالقضية هنا، قضية إحداث وتأثير.

- اصطلاحا:

إذا عدنا إلى المصادر والمراجع النحوية، نقتفي أثر المعنى الاصطلاحي للعامل النحوي، فلا شك أننا نلاحظ وجود تعاريف متعددة للعامل، وهذه الكثرة إشعار على مدى مركزية العامل في النحو العربي، وسلطته في التفكير النحوي لدى النحاة. ومادام الأمر على هذا الحال، فإنني سأقتصر على إيراد البعض منها، معتمدا في ذلك على

1) الكليات، للكفوي، مؤسسة الرسالة، ص409.
2) مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، ج11، ص145.
3) لسان العرب، ج11، ص476.

كتاب " نظرية العامل " للدكتور مصطفى بن حمزة "، باعتباره كتابا جامعا لشتات نظرية العامل، وما يتعلق بها من قضايا وإشكالات. ومن بين التعاريف الاصطلاحية للعامل النحوي، الواردة في الكتاب:

1) العامل: ما يتقوم به المعنى المقتضي.
2) العامل: هو الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب.
3) العامل: هو الموجب لتغير في الكلمة عن طريق المعاقبة لاختلاف المعاني.
4) العامل: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص.[1]

إضافة إلى هذا، هناك تعريف للعامل ورد على لسان عبده الراجحي، وهو يتحدث عن أركان الإعراب، إذ يقول العامل (**هو الذي يجلب العلامة**)[2]

وإذا تأملنا هذه التعاريف السابقة، وقارناها بتعريف الراجحي للعامل، فإنه يتسنى لنا القول بأن هناك اختلاف واضح في تصور العامل. فالراجحي يعرض العامل عرضا شكليا، باعتباره جالبا للأثر الإعرابي في المعمول.فحين تعرض التعاريف السابقة للمحتوى الفكري للعامل. ومن خلال هذا الطرح نستنتج أن التعاريف الاصطلاحية للعامل النحوي، لا تخرج عن طبيعتين، فهي إما تعرض للمحتوى الفكري، أو الشكلي للعامل.[3]

1) نظرية العامل، مصطفى بن حمزة، ط1، 1425هـ / 2004 م ، ص 98.
2) التطبيق النحوي، لعبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ط2، ص 18.
3) نظرية العامل، لمصطفى بن حمزة، ص 99.

المبحث الثاني " أقسـام الحكاية "

قبل أن نخوض في الحديث عن أقسام الحكاية وما يتعلق بها، كان حريا بنا أن نثير مجموعة من التساؤلات في هذا السياق، فنقول: ما الغرض من وجود الحكاية في الكلام؟ وما أسباب القول بها؟ وهل كلام العرب كله محكي أم أنها اختصت ببعضه دون البعض؟ فحتى وإن اختصت ببعضه، فما علة هذا الاختصاص؟ وبما يحكى؟ أي ما هي المؤشرات الدالة على وجود الحكاية في التركيب؟

للإجابة عن هذه الأسئلة كلها، كان لزاما علينا أن نسائل مجموعة من الكتب النحوية، حتى يتسنى لنا تلمس رأي النحاة في هذا الباب. فأما الحديث عن غرض وجود الحكاية في العربية، فهو من باب التوسع في الكلام ورفع الالتباس. وفي هذا السياق يقول ابن الأنباري (ت 577 هـ) في " أسرار العربية ":(**فإن قال قائل لم دخلت الحكاية الكلام؟ قيل: لأنها تزيل الالتباس: وتزيد التوسع في الكلام**).[1] وقال **ابن يعيش** (ت 643 هـ) أيضا: (**التأكيد يزيل توهم اللبس كما تزيله الحكاية**).[2]ومن أغراض الحكاية كذلك، التخصيص، إذ يقول **الرضي** : (**وغرضهم في الحكاية أن يتيقن المخاطب، أن المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره**).[3] إضافة إلى غرض حفظ الكلام المحكي من التغيير، وهو ما ألفناه في أمثال العرب. ويقول **أبو هلال العسكري** في هذا الباب: (**ويقولون الأمثال تحكى، يعنون بذلك أنها تضرب على ما جاء عن العرب، ولا تغير صيغتها. فتقول للرجل: الصيف ضيعت اللبن، فتكسر التاء؛ لأنها حكاية**).[4]

1) أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود، بيروث لبنان، ط 1، ص 270.
2) شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، ج2، ص52
3) شرح الرضي على الكافية، تعليق، يوسف حسن عمر،ط2 1996، ج3،ص52
4) جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، ضبط وتحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1408هـ/1988م، ج1، ص11

وقال النحاة بالحكاية في أبواب النحو، لوجودها في كلام العرب، والقول بها ليس من باب الترف اللغوي، بل للحكاية أسباب وعلل. وقد وجدنا في كلام النحاة ما يمكن اعتباره تفسيرا لذلك.

1) **عامل التركيب:** بما أن الحكاية تعتبر كلام الغير،وليست ملكا للمتكلم، فإنه إذ لم يتم القول بها، فسنكون أمام اجتماع عاملين على معمول واحد، وهذا مناف لأصول الإعمال وقواعده.وحتى لا يقع الشاعر في هذا، أنشد " أحق " بالرفع على الابتداء في قوله:

وجدنا في كتاب بني تميم +++ أحقُّ الخيل بالركض المعارُ.

وقد علل المبرد هذا، فقال:(**فلم يجز في هذا إلا الحكاية؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل ف"أحق" رفع بالابتداء، و"المعار" خبره. فهذه بمنزلة الفعل والفاعل**).[1]

2) **عامل الإعراب:** وذلك أن آخر الكلمة المعربة (المعمول) لا تقوى على حمل أكثر من علامة إعرابية،[2] فهي إما أن تحمل حركة الحكاية، أو تخضع للتركيب الجديد؛ فتتغير حركتها بمقتضى دخول عامل جديد يطلبها فيعمل فيها.

3) **عامل المعنى:** إن القول بالحكاية، هو حفظ للمعنى الأول قبل الحكاية، لذلك لا نغير المحكيات؛ لأن تغييرها يؤدي إلى ذهاب دلائل المعاني. وفي هذا السياق يقول المبرد :(**وجميع الحكايات إذا كانت أسماء لا تثنيها لئلا تنقص الحكاية وتزول دلائل المعاني**).[3]

أما فيما يخص سؤالنا الثاني حول مدى حجم الحكاية في كلام العرب، فيبدو من خلال استنطاق مجموعة من النصوص النحوية، أن الحكاية اختصت بجزء قليل من كلام العرب، إذ وجدنا من النحاة من يقصرها على أسماء الأعلام والكنى والجمل. لكن قد يغيب أحيانا ذكر عنصر الجمل، ويتم الحديث فقط عن الأعلام والكنى. وسنعرض في هذا السياق لبعض النصوص للوقوف على حقيقة هذا الأمر.

1) المقتضب، للمبرد، ج4، ص10.
2) الأشباه والنظائر، للسيوطي، ج3، ص57
3) المقتضب، ج3،ص
) الكتاب، سيبويه 39

قال سيبويه:(**هذا باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجل يسمى تأبط شرا: هذا تأبط شرا. وقالوا هذا برق نحره...** إلى أن قال **وعلى هذا يقول: بدأت بالحمدُ لله رب العالمين).** [1]

ويبدو من خلال هذا النص أن سيبويه يقول بالحكاية في الأعلام والكنى، وذلك من خلال قوله:(**رجل يسمى: تأبط شرا)**. كما أنه يقول بحكاية الجمل أيضا، ونستنتج ذلك من إيراده جملة:(**بدأت بالحمدُ لله رب العالمين)**. فحتى وإن لم يصرح بهذا، فهو قد مثل له، وأسلوب التمثيل معهود عند سيبويه.

ولا نكاد نجد اختلافا بين المبرد وسيبويه، وهو يتحدث عما يحكى في العربية، إذ يقول:(**فمن الحكاية أن تسمي رجلا أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض، نحو تسميتهم تأبط شرا، وذري حبا... وقال آخر: وجدنا في كتاب بني تميم = أحقُّ الخيل بالركض المعار).** [2]

فهو الآخر له حديث عن حكاية الاسم العلم والكنية والجمل. وذلك واضح جلي من خلال تتبع الأمثلة الواردة في النص.

أما ابن حيدرة اليمني، فلقد صرح بما يحكى في كلام العرب، فالحكاية عنده اسم علم وكنية وجملة، وذلك في قوله:(**وأما على كم تنقسم الحكاية، فهي تنقسم على ثلاثة أقسام: حكاية المعارف وحكاية النكرات وحكاية الجمل**). [3]

كما نجد فاضل صالح السمرائي، يوافق ابن حيدرة في إدراج الجمل في أقسام الحكاية إذ يقول:(**الحكاية هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده، وهي على نوعين: حكاية مفرد وحكاية جملة).** [4]

أما ابن الأنباري لم يعرض للجمل، وهو يتناول باب الحكاية، بل ظل حديثه مقتصرا على الأعلام والكنى، وما وقع من اختلاف بين قبائل العرب، في حكاية المعارف والنكرات

---

1) الكتاب، سيبويه، ج 3، ص 326.
2) المقتضب، المبرد، ج4، ص 9 10
3) كشف المشكل في النحو، لابن حيدرة اليمني، ص 288
4) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، لفاضل صالح السمرائي، ط2، 2007 1427، دار الفكر، ص 202

من هذه الأعلام والكنى. وفي هذا الصدد يقول:(**فإن قيل: هل يجوز الحكاية في غير الأعلام والكنية؟ قيل: اختلفت العرب في ذلك، فمن العرب من يجيز الحكاية في المعارف كلها دون النكرات...... فإن قيل فلم خص أهل الحجاز الحكاية بالاسم العلم والكنية قيل...**).[1]

وقد يبدو من خلال بداية نصه، أنه يدرج الجمل من خلال قوله (هل يجوز الحكاية في غير الاسم العلم والكنية). لكن لما عاد فقال:(فمن العرب من يجيز الحكاية في المعارف كلها) اتضح على أنه لا زال حديثه مرتبطا بالأعلام والكنى. لأن الحديث عن قضية التعريف والتنكير، هو من خصوصية الأسماء وليس الجمل. وبذلك تسنى لنا إبعاد حكاية الجمل عن تصوره.

إضافة إلى هذه النصوص، فاالعكبري هو الآخر لم يذكر الجمل في باب الحكاية، وإنما كان له حديث فقط عن الأسماء الأعلام والكنى، وذلك من خلال قوله (**والحكاية تكون في المعارف والنكرات، فالمعارف مختصة بالأعلام والكنى عند العرب نحو زيد و أبي محمد...**)[2] ويرى بعض النحاة أن حكاية المفرد في غير الاستفهام يكاد يكون شاذا، وهو ما صرح به خالد الأزهري إذ يقول:(**وحكاية المفرد في غير الاستفهام شادة، كقول بعضهم: ليس بقرشيا، ردا على من قال: إن في الدار قرشيا**).[3]

وإذا أمعنا النظر في النصوص السابقة كلها، نجدها لا تخلو من إدراج أسماء الأعلام والكنى في باب الحكاية، عكس الجمل فهي تغيب وتحضر. ولنسلم أن الحكاية وقعت في الأعلام والكنى دون الجمل، أو وقعت بكثرة مقارنة بالجمل ، واختصت بها، فما علة هذا الاختصاص؟

لقد ذكر العكبري في باب الحكاية، وهو يتحدث عن حكاية المعارف والنكرات، ما يمكن اعتباره تعليلا وجوابا لهذا السؤال، حيث يقول(**والحكاية تكون في المعارف والنكرات. فالمعارف المحكية مختصة بالأعلام والكنى عند العرب، نحو زيد و أبي محمد. وعلة ذلك من وجهين:**

1) أسرار العربية، لابن الأنباري، ص 270 271

2) اللباب في علل البناء والإعراب، ص 390

3)التصريح على التوضيح، للأزهري، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، ص 180

أحدهما أنها أكثر دورانا في الكلام، إذ كانت التعريفات على الاختصار لا تحصل إلا بها وما كثر استعماله يُخص بأحكام لا توجد فيما قل؛ لأنه لا يلتبس. والثاني أن الأعلام قد غيرت كثيرا نحو محبب ومكوزة وموهب وتهلل والحكاية تغيير فهو من جنس ما لحقها من التغيير.)[1]

إذن نستنتج من كلام العكبري، أن الحكاية وقعت في الأعلام والكنى، باعتبارها ترد بكثرة في الكلام والتخاطب، إضافة إلى أنها تتعرض للتغيير، ولذلك فهي توافق بل وتشارك الحكاية في هذه الخصيصة، وبذلك انفردت بالحكاية دون سواها من كلام العرب.

ولا يذهب الباقولي (ت 543 هـ) بعيدا عن هذا التعليل، إذ يرى أن الأعلام والكنى، اختصت بالحكاية لكثرة استعمالها، وحرمتها بين العرب. إذ يقول (**وإنما اختصت بهذه الأعلام والكنى، لأن للأعلام والكنى، حرمة فيما بين العرب، لأنها أكثر ما يستعمل في كلامهم، ولكثرة ما يستعمل في كلامهم ولحرمتهم إياها اختصت بهذه الخصيصة).**[2]

كانت هذه النصوص عبارة عن وقفة مع النحاة، لمعرفة ما يحكى من كلام العرب، وعلة ذلك، والغرض منه. لكن كيف يمكننا معرفة الحكاية في التركيب، أي ما هي المؤشرات الدالة في التركيب اللغوي، التي تجعلنا نقول بالحكاية؟

جاء على لسان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ) حديث في هذا السياق، وهو يتناول موضوع الرفع بالحكاية، الذي يمكن اعتباره مؤشرا على وجود الحكاية في التركيب اللغوي، حيث يقول (**كل شيء من القول فيه الحكاية فارفع، نحو قولك: قلتُ عبدُ الله صالح.....فإذا أوقعت عليه الفعل، فانصب نحو قولك: قلتُ خيرا، قلتُ شرا، نصبت لأنه فعل واقع، والحروف التي يحكى أربعة: سمعتُ وقرأتُ، ووجدتُ، وكتبتُ...).**[3]

نستنتج من هذا النص أنه متى صادفنا فعل (قلت سمعت قرأت وجدت كتبت) وجبت الحكاية. ولا ندري لم أطلق الخليل تسمية " الحروف " في هذا السياق، رغم أن المتحدث عنه أفعال وليست حروفا؟ اللهم إن كانت

1) المصدر نفسه، ص 390

2) شرح اللمع، لابن الحسين الباقولي، تحقيق ودراسة محمد أبو عبادة، 1411هـ/ 1990م، إدارة الثقافة والنشر، ج1، ص 808

3) الجمل في النحو، لابن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405 هـ / 1985م، ص 150.149

مقولة نحوية تفرد بها دون النحاة، وقصد بها الأفعال، وهذا غير مستبعد. كما أن الخليل ينبهنا إلى الوجه الثاني من استعمال هذه الأفعال، وذلك أنها قد تسلط على معمولها مباشرة، ولا يراد من ذلك قصد الحكاية. إضافة إلى أن هذه الأفعال لو أُستُفهم بها عن شيء، وتلت التاء حرف الاستفهام نحو قولك (أتقول زيدا عالما)[1]، رُفِعَتْ الحكاية، لأن الفعل أصبح بمعنى " تظن " و " ترى " وبذلك يقع الفعل على معموله مباشرة، فيعمل فيه النصب.

ويضيف فاضل صالح السمرائي، فعل " بدأت " إلى جانب ما ذكر الخليل من الأفعال التي يحكى بها، وذلك من خلال قوله (وأما حكاية الجملة فهي على ضربين: الحكاية بغير القول وذلك كقولك " بدأت بالحمدُ لله رب العالمين" برفع الحمد...).[2] إلا أن الفعل " قال "، يبقى أشهر هذه الأفعال، وأكثرها استعمالا وارتباطا بباب الحكاية، وما جاء من الأفعال الأخرى فهو في معناه، ومؤد لوظيفته.

ما تم عرضه من النصوص السابقة، كان بيانا على أن الحكاية عند النحاة ثلاثة أقسام: فهي إما جملة أو اسم علم أو كنية. لكن من خلال تتبعنا لباب الحكاية في مضانها النحوية، وإمعان النظر في الشواهد الواردة في هذا السياق، يتضح على أن تجليات الحكاية عند النحاة، يفوق هذا التقسيم الثلاثي الذي ذكرنا. إذ نجد الحكاية أحيانا، ترتبط بحالة أو مجرى إعرابي، وليس بتركيب أو عبارة مسكوكة حفظتها العرب. وهذا الأمر يحدث في مقام تداولي يجمع بين متخاطبين في حلقة حوار، كأن يقول أحدهم: (**إن زيدا خارج**)، فلما يستفهم الطرف الثاني عن زيد، يحكي علامته الإعرابية، فيقول: (**من زيدا**) أو (**من زيد**) وهذا الاختلاف مرتبط ببعض الأحكام واختلاف القبائل، كما سنعرض لذلك لاحقا في أحكام الحكاية.

ولو نظرنا قليلا، لوجدنا العنصر الذي وقعت فيه الحكاية، اسم علم مفرد وليس تركيبا. وقد يكون المحكي أيضا، تركيبا يراد به الاسم العلم أو الكنية، كقول سيبويه (**وذلك قول العرب في رجل يسمى تأبط شرا**).[3]

1) المصدر نفسه، ص 151

2) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، لفاضل صالح السمرائي، ص202

3) الكتاب، لسيبويه، ج4، ص10

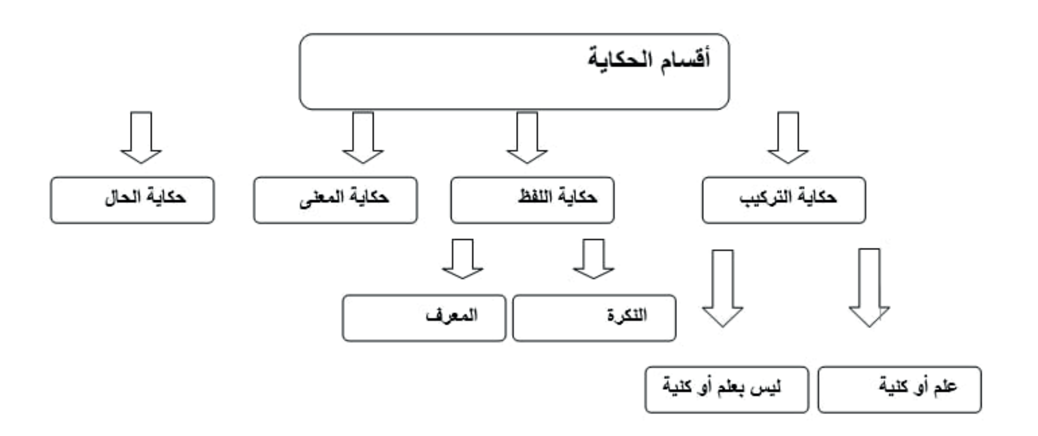
إذن فالتركيب في الحكاية، قد يكون جملة يراد بها الاسم العلم والكنية، كما هو عند سيبويه، أو جملة لا يقصد بها ذلك، كقول الشاعر:

وجدنا في كتاب بني تميم * أحقُ الخيل بالركض المعارُ**[1]

ومن تجليات الحكاية كذلك، حكاية المعنى وليس التركيب، أو اللفظ المفرد. كأن تقول "صدقا" أو "حقا" لمن قال: (**الله خلق السماوات والأرض**).[2] والمعنى قلت: قولا صدقا أو حقا. وقد يراد بحكاية المعنى كذلك التصويب وإصلاح اللحن، ويكون ذلك عندما تريد أن تحكي ويكون في الحكاية لحن ما. فتقوم بالتصحيح حتى لا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي. وهو ما وضحه خالد الأزهري (ت 905هـ) في قوله:(**فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الأصح، صونا من ارتكاب اللحن، ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي. فعلى هذا قيل لشخص: جاء زيدٍ؛ بالجر؛ وأردت أن حكاية كلامه قلت: قال فلان جاء زيد؛ بالرفع؛ ولكنه خفض زيدا، لتنبه بالاستدراك على لحنه، وإلا لتوهم أنه نطق به على الصواب**).[3] إضافة إلى ما ذكره السيوطي (ت 911هـ) من حكاية الحال أو المقام، وهي حكاية مرتبطة أكثر بالأفعال وتصرفها في الأزمنة، كأن تعبر عن الماضي الآتي، كما تعبر عن الشيء الحاضر، قصدا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار. ومن ذلك قوله تعالى (**كن فيكون**).[4] أي قال له كن فكان. إضافة إلى حكاية الأصوات، من قبيل " طيخ " وهو حكاية صوت الضاحك. و " عيط " أي حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا في اللعب.[5] وهذا الأمر لم نفصل فيه القول لأنه بعيد عن توجه موضوعنا، وهو بعيد عن قضايا التركيب ومقتضيات الإعمال.

هذا ما كان بوسعنا أن نجمعه حول تجليات الحكاية عند النحاة، ومن أجل مزيد من التوضيح والبيان، سنقدم هذا التصور المرتبط بتجليات الحكاية النحوية في شكل خطاطة كالآتي:

1) المقتضب، لمبرد، ج4، ص10
2) كشف المشكل في النحو، لابن حيدرة اليمني، ص288
3) التصريح على التوضيح، للأزهري، ص479
4) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العامة، بيروت لبنان، ج1، ص210
5) شرح الرضي على الكافية، ج3،ص 117


أقسام الحكاية
حكاية التركيب
حكاية اللفظ
حكاية المعنى
حكاية الحال
النكرة
المعرف
علم أو كنية
ليس بعلم أو كنية

المبحث الثالث " أحكام الحكاية "

إن الحديث عن أحكام الحكاية في النحو العربي، هو حديث متشعب، إذ تعددت هذه الأحكام بين النحاة؛ بتعدد أقسامها. كما أن للنحاة أراء مختلفة في هذا الباب، وسنحاول في هذا المبحث أن نعرض لهذه الأحكام؛ وذلك بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

أحكام حكاية النكرات

أحكام حكاية المعارف

أحكام حكاية الجمل

1) أحكام النكرات:

لا شك بأن إطلاق لفظ النكرة في النحو، يقصد به أمران: فهو إما يدل على الاسم العاقل مثل: رجل، طفل... أو يدل على اسم غير عاقل مثل: فرس أو جمل ... وبهذا أصبحنا نتحدث في الحكاية النحوية، على نوعين من النكرات: حكاية النكرة العاقل، وحكاية النكرة الغير العاقل.

ويرى النحاة أن حكاية النكرات بصفة عامة تكون إما بـ"من" أو "أي". وقبل أن نتحدث عن أحكام حكاية هذه النكرات، ارتأينا أن نقف عند بعض القضايا المرتبطة بـ"من" و "أي". إذ تختلف كل منهما عن الأخرى في بعض الأحكام وأوجه الاستعمال.

(أي): يرى النحاة أن "أي" تختلف في استعمالها عن "من" في مجموعة من المسائل، ومن مظاهر ذلك أن "أي" :

- يحكى بها وصلا ووقفا، وقد صرح بذلك المكودي (ت 750 هـ) في قوله:(**في الحكاية بأي لغتان: أحدهما وهي الفصحى، أي يحكى بها وصلا و وقفا من مذكور منكر**).[1]

1) شرح المكودي على الألفية، لصالح المكودي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، 2005م، ص310

- يحكى بها الاسم العاقل وغير العاقل، إذ يقول الأشموني (ت 900 هـ): **(قد بان لك أن (من) تخالف(أيا) في باب الحكاية في خسمة أشياء: أحدهما: أن من تختص بحكاية العاقل، وأي عامة في العاقل وغيره).**[1]

- لا تشبع حركات الأعراب في **" أي"** أثناء الحكاية.[2]

- أي مختصة بحكاية الأسماء النكرات.[3]

- يكون ما قبل تاء التأنيث في أي واجب الفتح، مثل قولك أية وأيتان؛ لمن قال: رأيت فتاة أو امرأتان.[4]

(من): لقد تفردت "من" هي الأخرى بأحكام خاصة مقارنة مع "أي"، وقد أجملها النحاة في أربعة أمور:
- تكون "من" خاصة بالسؤال عن العاقل فقط.[5]

- الحكاية بـ"من" خاصة بالوقف دون الوصل. فتقول لمن قال: جاءني رجلان. (منانْ)؟ بالوقف وإسكان النون. وإن وصلت، فقلت: من يا هذا؟ بطلت الحكاية.[6]

- وجب في "من" الإشباع في الحركات. خاصة في اللغة الفصحى، كأن تقول لمن قال: جاءني رجل. (منو)؟ ولمن قال: رأيت رجلا. (مناً)؟ وفي الجر(مني)؟[7]

- يجوز في نون "من" الفتح والإسكان، إذا اتصلت بها تاء الحكاية، كما في قولك:(منَه ومنَت)؟[8]

1) حاشية الصبان، شرح الأشموني، تح: عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، ج4، ص130
2) توضيح المقاصد، للمرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، المجلد1، ص1347
3) حاشية الصبان، للأشموني، ج4، ص 131
4) المصدر نفسه، ص131
5) التصريح على التوضيح، للأزهري، ج2، ص482
6) المصدر نفسه، ج2، ص482
7) المصدر نفسه،ص484
8) المصدر نفسه،ص484

وقد وضع النحاة شرطين أساسين للحكاية، يشترك فيهما كل من "أي" و "من" وهما:

1 - أن يكون المسؤول عنه، قد سبق ذكره في الكلام السابق، أو تم ذكره في كلام المتكلم قبل حكايته. كأن تقول مثلا:(منو أو أي)؟ لمن قال: جاءني رجل.

2 - أن يكون المسؤول عنه؛ أي هذا الاسم المحكي، نكرة. كقولك (منا أو أيا)؟ لمن قال: رأيت رجلا. [1]

كما يحدد النحاة المسؤول عنه؛ أي الاسم المحكي في خمسة أقسام، فهو إما مؤنث أو مذكر، وكل منهما إما مفرد، وإما مثنى، وإما جمع. [2]

وقبل أن نتحدث عن كيفية الحكاية بـ"أي" و"من" وما يتعلق بهما من قضايا وإشكالات، يحضرنا سؤال، وهو أمر قد يتبادر إلى ذهن كل متتبع للحكاية في الكتب النحوية، وهو لماذا اختصت "أي" و "من" بالنكرات؟ وإن شئت قلت: لماذا لم يتم إعادة الاسم المنكر المسؤول عنه، كما يتم ذلك في حكاية المعارف؟

لقد حكت العرب النكرات بـ"بمن" و "أي"، ولم يتم إعادة ذكر هذه النكرات بألفاظها وصورها، عند الحكاية؛ لأن إعادة ذكرها يقتضي أن تعاد معرفة بلام العهد، كأن يقول قائل: جاء رجل. فيكون سؤالك: من الرجل؟ ولو حكيت الرجل منكرا، لفسد المعنى.

ولما كانت الحكاية تقتضي الحفاظ على صورة المحكي دون أي تغيير، تعذر إعادة النكرات في الحكاية النحوية، لأنه لو أعدتها كما وردت في الكلام السابق، لتوهم السامع أن هذا اللفظ غير ما ذكر في كلامه. وبما أنه تم تعذر إعادة هذه النكرات، تم تحميل "من" و "أي" صور علاماتها الإعرابية؛ حتى تكون بمثابة تنبيه للسامع على أن المقصود هو تلك النكرة السابقة.

وفي هذا السياق يقول العكبري: (**ولا تحكى النكرات، لأن النكرة إذا أعيدت أعيدت بالألف واللام لئلا يتوهم أنها غير الأول).** [3]

1) توضيح المقاصد، للمرادي، ج4، ص1346/1347
2) المصدر نفسه، ص1347
3) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ص391

ويرى ابن الخباز، أن العلة في ذكر العارف بألفاظها وامتناع ذلك في النكرات؛ لأن السؤال في النكرات، يكون واقعا على ذواتها؛ لذلك لم تحك بألفاظها، وفي هذا السياق يقول: (**فإن قلت لماذا أعادوا اللفظ المعرفة في السؤال، ولم يعيدوا لفظ النكرة؟ قلت: لأن السؤال في المعرفة و اقع على صفتها، فأعيد لفظها؛ لأنه لا بد من ذكر الموصوف مع الصفة، والسؤال في النكرة و اقع على ذاتها فلم يحتج إلى إعادة لفظها، لأنها كذكر الموصوف وحده**).[1]

وقد حكت العرب بعض النكرات، ومنه قول بعضهم: تكفيني تمرتان، فقال له الآخر: دعنا من تمرتان. فقد اعتبر النحاة هذا الأمر من باب الشاذ، وهو قليل جدا في كلام العرب والشاذ لا يقاس عليه.[2]

ومن خلال ما سبق يتضح على أن "من" و "أي" اختصت بحكاية النكرات، دون المعارف. فبالرغم من هذا الاختصاص، توجد أحكام مختلفة بين "من" و "أي"، فلكل منهما أحكام وتجليات خاصة في كلام العرب.

سبق وذكرنا أن "أي" يحكى بها الاسم المنكر، سواء كان عاقلا أو غير عاقل، كما يحكى بها وقفا ووصلا. وفي هذا الباب يقول الناظم:

واحك بأي ما لمنكور سئل * عنه في الوقف أو حين تصل**[3]

وقد قال النحاة بلغتين في الحكاية بـ"أي":

الأولى:

أن يحكى بها عن منكر مذكور في كلام سابق، حيث يتم إعادة ذكر المسؤول عنه، وما يتعلق به من إعراب وتذكير وإفراد، وما يتفرع عنهما من جمع وتأنيث وغيره. ومن تم تقول لمن قال لك: جاء رجل. (أي)؟ أو رجلان. (أيان)؟ أو رجال. (أيون)؟ أو امرأة. (أية)؟ امرأتان.

1) توجيه اللمع، لابن الخباز، ص594
2) المصدر نفسه، ص391
3) توضيح المقاصد، للمرادي ج4 ص1346

(أيتان)؟ أو نساء. (أيات)؟.[1] وتقول في حالة الجر والنصب:(أي وأيين أيتيْن وأيين وأياتٍ)[2]
هذا فيما يخص الوقف، أما في حال الوصل، يمكن أن تقول: (أي يا هذا)؟ و (أيةّ يا هذا)؟
وهكذا إلى أن تأتي على جميع ما ذكرنا لك.[3]

ويرى النحاة أنه لا يحكى بـ"أي" إلا جمع تصحيح موجود في المسؤول عنه، أو يكون صالح لأن يوصف به؛ مثل قولك:(رجال مسلمون). وقد نعت النحاة هذه اللغة التي تراعي هذه الأحكام في الحكاية، باللغة الفصحى.[4]

الثانية:

يحكى بها المنكر المسؤول عنه، وما يتعلق به من إعراب وتذكير وتأنيث فقط. ولا يثنى ولا يجمع أبدا، كقولك:(أي وأية)؟ لمن قال:(جاء رجل أو رجلان أو امرأة أو امرأتان أو نساء).[5]

وقد اختلف النحاة في طبيعة الحركات اللاحقة لـ"أي" في الحكاية، إذ انقسم النحاة في ذلك إلى مذاهب. فهناك من قال بأنها حركات حكاية، و"أي" تكون بمنزلة "من"؛ أي تكون في موقع الرفع بالابتداء والخبر محذوف.

وذهب أخرون، إلى أن هذه الحركات هي بمثابة إعراب، فإذا استفهمت بـ"أي" عن فاعل كقولك:(أي)؟ لمن قال لك: قام رجل. فتكون "أي" هنا بمثابة فاعل لفعل سابق عليها تقديرا؛ لأن الاستثبات يزيل الصدر. ويجوز أن تصرح بالفعل بعد "أي" من باب التوكيد لها، فتقول: (أي قام)؟. وهذا مذهب نحاة الكوفة. أما نحاة البصرة، فيرون أن الرفع في "أي" هنا تعين كونها مبتدأ والخبر محذوف، يكون التقدير فيه:(أي قام)؟ باعتبار أن الفاعل لا يتقدم، والاستفهام لا يتأخر؛ لأنه مما له الصدارة في الكلام. وقد جوز الكوفيون أن يتقدم الفاعل في الاستفهام.[6]

1) المصدر نفسه، ج4، ص1346
2) حاشية الصبان، للأشموني ج4، ص125
3) المصدر نفسه ج4، ص120
4) المصدر نفسه، ج4 ص 125
5) توضيح المقاصد، للمرادي، ج4 ص1346
6) التصريح على التوضيح، للأزهري، ج2، ص481

هذا فيما يخص الرفع، أما إن كان الاستفهام بها عن مجرور أو منصوب، فقد اختلف نحاة البصرة والكوفة في ذلك.[1] فالقياس عند البصريين، أن تعرب مبتدأ والخبر محذوف، وتكون الحركة هنا حركة حكاية، أو هي معمولة لمحذوف متأخر عنها، ويمكن أن تصرح به من باب التوكيد فتقول:(أيا رأيت)؟ و (بأي مررت)؟.

أما نحاة الكوفة فقد منعوا ذلك. ويرى الأزهري أن القول بجواز تقديم العامل أولى للمطابقة.

وهناك من اعتبر هذه الحركات اللاحقة لـ"أي"، من باب الإتباع في كلام العرب، وهو ما نقله الإمام السيوطي رحمه الله، عن أبي حيان إذ قال: **(اختلف الناس في الحركات اللاحقة اللائي في الحكاية، فقيل: هي حركات إعراب نشأت عن عوامله. وقيل ليست للإعراب، و إنما هي إتباع للفظ المتكلم على الحكاية).**[2]

هذا فيما يخص الحكاية بـ"أي"، وما يتعلق بها من أحكام، أما الحكاية بـ"من" فيقول الناظم:

ووقفا احك ما لمنكور بمن * والنون حرك مطلقا وأشبعن**[3]

لم تختلف "من" عن الحكاية بـ "أي" في كثير من الأحكام، فهي الأخرى تعددت أحكامها وأختلف النحاة في أمرها. وقد أشترط في الحكاية بـ"من" أن يكون المستفهم عنه في الكلام مذكورا منكرا. كما سبق الحديث عن هذين الشرطين مع الحكاية بـ"أي". إضافة إلى توفر شرط الوقف فقط؛ لأن "من" مختصة به دون الوصل.[4]

واعلم أن الحكاية في هذا الباب، تكون بإشباع حركة النون، بزيادة واو أو ياء أو ألف، إلى "من" فتقول: (منو) أو (منا) أو (مني). ويكون الموقع الإعرابي هو الوحيد الذي يحدد طبيعة هذه الحركات المشبعة. ومن تم تقول لمن قال: أتى رجل. (منو)؟ ولمن قال: جاء رجلان. (منان)؟ أو بنت. (منه أو منت)؟ ولمن قال: جاء رجلان. (منان)؟ أو بنتان. (منتان)؟ ولمن قال:

---

1) المصدر نفسه،ج2، ص481
2) الأشباه والنظائر، للسيوطي، ج1، ص18
3) توضيح المقاصد، للمرادي، ج4، ص1347
4) المصدر نفسه، ج4، ص 125 /127/126

قام رجال أو نساء. (منون)؟ و(منات)؟. هذا في حالة الرفع. أما حالتي النصب والجر، فإنك تقول:(منا)؟ و(مني)؟ و(منيْن)؟ و(منتيْن)؟ بالنسبة للمثنى، أما فيما يخص الجمع، فإنك تقول:(منين)؟ و(مناتْ)؟ بإسكان التاء.[1]

وقد قيل بلغتين في الحكاية بـ"من" في كلام العرب:

الأولى:

وهي تسمى عند النحاة باللغة الفصحى، ويقصد بها أن تستفهم عن مسؤول، فتحكي ما يتعلق به من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، كما هو واضح في الأمثلة السابقة.

الثانية:

وهي أن تحكي ما يتعلق بالمسؤول عنه من إعراب فقط، دون أن تؤنث أو تثني أو تجمع، سواء كان الاسم فاعلا أو مفعولا به أو مجرورا. كأن تقول لمن قال: جاء رجل أو رجلان أو رجال أو نساء. (منوا)؟. وتقول لمن قال: رأيت فتى أو بنتين أو رجالا أو فتيات. (منا)؟. ك)ما تقول في الجر، لمن قال: جاء قوم لقوم. (منين)؟[2]

وإن وصلت الكلام فإن لفظ "من" لا يتغير، وبذلك تكون الحكاية قد بطلت، فتقول "من" في كل الأحوال الإعرابية، كأن تقول: من يا فتى؟ لمن قال: جاء رجل، ورأيت رجلا، ومررت برجل. إلا أن يونس أجاز إثبات الزوائد في حالة وصل الكلام، كأن تقول: منو يا فتى؟ لمن قال: أتى رجل. وهذا مذهب حكاه يونس ونقله عن العرب، ولعل الذي جعله يقول بهذا، قول الشاعر:

أتوا ناري فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما**

وفي رواية أخرى، عموا صباحا.[3] وقد تم تخريج هذا البيت وغيره على أوجه عديدة واختلف النحاة في ذلك. والقياس في هذا عند سيبويه، أن يقال (من أنتم)؟ ويرى أن الذي

1) حاشية الصبان، للأشموني، ج4، ص125
2) المصدر نفسه، ج4، ص127
3) المصدر نفسه، ج4، ص127/ 128

قال بهذا أي (منون انتم)؟ قد حمله على لغة من قال: ضرب منو منا.[1] ولا شك أن الحمل على هذه اللغة، فيه تصريح واضح بإعراب "من" أي استفراغها من معنى الحرفية الموجبة للبناء، حتى يصح معاملتها معاملة الاسم المعرب.

وقد ذهب الكسائي، إلى أن القول بهذا هو احتياج الشاعر إلى الزوائد؛ أي ما تفرضه الضرورة الشعرية.[2]

وحكى الكوفيون أن من العرب من تقول: منو أنت؟ ومنان أنتما؟ ومنون أنتم؟. وبذلك يكون البيت محمولا على هذه اللغة، وليس من باب الحكاية.[3]

ويرى النحاة أن هذا البيت فيه شذوذ واضح، وذلك من عدة أوجه:

- **الأول:** أنه تم حكاية الضمير في (أتوا) وهو معرفة.

- **الثاني:** تحريك النون، وكان عليه أن يسكنها استجابة للقياس.[4]

وإذا تأملنا البيت جيدا، يمكن القول بأنه ليس من باب الحكاية في شيء، لأن (منون) لم يسبقها نكرة مذكور، وبذلك يكون قد سقط أول شرط من شروط الحكاية وهو شرط أساسي لا يمكن إهماله وتجاوزه. هذه فقط أمثلة من آراء النحاة وتخريجاتهم لهذا البيت، وإلا فهناك آراء أخرى، وحسبي فيما ذكرت كفاية.

وقد اختلف النحاة في تفسير هذه الأحرف اللاحقة لـ"من" في الحكاية، فأبو علي اعتبرها حركات حكاية، وما وقع من الإشباع في النون؛ هو إتباع لها. فحين يرى السيرافي، أن الحكاية وقعت بالحركات ثم تم إشباعها بعد ذلك لضرورة الوقف؛ فما كان ليوقف على الحركات. وذهب أخرون إلى القول بأن هذه الأحرف هي مبدلة من التنوين.[5]

---

1) الكتاب، لسيبويه، ج2، ص411
2) التصريح على التوضيح، للأزهري، ج2، ص482
3) المصدر نفسه، ج2، ص483
4) المصدر نفسه، ج2، ص483
5) توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، ج4، ص1347

وقد علل ابن يعيش اعتباره لهذه الأحرف حركات حكاية، وليس إعرابا فقال:(**وهذه الزيادات ليست إعرابا لما دخلت عليه وإنما هي علامات يحكى بها حال الاسم المتقدم وإنما قلت ذلك لأمرين: أحدهما أن "من" مبنية لتضمنها حرف الاستفهام وذلك مستمر فيها وإذا كان مستمرا فيها استمر البناء لاستمرار سببه والأمر الثاني أن هذه العلامات لا تثبت إلا في الوقف، والإعراب لا يثبت في الوقف)**.[1]

وقوله هذه العلامات لا تثبت إلا في الوقف، والإعراب لا يثبت في الوقف؛ يشعرنا بأنه لا يمكن أن نتصور اسما مبنيا في الوصل معربا في الوقف. أما حديثه عن قضية استمرار البناء في "من" لكونها حرف استفهام، فيمكن القول بأن كل من "أي" و "من" تم استفراغهما من الحرفية، لغرض الحكاية، وإلا قلنا لماذا لم يحك بغيرها من حروف الاستفهام؟ مثل كيف ومتى وأين. في باب الحكاية؟. والذي جعلنا نقول بأمر الاستفراغ، هو أن حروف الاستفهام رغم أن الأصل فيها هو البناء، إلا أنها تتملص من هذا فتكون معربة أحيانا. وذلك ما حدث مع "أي" مثلا في باب الاستفهام والجزاء، إذ تم استفراغها من الحرفية، فأصبحت بذلك معربة. وقد علل ابن الحاجب (ت 646) هذا الأمر فقال:(**فأما إعرابها في الاستفهام والجزاء دون بقية أسماء الاستفهام فلأنهم لما لم يستعملوها إلا مضافة، والإضافة من خواص الأسماء تقوى أمر الاسمية فيها فردت إلى أصلها في الإعراب....)**.[2]

وقد ذكر ابن يعيش شيئا من هذا القبيل، وهو يتحدث عن رأي سيبويه في قول العرب (ضرب من منا) فقال:(**وأما ما حكاه من قولهم ضرب من منا فهي حكاية نادرة لا يؤخذ بها وقد استبعدها سيبويه فقال لا يتكلم به العرب ووجهه من القياس أنه جرد من من الدلالة على الاستفهام حتى صارت اسما كسائر الأسماء يجوز إعرابها وتثنيتها وجمعها كما جردوا أيا من الاستفهام حين وصفوا بها فقالوا مررت برجل أي رجل أي كامل...)**.[3]

1) شرح المفصل، لابن يعيش، ج4، ص15
2) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب النحوي، تح موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، ج1 ص491
3) شرح المفصل، لابن يعيش ج4، ص14

وهناك من قال بأن هذه العلامات إذا تعلق الأمر بالمبنيات فهي حركات إتباع وليست إعرابا بلا خلاف. وفي هذا السياق يقول ابن قيم الجوزية رحمه الله (ت 767هـ) :(**الحكاية بالمبنيات هي إتباع بلا خلاف**).[1]

من خلال ما سبق عرضه من آراء النحاة حول هذه العلامات اللاحقة للنكرات المحكية، سواء حكيت بـ"من" أو بـ"أي" يتضح جليا على أنها تعليلات وتخريجات ذات صبغة إعمالية في معظمها. وهذا الأمر يعكس مدى هيمنة وتحكم نظرية العامل في التفكير النحوي أنذاك.

2) أحكام المعارف

عندما نتحدث عن حكاية المعارف في النحو العربي، فإننا نقصد بذلك، إما حكاية المعارف الدالة على الأعلام، كقولك:(أحمد زيد..) أو الدالة على غير الأعلام، مثل:(الرجل البحر السماء). كما نقصد بذلك أيضا حكاية المعارف العاقلة وغير العاقلة. وقبل أن نتحدث عن هذه المعارف وما يتعلق بها من قضايا وإشكالات، لا بد من إثارة بعض الأسئلة الممهدة في هذا الباب، فنقول: ما علة حكاية هذه المعارف؟ وهل كل المعارف تحكى في كلام العرب؟ ولم حكيت المعارف دون النكرات؟ وإن شئت قلت، لم يعاد ذكر هذه المعارف بألفاظها أثناء الحكاية؟ أما كان من المقدور أن تحمل "من" ما يدل على هذه المعارف من العلامات الإعرابية المنبئة عنها كما حدث ذلك في باب حكاية النكرات؟ وما علة اختصاص حكاية هذه المعارف ب "من" دون "أي"؟

إذا عدنا إلى المصادر والمراجع النحوية، وتتبعنا حديث النحاة عن أمر الحكاية، نجدهم قد عللوا وقوع حكاية المعارف في كلام العرب، ولم يكن ذلك من باب الصدفة، وإنما لهذا الوجود سبب وعلة. فإذا نظرنا إلى الاسم العلم (محمد) مثلا من باب التمثيل لا الحصر، نجده قد يطلق على أكثر من شخص؛ أي أصبح مشتركا بين عدة أفراد. فإذا قلت لأحدهم حضر محمد، قد يحتاج السامع إلى صفة معينة لتقييد هذا الأخير، لأن السامع قد يكون يعرف أكثر من شخص بهذا الاسم، فهناك محمد القرشي ومحمد الهذلي ومحمد المغربي. وفي هذا السياق يقول ابن الحاجب النحوي:(**إنما جرى في العلم الحكاية عند أهل الحجاز لما تطرق إليها من الإجمال لكثرة المسميات بالعلم الواحد.**

1) إرشاد المسالك، لابن قيم الجوزية، المجلد2 تحقيق: محمد السهاي، أضواء السلف، ص860

فيجرى فيها الملبس المقدر مثل ما جرى في النكرة فتعمدوا حكايتها ليعرف منها ما قصد بالاستفهام عنه ولم يجعل العمل فيها كالعمل في النكرة فرقا بين المعرفة والنكرة).[1]
وقد اشترط النحاة لحكاية المعارف الأعلام، أن يكون شرط الاشتراك فيها متوفرا وإلا بطلت الحكاية. وقد وضح الأشموني هذا الأمر فقال:(**يشترط لحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا، فلا يقال من الفرزدق بالجر. لمن قال سمعت شعر الفرزدق، لأن الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه..).**[2] أي أن اسم الفرزدق هنا لا اشتراك فيه، ولو أمعنت النظر قليلا لوجدت أن هذا العلم (الفرزدق) قد يكون عاما لكن لما تقيد بالقرينة اللفظية وهي عبارة (سمعت شعر....) أصبح هذا الاسم مقصورا على ذلك الشاعر المعروف فقط ولا أحد غيره، ومن تم لا تجوز حكايته لانتفاء الاشتراك فيه.

كما أن النحاة، قد أقصروا الحكاية على العلم المعرفة ولا شيء سواه، إذ يقول صاحب شرح اللمع:**(لو قال أحدهم رأيت أخاك، وضربت غلامك لم يجز لك أن تقول من غلامك؟ ومن أخاك؟ كالسؤال عن العلم، وعلى العكس من هذا يجوز هذا في الأعلام والكنى ولم يجز في الغلام ولا في الأخ لأنه ليس بعلم ولا كنية..).**[3]
إلا أن أبا حيان الأندلسي (ت745هـ)، قد ذكر أن يونس أجاز حكاية المعرفة غير العلم فقال:(**فأجاز يونس فيه الحكاية. فتقول: من أخاك، ومن أخيك، لمن قال: رأيت أخاك، ومررت بأخيك...).**[4]

ويرى ابن الخباز أن اختصت بهذه الأعلام؛ لأن الحكاية من أبواب التغيير، والأعلام موضوعة على التغيير، وهي شاذة فلا تطرد في غيره.[5]

ويفسر ابن يعيش اختصاص الأعلام بالحكاية؛ لأن الحكاية فيها عدول عن مقتضى عمل العامل. وإذا نظرنا إلى الأعلام نجدها مخصوصة بالتغيير أيضا، فمثلا هذه الأعلام

1) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب النحوي، ج1، ص190
2) حاشية الصبان، للأشموني، ج4، ص130.129
3) شرح اللمع، للباقولي، ص809
4) ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، ج2، ص690
5) توجيه اللمع، لابن الخباز، ص593

يجوز فيها الترخيم ولا يجوز في غيرها، كقولك:(أفاطم) عوض (أفاطمة). فالأسماء الأعلام في أصلها تحفظ هذا الطابع من التغيير؛ لأنها تنقل إلى العلمية، وبهذا الموجب صلحت أن تحكى. ولما كانت الحكاية تغييرا، والأعلام مخصوصة بالتغيير، حكيت لن التغيير يؤنس بالتغيير كما يقول النحاة. هذا وجه من التعليل، أما الوجه الآخر، هو أن هذه الأعلام يمكن أن يتوهم فيها التنكير، ووجود التزاحم والاشتراك في الاسمية، فتمت حكايتها لإزالة هذا الالتباس والتوهم. وهذا الأمر لا يقع إلا في المعارف، لأنه لا يمكنك أن تتوهم التنكير فيما كان معرفا بالألف واللام، أو ما هو مضاف مع وجود الإضافة. وربما هذا الأمر هو الذي حمل يونس على القول بالحكاية في كل المعارف.[1]

أما علة حكاية المعارف دون النكرات؛ أي لم يعاد ذكره هذه المعارف في الاستثبات بألفاظها ولم يقتصر فقط على تحميل "من" علاماتها الإعرابية المنبئة عن موقعها الإعرابي في الكلام السابق، كما هو في حكاية النكرات؟ فيرى النحاة أن القصد من حكاية المعارف هو الاستثبات عن صفاتها وليس عن ذواتها؛ لأن التمييز الحاصل بينها يكون بطلب الصفات لا بطلب الذوات. وفي هذا السياق يقول ابن الحاجب النحوي:(**و إنما فعل أصحاب هذه اللغة ذلك لأنهم رأوا أن الصفة أولى بالاستفهام،لأن الملبس في العلم إنما جاء من أجلها، ألا ترى أنك لو قدرت مسميات باسم علم فكأن تمييزها يكون أحدها قرشيا والآخر تميميا والآخر هذليا لكأن الملبس إنما جاء باعتبار الصفة، فالاستفهام عنها أولى....**).[2]

ولما كان الاستثبات عن الصفات في المعارف الأعلام أولى من الذوات أحتيج إلى ذكر الموصوف في الاستثبات أولا؛ لأن الصفة تحتاج إلى موصوف. وقد وضح ذلك ابن الخباز فقال:(**فإن قلت لماذا أعادوا اللفظ المعرفة في السؤال، ولم يعيدوا لفظ النكرة؟ قلت: لأن السؤال في المعرفة و اقع على صفتها، فأعيد لفظها؛ لأنه لا بد من ذكر الموصوف مع الصفة...**).[3]

وقد حكيت هذه المعارف في كلام العرب استثباتا بـ"من" دون "أي" لثلاثة أوجه:[4]

1) شرح المفصل، لابن يعيش، ج4، ص19
2) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب النحوي، ج1، ص491
3) توجيه اللمع، لابن الخباز، ص594
4)التصريح على التوضيح، للأزهري، ج2، ص486

1) كثرة استعمال "من" في الكلام مقارنة بـ"أي" وقد قال سيبويه بهذا الطرح.

2) أن "من" حرف مبني، وهذا البناء لا يظهر معه قبح الحكاية لسكونها، بخلاف "أي". لأنه لو حكيت بـ"أي" فقلت:(أيُ زيدا)؟ لمن قال:(رأيت زيدا) لظهر لك قبح الحكاية في اختلاف إعراب المبتدأ والخبر؛ لأن الخبر لا يكون منصوبا في تصور من يرى زيدا في هذا الاستثاب مبتدأ لأي.

3) أن "من" موضوعة على حرفين بخلاف "أي" التي تتكون من ثلاثة أحرف. وقد قال بهذا الأمر ابن خروف.

كما نجد أن حكاية هذه الأعلام، قد اختصت بأحكام متعددة في المصادر والمراجع النحوية. وفي هذا الباب يقول الناظم:

والعلم احكينه من بعد "من" * إن عريت من عاطف بها اقترن**[1]

وقد قال النحاة بلغتين في حكاية المعارف الأعلام:

الأولى:

وهي لغة الحجازيين، حيث يتم حكاية العلم المعرفة بعد "من" وما يتعلق به من أحوال إعرابية رفعا ونصبا وجرا. فتقول:(من زيد)؟ لمن قال:(جاء زيد). و(من زيدا)؟ لمن قال:(رأيت زيدا). و(من زيد)؟ لمن قال:(مررت بزيد).[2]

الثانية:

وهي لغة التميميين كما يقول المكودي، أما الأشموني فقد نسبها لجميع العرب، باستثناء الحجازيين. ومهما يكن فإن هؤلاء لا يحكون الإعراب مطلقا، وإنما يأتون بالعلم في حالة الاستثبات مرفوعا دائما؛ باعتباره مبتدأ خبره "من" أو خبرا للمبتدأ "من". ومن تم

1) أرشاد المسالك، لابن قيم الجوزية، ص859

2) المصدر نفسه، ص859

تقول:(من زيد)؟ في كل الحالات الإعرابية للعلم المسؤول عنه، سواء قال المتكلم: جاء زيد أو رأيت زيدا أو مررت بزيد.[1]

وقد خص النحاة حكاية المعارف الأعلام بمجموعة من الشروط، حيث يرون أنه لا يجب أن يحكى العلم في حالة اقترانه بحرف عطف أثناء الاستثبات عنه؛ وذلك أنه لا يمكنك أن تقول (ومن زيدا أو من زيد)؟ لمن قال:(رأيت زيدا أو مررت بزيد). وإنما تأتي بالعلم المسؤول عنه مرفوعا في كل الأحوال؛ لأن حرف العطف (الواو) الموجود قبل العلم المحكي أشعر السامع أن المقصود أو المستثب عنه، هو نفسه العلم المذكور في كلامه سابقا. فوظيفة العطف هنا وصلت السابق باللاحق وبذلك بطلت حكاية الإعراب وتعين الرفع في كل الأحوال.[2]

وقد وضح صاحب التصريح، هذا الأمر فقال:(**وأمر شرط انتفاء اقتران العاطف ب"من" فلأن الغرض بالحكاية بيان أن المسؤول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير، فإذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤول صار في ذلك بيان أن المسؤول عنه هو الأول فلم يحتج للحكاية).**[3]

ولا يفهم من قضية العطف بطلان الحكاية دائما، وإنما نتحدث في هذا الباب عن العطف الذي يسبق "من" أثناء الحكاية، كقولك:(ومن زيدا)؟ لمن قال:(رأيت زيدا). فقد يوجد العطف بين العلمين المحكيين ولا يبطل الحكاية؛ نحو قولك:(من زيدا و سعدا)؟ لمن قال:(قتلت زيدا وسعدا)

كما أكد النحاة، على ضرورة تجرد هذه الأعلام من التوابع أثناء الحكاية، مثل البدل كقولك:(رأيت زيدا أخاك)، أو التوكيد:(زيدا نفسه)، أو النعت:(زيدا الكريم)، أو عطف نسق:(زيدا وأخاه)، أو عطف بيان:(جاء أبو حفص عمر). إلا أنهم استثنوا من هذه التوابع، العطف الواقع بالعلم، سواء كان بيانا أو نسقا، كقولك:(جاء زيد وعمر). كما استثنوا من

1) حاشية الصبان، للأشموني، ج4 ص129
2) إرشاد المسالك، لابن قيم الجوزية، ص859
3) التصريح على التوضيح، للأزهري، ج2، ص486

ذلك أيضا النعت الذي يكون بـ"ابن" مضاف إلى علم:(رأيت محمدا بن عمر). فما عدا هذين التابعين لا تجوز الحكاية في التوابع مطلقا.[1]

أما الحديث عن علة انتفاء التوابع في الحكاية، فلأنها بمثابة بيان للمتبوع، ولما كانت الحكاية هي استثبات عن المسؤول المبهم، تعذر حكاية التابع مع متبوعه؛ لأن التابع مبين للمتبوع، وإن رفع الغموض واللبس بوجود التابع بطلت الحكاية. أما استثنائم للنعت بـ"ابن"، وعطف النسق من بين التوابع؛ فلأن النعت أصبح مع منعوته في حكم الشيء الواحد. كما أن عطف النسق لا يكون بيانا للمتبوع. وفي هذا السياق يقول الأزهري:(**وأما شرط انتفاء التابع، فلأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية واسثني النعت بابن لأنه صار مع المنعوت كشيء واحد، واستثني عطف النسق لأنه ليس فيه بيان للمتبوع، فلا يبين إلا بالحكاية**).[2]

وقد اختلف النحاة في طبيعة حركات العلم المحكي، كما اختلفوا في حركات النكرة سابقا، وقد انقسموا إلى أربعة مذاهب:[3]

-**الأول:** يرى أن هذه الحركات، هي مجرد إتباع فقط، وليست بإعراب ولا حروفه.

-**الثاني:** يعتبر هذه الحركات بمثابة إعراب على نية تقدير عامل محذوف لائق بالمعنى، وهذا قول أغلب نحاة الكوفة.

-**الثالث:** يرى أن الرفع هو الوحيد الذي يعتبر إعرابا في الحكاية، فحين تبقى الحالة الجر النصب من باب الإتباع.

-**الر ابع:** يعتبر هذه العلامات اللاحقة للعلم بمثابة حركات حكاية، وليست إعرابا.

3) أحكام الجمل

يقول النحاة إن الجمل، لا تحكى بـ"من" أو "أي"، كما تحكى الأعلام والنكرات، وإنما تحكى الجمل بفعل القول، أو ما يشبهه من ألفاظ القول. وتحكى الجمل بعد فعل القول، أو

1) المصدر نفسه، ص860
2) المصدر نفسه، ج2، ص486
3) إرشاد المسالك، لابن قيم الجوزية، ص860

ما يشبهه، دون أن تحدث أي تغيير في تركيب الجمل؛ لأنه إن فعلت ذلك ضاع المعنى وبطلت الحكاية. ومن تم تقول: (قال زيد مريض) لمن قال:(زيد مرض).

وقد تناقل النحاة في هذا الباب بيتا شعريا لذي الرمة، حيث يقول:

سمعت الناسُ ينتجعون غيثا *+ فقلت لصيدح انتجعي بلالا**[1]

وأنت تلاحظ أنه تم إجراء الفعل (سمعت) مجرى الفعل (قلت) فتم حكاية لفظ (الناس) بالرفع عوض النصب؛ لأن الفعل(سمعت) هنا من باب الحكاية، لذلك لم يسلط مباشرة على مفعوله(الناس). وهناك من روى هذا البيت بالنصب، وقد نعت ابن الخباز هؤلاء بالحمقى والجهلة فقال:(**لا ينشد إلا برفع الناس لأنه سمع قائلا يقول: الناس ينتجعون غيثا فحكى ما سمع، وحدثت أن بعض الحمقى أنشده بنصب الناس، وبفتح الباء من بلال، ولا خفاء في جهله بالبيت؛ لأن ذا الرمة يمدح بلال بن برد، وصيدح اسم ناقته وهو(فيعل) من صدح إذا صوت..**).[2]

ويرى صالح السمرائي أنه من الممكن أن تحكى الجملة بمعناها مع ضرورة وفاء اللفظ المغير إليه بالمعنى المفهوم من الأصل. ومن تم يمكنك أن تتصرف في إعراب الجملة تقديما وتأخيرا وتغييرا في الضمائر، بشرط أن تحفظ الشرط السابق. ومن تم تقول، قال محمد (إنه مسافر غدا)، أو (سيسافر غدا)، أو(سأسافر غدا). إن قال:(أنا مسافر غدا).[3]

ويرى النحاة في حالة ما إذا كانت الجملة ملحونة، فيجوز تصحيحها مع ترك لازمة لفظية تنبه السامع إلى أصل الجملة المحكية قبل التصحيح. فتقول في من قال:(حضر زيد) بجر زيد، قال فلان:(حضر زيدٌ) لكنه جر زيد، ووجه الرفع.[4]

واعلم أن هذه الحكاية، لا تثنى ولا تجمع ولا تضاف ولا تحقر، إلا أن تقول مثلا في حكاية جملة: (تأبط شرا)، كلاهما تأبط شرا أو كلهم تأبط شرا أو تأبط شرا صاحبك. ولا

1) كشف المشكل، لابن حيدرة، ص889
2) توجيه اللمع، لابن الخباز، ص592
3) الجملة العربية، لفاضل صالح السمرائي، ص203
4) المرجع نفسه،ص20

يجوز لك أن تخدش تماسك هذا التركيب، فإن فعلت خالفت سنن العرب، وقلت ما لم يقل به أحد.[1]

1) الكتاب، لسيبويه، ج3، ص326 327

الفصل الثاني: "الحكاية وسؤال الإعمال"

المبحث الأول " الجملة في ميزان العامل"

إذا عدنا إلى التراث النحوي، نجد أن مفهوم بناء الجملة أو التركيب كان حاضرا في التفكير النحوي لدى العرب. ونقصد بالبناء هنا أو التركيب؛ تلك القواعد التي تحدد نظام الجملة في اللغة، وتجعلها قادرة على أداء معنى معين، يقصده المتكلم، ويسعى جاهدا في إيصاله إلى المستمع أو القارئ.

فالنحاة العرب، حتى وإن لم يصرحوا بهذا التصور من الناحية النظرية، إلا أنه من جانب الممارسة، كان مفهوم بناء الجملة أو التركيب حاضرا عندهم. فهذه حقيقة لا ينكرها إلا جاحد أو من يبيت أمرا لهذه اللغة. ولهذا توقف النحاة عند تأليف الكلام، وحاولوا أن يجدوا قواعد مفسرة لنظام تأليف الكلمات داخل الجمل، حتى تكون قادرة على أداء حمولة دلالية طبقا لنظام اللغة.[1]

إن توقف النحاة عند بناء الجملة العربية، وتبصرهم لسلوك اللغة وما يعتريها من ظواهر أثناء الأداء الفعلي للكلام، سيسوقهم إلى القول بنظرية العامل. وكان القول بالعامل، محاولة تفسير لنظام اللغة، ودفع العبثية عن تركيب الجملة العربية.

وقد أطلق النحاة مصطلح الأحوال أو المجاري الإعرابية، على تلك الظواهر التي تعتري الكلمات في تركيب معين؛ أي تلك التغيرات التي تلحق أواخر الكلم، من رفع ونصب وجر وجزم.

ويرى النحاة، أن هذه الأحوال الإعرابية، هي نتيجة تأثير بعض الكلام في بعض. وبذلك أطلقوا مصطلح العامل على الركن المؤثر في الكلام؛ أي العنصر الجالب للعلامة الإعرابية. والكلمة التي تخضع لتأثير العامل، وتكون حاملة لأثر الإعمال، تسمى معمولا.

أما تلك الحالة الإعرابية، التي يجلبها العامل، وتظهر على آخر المعمولات، فيطلق عليها النحاة مصطلح العمل.

1) مدخل إلى علم اللغة، لمحمود فهمي حجازي، دار قباء، ص107

ولمزيد من التوضيح نقدم إليك المثال التالي:(رأيت زيدا)، فهذه الجملة مكونة من العامل(رأى)، ومعمولين هما الفاعل(التاء) والمفعول به (زيدا). والرفع في الفاعل، والنصب في المفعول به، هما حالتان إعرابيتان ألحقهما العامل بمعموليه.[1]

وهكذا تحصل في أذهان النحاة، أن شكلية بناء الجملة العربية، تمنع وجود معمول بغير عامل، فكلما توقف النحاة عند تركيب معين، عليه آثار إعرابية افترضوا أن هذه الآثار، وإن شئت الأحوال أو المجاري الإعرابية، هي نتيجة تأثير عامل سابق في معمول لاحق، فلذلك انصرفوا إلى تحصيل هذه العوامل، حتى و إن كانت غائبة في التركيب؛ أي معمولات بدون عامل، عن طريق التقدير والتأويل. والنحاة لا يؤمنون بوجود تلك الحالات الإعرابية، التي تقتضيها الدواعي البيانية، فهم يرفضون وجود حالة إعرابية بدون عامل.[2]

فهذا تصور وجودي حتمي للعامل لا محالة. لكن اللغة العربية، تحفظ مجموعة من التراكيب، التي تظهر عليها آثار إعرابية ولم تسبق بعامل معين، يمكن تلمسه بالعين المجردة، فتعزى إليه علة وجود هذه الآثار الإعرابية. فلما اصطدم النحاة ببناء تركيب الجملة الاسمية مثلا، المستهلة بمبتدأ مرفوع، وقفوا حائرين أمام ضرورة وجود العامل الذي جلب حركة الرفع للمبتدأ. وللحفاظ على قواعد الإعمال، والأساس النظري لقانون نظرية العامل، سيقول النحاة بالعوامل المعنوية؛ وهي في نظرهم تعمل في المعمولات، حتى وإن لم يكن لها وجود مادي، ولا حظ فيها للسان. ومن تم قال النحاة بالعامل المعنوي إلى جانب اللفظي في النحو العربي. فعللوا رفع المبتدأ في الجملة الاسمية، بوجود عامل معنوي هو الابتداء. وذلك كله من أجل حفظ قواعد الإعمال، وقانون نظرية العامل، واستمرار هذا التصور الإعمالي لتفسير السلوك اللغوي.[3]

وسيصطدم النحاة، مرة أخرى بمعمولات لا تظهر عليها آثار إعرابية، رغم وجود العامل. ولضمان سريان التيار الإعمالي، في تفسير ظواهر التركيب وبناء الجملة، سيقول النحاة بقضية المحل.[4] فهذه المعمولات التي رغم أنها مسبوقة بعامل، لم تتأثر ولزمت حالة

1) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، لمحمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، ط3، ج3 ص60
2) نظرية العامل، لمصطفى بن حمزة، ص160
3) المحيط، لمحمد الأنطاكي، ج3، ص65
4) المصدر نفسه ج3، ص65

واحدة، وهي البناء كما هو في أسماء الإشارة (هذا) أو الضمائر المنفصلة (هو) مثلا، إلا أنها تتأثر محلا، وبالتالي لا زال تيار الإعمال ساريا في جسد التركيب مهما كان. وما القول بالمحل إلا محاولة الحفاظ على سلطة نظرية العامل في تفسير الظواهر اللغوية. ولعل القول بالمحل، سيسوقنا إلى الحديث عن ما يعرفه التفكير النحوي حديثا، من قضايا تخص الأبعاد الصورية في النحو العربي، وبذلك سيتم تضييق مفهوم البناء، ويتم التمييز بين ما هو مبني أصالة، كالحديث عن بناء الأفعال والحروف، و ما هو مبني عارضا، كما نجد ذلك في أسماء الإشارة والضمائر بنوعيها المتصل والمنفصل. ويبدو أن الحديث عن المحل في نظرية العامل، هو حديث لا يرتبط أساسا بالأحوال الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلم، بفعل تأثير عامل سابق في معمول لاحق، بقدر ما هو حديث ينبئ عن تصور موقعي في النحو العربي، مارسه النحاة في التفكير النحوي، حتى وإن لم يصرحوا به نظريا. وبهذا التصور لم يعد الإعراب مقصورا على تلك الآثار الإعرابية التي تظهر على أواخر المعمولات؛ وإنما الإعراب هو تفسير مجموع العلاقات التي تحصل بين الكلمات في تركيب معين، وتترتب عنها وظائف نحوية مختلفة، يوزعها العامل على جسد الجملة بشكل خطي أفقي. ولعل النحو العربي الآن يتأرجح بين ثلاث قضايا، لا يمكن التنكب عنها أثناء تفسير السلوك اللغوي، وما يعتريه من ظواهر أثناء الأداء الفعلي، وهي قضية المعنى، والحركة الإعرابية، والمواقع. بل يضاف إلى هذه العناصر الثلاثة، قضية التركيب في الجملة العربية؛ فقد تفرض الجملة تركيبا معينا يخرج عن سلطة العامل ويتملص منه. فهذه قضايا أصبحت تحكم ممارسة التفكير النحوي، وتوجه آليتي التأويل والتفسير اللغوي.

وبما أن العوامل في النحو العربي معظمها لفظي، في مقابل عدد قليل من العوامل المعنوية، هذا الأمر يجعلنا نقول بأن تصور النحاة للعوامل كان تصورا ماديا حسيا. وطبيعة هذا النظر، جعلتهم يتصورون مفعول العامل في المعمولات، مفعولا تحكمه القوة والضعف،[1] كما أنه محكوم بالمسافة، التي توجد بين العامل ومعموله، وفق خطية الجملة العربية. ومن تم قال النحاة بالعوامل القوية والضعيفة في النحو العربي، وما شابه الضعف فإنه يعمل بشروط، على غرار العامل القوي الذي لا يحتاج إلى ذلك. فالفعل مثلا يعمل في

1) نظرية العامل، لمصطفى بن حمزة،ص280

معمولاته مباشرة، وبدون شروط، فحين تبقى أفعل التفضيل، والتعجب عاجزة على ذلك، فهي لا تعمل إلا بشروط أحصاها النحاة على رؤوس الأصابع.

كما استرسل النحاة في هذه القسمة، فقالوا بالعمل المباشر، كما هو في الفاعل (جاء زيد)، فنلاحظ أن الفعل عمل في فاعله مباشرة، وبدون شروط، كما قالوا بالعمل غير المباشر، في باب التوابع، كالعطف مثلا: (رأيت رجلا وطفلا)، فالفعل هنا عمل في (طفلا) بعد واو العطف.[1]

ويرى ابن جني (ت 392 هـ) أن العامل في الكلام، هو منسوب إلى المتكلم ولا شيء غيره، باعتبار أن هذه العوامل، التي تحدث عنها النحاة، سواء كانت لفظية أو معنوية، هي مجرد أصوات والصوت لا يجوز أن ننسب إليه فعل العمل على كل حال. وفي هذا السياق يقول:(**ألا تراك إذ قلت: ضرب سعيد جعفرا فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل إلى أن يقول ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، و إنما قالوا: لفظي ومنعوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أوباستعمال المعنى على اللفظ وهذا واضح**).[2]

ويسعى ابن جني من خلال هذا النص، إلى رفع اللثام عن طبيعة العامل، فالكلمة في تصوره لا تحدث عملا ولا تقوى على التأثير في غيرها، ولا تكون جالبة للحالة الإعرابية، وإنما المتكلم وحده القادر على فعل الرفع والنصب والجر والجزم في الكلام.

كما نفهم من كلامه أيضا، أن العوامل عند النحاة، وإن تعددت أنواعها، يبقى دورها محصورا في تلك القرائن التي تهدي إلى الحركة المطلوبة.

1) المحيط، لمحمد الأنطاكي، ج3، ص66
2) الخصائص، لأبي فتح عثمان بن حني، المكتبة العلمية، ج1، ص110.109

وربما الذي حمل ابن جني على القول بهذا، هو طبيعة البيئة الفكرية السائدة أنذاك، حيث انتشار فلسفة الكلام، والتهافت على طلب العلل، وتحصيل المسببات، وبالتالي ما كان ليقبل ابن جني، بعزو العمل في الكلام إلى كلمات تحسب على فصيلة الجماد.

وقد وجد من النحاة الكبار، من يقاسم ابن جني هذا الفهم في تصور العامل النحوي، وهو ما فعله العلامة الرضي، إذ يقول:**(اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام إلى أن يقول العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة.... بل هو علامة).**[1]

وكلما ازداد النبش في تربة نظرية العامل، إلا واتسعت رقعة الخلاف بين النحاة وتشعبت الآراء، فإن كان النحاة قد رأوا أن الفعل هو العامل في الفاعل، والجالب للرفع فيه، فهذا لم يمنع خلف الأحمر من القول بمعنى الفاعلية عاملا.[2]

وبهذا اقترن مفهوم الإعراب عند القدماء بنظرية العامل، وبذلك اعتبروا تعاقب هذه العلامات الإعرابية على آخر اللفظ، هي بمثابة أثر من آثار العامل في التركيب اللغوي. ولما كان الإعراب مقترنا بقضية العامل، سيؤدي هذا التصور إلى نشوب خلاف بين النحاة حول أمر الإعراب وحقيقته.

وقد ذكر ابن يعيش رحمه الله شيئا من هذا، وهو يتحدث عن وجوه الإعراب، حيث يقول:**(واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو، فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى، فقالوا: ذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها..... والاختلاف معنى لا محالة، وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات، وهو رأي بن درستويه فالإعراب**

1) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، لمحمد حماسة، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ص173

2) نظرية العامل، لمصطفى بن حمزة، ص180

عندهم لفظ لا معنى. فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه).[1]

وقد أدلى كل فريق بحججه، قصد مدافعة خصمه ودحض تصوره ومناهضته، وبذلك استدل القائلون بأن الإعراب معنى وهو الاختلاف بإضافة الحركات إلى الإعراب، والشيء لا يضاف إلى نفسه. ومن حججهم أيضا، أن هذه الحركات قد تكون في المبنيات ورغم ذلك لا تعد أعرابا.

أما الذين قالوا بأن الإعراب هو الحركات، فيرون أن الاختلاف أمر لا يعقل، إلا بعد التعدد، فلو كان الاختلاف إعرابا كما يقول الفريق السابق، لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف. ونرى أن حجة هؤلاء ضعيفة لأن الارتكان إلى هذه الحجة، هو عودة إلى الكلمة قبل أن تدخل في التركيب، ولا نجد أحدا من النحاة تحدث عن الإعراب في الكلمة المفردة؛ أي لما تكون وحدة معجمية فقط لا تربطها علاقة تركيبية بغيرها.

كما رد هؤلاء على الرأي الأول، بأن تدرعهم بإضافة الحركات للإعراب، تصور مردود، باعتبار الإضافة هنا، بمثابة إضافة عام لخاص، طلبا للبيان والتوضيح، كقولك:(كل الدراهم). فبما أن الحركة نوعان، حركة إعراب وحركة بناء، قيل حركات إعراب، فكان أمر الإضافة في هذا السياق، لغرض التخصيص إذ الحركة عامة والإعراب خاص، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص.

كما رد على الوجه الثاني، بأن وجود الحركات في المبنيات لا يعد إعرابا؛ لأن الحركة إن سببها عامل فهي حركة إعراب وإن لم يكن ذلك فهي حركة بناء.[2]

وقد ظل سلطان العامل متحكما في تصور النحاة وهم يعالجون قضايا اللغة ويمارسون التفكير النحوي. ولم يقتصروا على الأخذ بمعيار العامل حكما في النظر إلى بناء الجملة، وتعليل ظواهر الإعراب، وتحديد العامل من المعمول فحسب، بل اخذوا به كمعيار لتعليل قضايا أخرى، تعد من صميم اللغة.

1) شرح المفصل، لابن يعيش، ج1، ص71
2) العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، لمحمد حماسة، ص160 161

وأول ما يطالعنا في هذا الباب، اعتماد نظرية العامل في الحجاج، واثبات بعض الحقائق اللغوية. ويظهر هذا جليا في تناول النحاة للأساليب العربية، فالنحاة لم يأخذوا بكل الأساليب، والصيغ العربية على أنه يكفي أن توفر فيها شرط السماع من العرب، بل كان النحاة يخضعون هذه الأساليب والصيغ، إلى نظرية العامل ويعرضونها على قواعد الإعمال، فما وافق التصور الإعمالي كان مقبولا، وما لم يكن فهو مردود. ولذلك نجد النحاة يقولون بقضية الشذوذ، والندرة، والحسن والقبيح، في كلام العرب. وهذه كلها مصطلحات نحوية، نتجت عن معيار التفاضل، وعرض التراكيب اللغوية على نظرية العامل، وتحكيم قواعد الإعمال للحسم في مشروعية الأساليب.

ومن مظاهر هذا الاحتكام إلى العامل، هو اختلاف النحاة حول أداة النصب "لن" هل هي مركبة من "لا" و "أن" أم لا. فالخليل والكسائي، قالوا بالتركيب في "لن"، فحين نجد سيبويه وبعده معظم النحاة، لا يأخذون بهذا الرأي، ولا يقولون به. ولنفي التركيب عن "لن"، سيحكم النحاة نظرية العامل، وقواعد الإعمال، ومن تم قال النحاة، لا يمكن أن يتقدم "لن" معمولها، كقولك:(زيدا لن أضربه). فلما وجد النحاة من خلال استقراء كلام العرب، أن تقديم معمول "لن" عليها أمر يضطرد، قالوا باستحالة وعدم التركيب في "لن". لأن "أن" يمتنع في العربية أن يسبقها معمولها.[1]

وهكذا يبدو أن من قامت حجته على أساس نظرية العامل، ووافقت قواعد الإعمال، كان الانتصار حليفه في حلقات الحجاج والتناظر، فدمغ خصمه، وأثبت رأيه، وضمن مشروعيته.

ولم يكتف النحاة بتحكيم العامل في إثبات الصيغ والأساليب اللغوية فحسب، بل جعلوه أساسا يقوم عليه سك التعاريف والحدود النحوية، بعد أن كانت ذات صبغة منطقية محضة.

1) نظرية العامل، لمصطفى بن حمزة، ص29.28

وهذا يعد قفزة نوعية في التفكير النحوي عند العرب، كما يعتبر إحدى الحجج التي تدفع عن النحو العربي، سمة التقليد والنسخ والإسقاط. التي أثارها ثلة من المهتمين بالفكر النحوي حديثا.

ونورد في هذا السياق، تعريف ابن الأنباري للمبتدأ، وهو تعريف ذو صبغة إعمالية، تؤكد تحكم التصور العاملي في سك التعاريف والحدود، إذ يقول:(**إن قال قائل: ما المبتدأ؟ قيل: كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظا وتقديرا..)**.[1]

وقد تحدث مصطفى بن حمزة عن أهمية العامل في التعريف النحوي، فقال:(**وبالعودة إلى كثير من المصطلحات والأبواب النحوية المعرفة، يتبين أن معظمها يتضمن الحديث عن الإعمال، ويحرص أيما حرص على الإبانة عن كون المعرف عاملا أو معمولا لغيره ... يتأكد أن أمر الإعمال مسألة جوهرية لا يمكن أن يكون التعريف حديا دقيقا إلا بذكرها)**.[2]

وينضاف إلى قضية حضور العامل في تحديد مشروعية الصيغ والأساليب، وسك التعاريف والحدود، قضية توجيه العامل لمسار وأسس التبويب النحوي. فإذا عدنا إلى كتب النحاة نجدها تتخذه منهجية موحدة في رصف الأبواب النحوية الكبرى، اللهم بعض الاختلافات الطفيفة في داخل الباب الواحد. كما حدث ذلك مع النحاة في باب التوابع مثلا.

فهذا التبويب الذي نصادفه ونحن نتصفح كتب النحاة، لم يكن ضربا من العبثية والاعتباط، بل تحكمت فيه أسس إعمالية دقيقة. ولذلك نجد النحاة يقسمون الأبواب النحوية، إلى باب المرفوعات، وباب المنصوبات، وباب المجرورات، ثم باب التوابع.[3] وهذا التسلسل في الأبواب النحوية كما تلاحظ، مبني على أساس إعمالي بالدرجة الأولى. فالاستهلال بالمرفوع ثم المنصوب ثم المجرور ثم التابع، تصور فرضته خطية الجملة العربية. فما كان للنحاة أن يؤخروا باب المرفوعات، ويقدمون باب المنصوبات، وقبله المجرورات والتوابع؛ لأن خطية الجملة العربية، تقوم على أساس المرفوع أولا، باعتباره عمدة في الكلام، ثم يأتي

1) أسرار العربية، لابن الأنباري، ص72
2) نظرية العامل، لمصطفى بن حمزة، ص51.50
3) المرجه نفسه، ص41

المنصوب والمجرور التابع بعده؛ لأنه فضلة في الكلام. فإن ذكرت الفضلة أضافت لبنة متممة للمعنى ككل، وإن لم تذكر لا يؤثر ذلك في المعنى شيئا، على خلاف المرفوع الذي يعد عمدة متى غاب انهار صرح الإفادة وضاع المعنى. وفي هذا السياق يقول العكبري رحمه الله) ت616):(... **وإنما بدئ بالمرفوع لأن الجملة المفيدة تتم بالمرفوع ولا منصوب معه ولا مجرور، ولا تجد منصوبا ولا مجرورا إلا ومعه مرفوع لفظا أو تقديرا)**.[1]

إذن يتضح من هذا الكلام كله، أن التبويب النحوي، يقوم على منهج رصين، تحكمت فيه أسس إعمالية، مع الأخذ بمعيار العمدة والفضلة في بناء الجملة العربية. وهذا المنهج حجة بالغة، ورد مفيد على مزاعم أولئك الذين رموا التفكير العربي بغياب المنهج المحكم في بسط العلوم. وقد يكون سبب هذا الحكم المسبق ذو الطابع التعميمي، هو إقحام علمائنا رحمهم الله، لبعض الهوامش أو الفصول التي ليست من صميم الموضوع، وهذا الإقحام في نظري فرضته طبيعة التفكير العربي، الموسوم بالموسوعية أنذاك. فالعربي المثقف لما يكتب في موضوع معين يجد نفسه أمام تناسل فكري محض، قد يجره إلى إقحام بعض الأمور التي يراها سبيلا للتوضيح والتقريب.كما نجدهم مثلا يتحدثون عن بعض القضايا الصوتية في أبواب الصرف العربي. ولا نذهب غير بعيد، ها هي الأمم الآن تعاني من تيار العولمة، الذي نادى بشعار التخصص، فتلقفته الأمم دون روية ولا إعمال عقل، لتعود البشرية إلى رفع شعار التكامل المعرفي من جديد، بعد أن شعرت بخطورة هذه الدعوى، الأقرب إلى استعمار الشعوب، واحتقان العقول، منه إلى العلم.

1) الأسس المنهجية لتبويب النحو العربي، لحميدة العوني، دار الكتب العلمية، ص136

المبحث الثاني "الحكاية وسلطة العامل"

لقد تحدثنا في المبحث السابق عن تصور النحاة لبناء الجملة العربية، وكيفية تفسير العلاقات القائمة بين العناصر داخل التركيب. وقد تبين من خلال ذلك، أن النحاة اعتمدوا قضية العامل معيارا أساسيا لتفسير علاقات التركيب، وفك شفرات بناء الجملة العربية.

ولما تحدث النحاة عن العامل، فهم بذلك سعوا إلى بناء تصور عام، ونظرية محكمة تعرض عليها التراكيب اللغوية، وتخضع لسلطان العامل، فما وافق قواعد الإعمال فهو من صميم اللغة، وصحت نسبته إلى المتكلم العربي. وأما من وجد على غير ذلك، فهو مدفوع مردود على قائله، لا يعد من العربية في شيء.

لكن لما نعود إلى التراث النحوي، خاصة المطولات النحوية التنظيرية، نجد بابا نحويا بعنوان **"الحكاية"**، ووجوده ضمن أبواب النحو، يبدو مبدئيا دخوله في تصور النحاة، المحكوم بنظرية العامل في تفسير العلاقات القائمة بين عناصر التركيب. لكن الذي يدعو إلى القلق ونحن نتابع هذه الظاهرة، هو رتبة هذا الباب مقارنة مع الأبواب النحوية الأخرى. فالنحاة جعلوا الحكاية في موضع يكاد يكون نهاية لما هو نحوي، والدخول إلى قضايا ذات صبغة صرفية. وهذا التموضع للحكاية ليس عبثا، وقرب الحكاية ببعض الأبواب مثل الحديث عن **التصغير**، **والتكسير**، **والإمالة**، **والإدغام**، **والخطاب**، **والألفات**، يزيد من حيرة القارئ ويجعله يتساءل ! هل الحكاية فعلا باب نحوي ينضبط لمقتضيات الإعمال ويخضع له؟ أم قرب الحكاية من هذه الأبواب، كان إشارة من النحاة إلى أمر مقصود لم يفصح عنه نظريا؟

ولتلمس وجه الصواب في هذا الأمر، كان حريا بنا العودة إلى باب الحكاية، فلعلنا نجد في أقوال النحاة ما نسترشد به في هذا الباب.

فلما تحدث سيبويه في باب الحكاية، قال:(**قال الشاعر: وجدنا في كتاب بني تميم °° أحق الخيل بالركد المعارُ. وذلك لأنه حكى (أحق الخيل بالركد المعارُ) فكذلك هذه الضروب إذا كانت أسماء. وكل شيء عمل بعضه في بعض فهو على هذه الحال).**[1]

1) الكتاب، لسيبويه، ج3، ص327

وما يثير الانتباه في نص سيبويه، هو عبارة:**(وكل شيء عمل بعضه في بعض فهو على هذه الحال).** فهل قصد سيبويه بـ (عمل بعضه في بعض)، ذلك العمل النحوي العام في عرف النحاة، الذي يسري على العناصر النحوية في تركيب معين، أم جعله مقتصرا على التركيب الحكائي فقط؟ يبدو من خلال العنوان الذي عقده سيبويه لهذا الباب، والمثال الوارد في النص، أن سيبويه أراد من العبارة السابقة، تركيب الحكاية فقط. وهذا القول سيجعل من الحكاية تركيبا مقفلا، قد عمل بعضه في بعض.

وليس سيبويه وحده من قال بهذا، بل وجد من يشاطره الرأي في هذا التصور ويتابعه فيه. ومن ذلك ما ذكره المبرد، إذ يقول:**(فما كان من ذلك فإعرابه في كل موضع أن يسلم على هيئة واحدة لأنه قد عمل بعضه في بعض، فتقول: رأيت تأبط شرطا، وجاءني تأبط شرا... فلم يجز في هذا إلا الحكاية؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل...).**[1]

ويتضح من نص المبرد، أنه قد وافق سيبويه في تصوره، بأن تركيب الحكاية قد عمل بعضه في بعض. ولم يقف عند هذه العبارة فحسب، بل أضاف شيئا مهما في هذا الباب، وهو قوله:**(لأنه لا يدخل عامل على عامل).** وهذه إشارة مهمة من المبرد في هذا السياق كذلك.

وقد أشار بن حيدرة اليمني، إلى شيء من هذا وهو يتحدث عن حكم المركب في النحو، فقال:**(المركب لا يخلو أن يكون من جملة قد عمل بعضها في بعض، أو من جملة لم يعمل بعضها في بعض، أو من اسم مع صوت. فإن كان من جملة قد عمل بعضها في بعض نحو: رجل سميته زيد قائم، أو تأبط شرا أو برق نحره. فهذا وما شبهه لا يجوز أن نثنيه على لفظه، لكن تجتلب له ذوا في الرفع، وذوي في النصب والجر، فتقول: جاءني ذوا زيد قائم، وذوا تأبط شرا).**[2]

وإن كان قد تقرر من خلال نصي سيبويه والمبرد على أن التركيب الحكائي قد عمل بعضه في بعض، فإن القيمة المضافة في نص ابن حيدرة؛ هو أن التركيب الحكائي علاوة على عمل بعضه في بعض، لا يتجاوب كذلك مع قواعد الصرف ولا يخضع له. فقد اتضح من خلال النص السابق أن التركيب الحكائي لا يثنى أبدا، بل تجلب له قرائن تدل على ذلك.

1) المقتضب، للمبرد، ج4، ص9
2) كشف المشكل، لابن حيدرة، ص50

وهذا أمر يزيد من صلابة التركيب الحكائي، ويؤكد على مدى صممه وعدم تجاوبه مع ما يخضع له غيره من التراكيب، وما تفرضه مقتضيات بناء الجملة العربية.

وقد وجدنا أيضا في كلام الرضي، وهو يتحدث عن معنى المركب وصور التركيب في النحو العربي، ما يشعرنا باستقلال الجمل المحكية، ويؤكد على خصوصيتها التركيبية، ويزيد من تمردها على العامل، إن وجدت ضمن تركيب معين. وذلك حين قال:(**وأما الجملة فلا توصف قبل العلمية، لا بالإعراب ولا بالبناء، لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام، وأما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجيء، فلا يطلق عليها أنها معربة في الظاهر في الظاهر أو مبنية، لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التي كانت عليه، إعر ابية أو بنائية، أو بالسكون الذي كان ذلك).**[1]

وإذا كان الأمر على هذه الحال، فهل يبقى للعامل سلطان على الحكاية إن وجدت في تركيب معين وسبقها عامل ما؟

تؤكد النصوص السابقة على أن التركيب الحكائي، تركيب أصم قد عمل بعضه في بعض، وهذا يعني أنه لا يكون خاضعا لمقتضيات الإعمال لما يدخل في علاقة تركيبية مع غيره، فهو بناء مقفل متماسك البناء لا يتأثر بأي عامل بوجه من الوجوه مهما كانت قوته، وتمكنه في نفسه.

لكن هل كان عدم التجاوب في التركيب الحكائي مع مقتضيات الإعمال التي أخضعت لها عناصر الجملة العربية، من باب الصدفة أو الترف في الفكر النحوي، أم كان وراء هذا الإقفال غرض وعلة؟

لما نتتبع أقوال النحاة، وهم يتحدثون عن ظاهرة الحكاية في الفكر النحوي، نجد بعض المصوغات لهذا الإقفال وعدم التجاوب الإعمالي في التركيب الحكائي.

فهذا الإقفال في التركيب المحكي، يعود إلى مجموعة من الأغراض والأسباب، كنا قد أشرنا إليها سابقا ولا بأس أن نعيد ذكرها في هذا السياق بشكل مفصل.

---

1) شرح الرضي على الكافية، ج3، ص130

فأول ما يطالعنا منها هو علة التركيب، فالحكاية كما عرفنا من قبل؛ هي كلام الغير وليست ملك للمتكلم، فهو فقط ناقل لهذا التركيب. لذلك وجب عليه أن يتحرى النقل دون تغيير، ولا يمس أو يخدش تماسك هذا التركيب المحكي بوجه من الوجوه، ولا يغير مجراه الإعرابي وفق ما يقتضيه قانون الإعمال في كلام المتحدث. فإنه بذلك سيعطي مشروعية اجتماع عاملين على هذا التركيب المحكي.

وهب أننا أخضعناه للعامل قبله، استجابة لبناء الجملة العربية، فإننا بذلك نكون قد خالفنا أصلا من أصول النحاة؛ مقتضاه عدم اجتماع عاملين على عامل واحد.

ولما أحس الشاعر بأنه سيهدم هذا الأصل، أنشد "أحق" بالرفع على الابتداء في قوله:

وجدنا في كتاب بني تميم °°° أحقٌّ الخيل بالركد المعارُ

وقد أفصح المبرد وهو يتناول هذا البيت ما سكت عنه الشاعر، فقال:(**فلم يجز في هذا إلا الحكاية لأنه لا يدخل عامل على عامل. فـ"أحق" رفع بالابتداء و"المعار" خبره. فهذه بمنزلة الفعل والفاعل).**[1]

وقد يقول قائل، لم لا نخضع الحكاية للعامل في التركيب؟ فنحن بذلك لم نجردها من علامتها الأصلية لكوننا سنفسرها محليا أثناء الإعراب! فنقوله له كيف ستهتدي أولا بأن في التركيب حكاية ما؟ فحتى في حالة الاهتداء إلى الحكاية، فإن تفسيرك لها محليا فيه نوع من التمحل له محاذيره. فالمحل تصور موقعي في تفسير العلاقات التي تربط بين عناصر الجملة، بعيد عن تصور الحركة الإعرابية المدركة حسيا، والمعبرة على أثر العامل في معموله، هذه الحركة التي لم يدخر النحاة جهدا في تحصيلها بوجه من الوجوه.

وليس التركيب وحده مسوغا للقول بالحكاية في النحو، بل ينضاف إلى ذلك قضية المعنى في هذا الباب.

إن الحفاظ على شكل الحكاية وعدم إخضاعها لعامل جديد في تركيب ما، فيه حفظ للمعنى، لذلك لما تحدث النحاة عن الحكاية، قد ألحوا على عدم المساس بها بأي وجه من

1) المقتضب، للمبرد، ج4، ص10

الوجوه. لذلك أكدوا على عدم جواز تثنية ما يقع محكيا، فإذا كان هذا يخص الصرف وهو متعلق ببنية العناصر المحكية، فما بالك بحركات المحكي.

ونحن نعلم أن الحركات الإعرابية، جيء بها للتفريق بين المعاني النحوية. وبذلك كان الحفاظ على العلامة أو الأثر الإعرابي في نظرنا، أولى من الحفاظ على البنية الصرفية. ومع ذلك منع النحاة المساس بالتركيب الحكائي وإن كان ذا طابع صرفي.

وفي هذا السياق يقول المبرد:(**وجميع الحكايات إذا كانت أسماء لا تثنيها لئلا تنقص الحكاية وتزول دلائل المعاني).**[1]

إضافة إلى أن آخر الكلمة(المعمول) لا تقوى على حمل أكثر من حركة إعرابية، بفعل اجتماع عاملين على معمول واحد. فإما أن تحتفظ الكلمة بحركة الحكاية الأصلية، أو تجرد منها وتخضع لمقتضيات الإعمال في التركيب الجديد. واعلم إن فعلت ذلك ضيعت المعنى، وقلت بما لم تقل به العرب.[2]

ويتضح من خلال تتبع ظاهرة الحكاية في كتب النحاة، أنها ظاهرة تتصف بالثبات، سواء على المستوى الصرفي، أو على مستوى المجرى الإعرابي.

ويمكن القول بأن مسألة الثبات هذه، قد تجاوزت ما هو ظاهر في البنية الصرفية، والحركة الإعرابية، إلى الإنباء عن تصور موقعي، يتحدد وفق خطية الجملة العربية وهندستها، وإن شئت قلت بنيتها التحتية التي تتحدد موقعيا.

كما يمكن القول بأن الحكاية، تعكس بعدا تداوليا في النحو العربي، إذ راعى النحاة وهم يتحدثون عن أقسام الحكاية وأحكامها، مجموعة من القرائن الدالة عليها، وأطراف الخطاب، وسياقات التخاطب. وهذا دليل على تفطن النحاة، إلى هذا النوع من التوسع في اللغة العربية، الذي يستعصي على القواعد المعيارية التي تخضع اللغة إلى مقتضيات الإعمال، لتحصيل أثر العوامل في المعمولات، وتفسير العلاقات التي تربط بين عناصر الجملة.

1) المصدر نفسه، ج3، ص87

2) الأشباه والنظائر، للسيوطي، ج3، ص57

وحفظ العربية لهذه التعابير والتراكيب التي لا تنضبط للعامل ومقتضياته، هي التي جعلت بعضهم يثور على نظرية العامل في النحو العربي دون توأدة. وهو ما فعله بن مضاء القرطبي قديما. وحاول أن يقتفي أثره، وينفخ في رماده ثلة من الباحثين المحدثين، أمثال إبراهيم مصطفى، وتمام حسان، ومهدي المخزومي، و شوقي ضيف، وأنيس فريحة.[1]

والذي يعاب على هؤلاء المهتمين بالفكر النحوي، هو رفضهم المطلق لنظرية العامل، بل ورفع لواء العداء، والتحريض على هدم ما شيده النحاة قديما، بدعوى وجود تعابير لا تنضبط لمقتضيات الإعمال، وهي تعابير قليلة مقارنة مع ما فسره النحاة إعماليا. والذي ينظر إلى ما خلفه النحاة، يجدهم قد تنبهوا إلى بعض القضايا التركيبية في النحو العربي، لكنهم لم يصرحوا بذلك نظريا، كما فعلوا بالنسبة للنظرية العامل. وحديث النحاة على الحكاية النحوية، ووجودها ضمن أبواب النحو العربي، وحديثهم عن قضية التعليق وشبه الجملة، والمحل، وغير ذلك من المصطلحات النحوية، دليل على تفطن النحاة إلى هذه التراكيب التي تحفظ في العربية، ولا تنضبط لمقتضيات الإعمال. ولهذا يجب التنبه ونحن نتصفح كتب النحاة، إلى التفريق بين عملي التنظير والممارسة النحوية. وإغفال النحاة لبعض القضايا، وعدم التصريح بها نظريا ليس عيبا، بل هو أمر طبيعي تفرضه سنة البحث العلمي. حتى يقوم كل جديد على مخلفات القديم. أما قطع الصلة بالقديم والتحريض عليه دون الإتيان بحجة مبية، فهو ما لا يقول به عاقل.

إن النظرية المثلى التي يجب ألا تغفلها عين الباحث وهو يباشر الفكر النحوي، ويفسر تلك العلاقات التي تربط عناصر الجملة، هي تلك النظرية التي تمزج بين معيار المعنى والعامل والموقع و التركيب. فالنحاة لم يخرجوا على هذه المعايير وهم يباشرون تفسير اللغة وتعليل العلاقات الكلامية حتى وإن لم يفصحوا عن ذلك نظريا. فالتشبث بمعيار واحد ووحيد، والدفاع عنه، يعطل عجلة البحث البحث العلمي، ويوجه البحث نحو تحزب الأراء، فيصبح الانتصار للرأي والنفس ما يجعله الباحث نصب عينيه، وبذلك نضل جادة الصواب، ونتنكب بالبحث العلمي عن مساره الصحيح.

---

1) نظرية العامل، لوليد عاصف الأنصاري، ص139

المبحث الثالث: "ما يلحق بالحكاية ولا يتصرف فيه"

تحفظ العربية مجموعة من التراكيب التي لا تعد من باب الحكاية، ما دامت لم تأت على صورتها وغرضها، ونقصد بالغرض والصورة هنا؛ ما لم يسم بها أو تجيء في تركيب معين، فيه قرائن تدل على الحكاية، مثل فعل القول وغيره كما عرفنا سابقا. لكن على الرغم من ذلك فهي تراكيب ملحقة بها، لها تركيب خاص يتقاطع مع الحكاية في صفة عدم التجاوب إعماليا، والحفاظ على تماسكه الداخلي.

وأول ما يمكن الحديث عنه في هذا الباب، ما يسمى في العربية بالأمثال، أو كما يحب أن يسميه البعض بالتعابير المسكوكة. فهي تراكيب تحافظ على صورتها الأولى كما أطلقت، من قبيل قولك:(الصيف ضيعت اللبن)، أو(قطعت جهينة قول كل خطيب). وهذه التعابير وغيرها، لا يمكن أن يتصرف فيها بوجه من الوجوه. سواء كان هذا التصرف بالتقديم والتأخير بين أجزائها، أو بتغيير حركاتها الإعرابية بفعل إخضاعها لعوامل معينة. فهي بمثابة تراكيب جامدة متماسكة وجب حفظها.

وينضاف إلى هذا الباب كذلك، ما كثر استعماله حتى صار بمثابة الأمثال، لكن هذه التعابير تستعمل بدرجة أقل من الأولى. ومن ذلك مثلا قولك:(كل شيء ولا شتيمة حر)؛ بمعنى افعل كل شيء تريده، لكن اترك شتيمة الحر.[1]

ومن هذه التراكيب أيضا، صيغ التعجب، فهي تراكيب لا ينبغي التصرف فيها بالتقديم ولا بالتأخير، فقد حدد النحاة له صيغتين مشهورتين فقط هما (ما أفعل) و (أفعل به). وقد صرح الرضي بهذا وهو يتحدث عن مصلح التعجب وحكمه في عرف النحاة، إذ يقول الرضي:(**وهي غير متصرفة لمشابهتها بالإنشاء للحروف، وهي غير متصرفة، أيضا، كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يتصرف فيه، احتياطا لتحصيل الفهم، كأسماء الأعلام، فلهذا لم يتصرف في: نعم، وبئس، وفي الأمثال...**).[2]

1) الجملة العربية، لفاضل صالح السمرائي،ص110
2) شرح الرضي على الكافية،ج4،ص227

ويفهم من دلالة مصطلح التصرف في نص الرضي، معنيان: الأول ذلك المعنى الصرفي المرتبط بالكلمة، سواء تعلق الأمر ببنيتها إفرادا، أو تثنية، أو جمعا. أو تصرفها في الأزمنة الثلاثة، المتعلقة بالكلمة إذا كانت فعلا.

أما المعنى الثاني لمصطلح التصرف، وهو المقصود عندنا في هذا السياق، فهو ذلك التصرف المرتبط بعناصر التركيب، فقد يحدث المتكلم بين عناصر تركيب ما، تقديما أو تأخيرا، وهذا هو ما لم يجوزه الرضي بقوله:(**وإن كانت جملة، فالقياس ألا يتصرف فيه).** وإن كان قوله (والقياس) يشعرنا باحتمال وجود التصرف أحيانا. لكن لم نعثر على شيء من هذا.

وقد ذكر سيبويه في كتابه أيضا، شيئا من هذه التراكيب التي ليست بحكاية، وتستعصي على مقتضيات الإعمال. وذلك عندما تحدث عن الجملة الاستفهامية، المصدرة بحرف استفهام، المسبوقة بفعل يتعدى إلى المفعول ولا غيره. وقد عقد لهذا بابا سماه:(**هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى المفعول ولا غيره).**

وقد أكد على أن الفعل لا يعمل فيما بعده، إذا فصل بينه وبين معموله بحرف من حروف الاستفهام، ومثل لهذا الأمر بالحديث عن ألف الاستفهام، فقال:(**لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله؛ لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك).**[1]

ومن الأمثلة الواردة في هذا الباب، قولك:(علمتُ أعبدُ الله ثمَّ أم زيدٌ)، أو(وقد عرفتُ أبو من زيد)، أو(أما ترى أيُّ بَرْقٍ هاهنا). فكل هذه المعمولات التي بعد الاستفهام، يبدو على أن موضعها النصب على المفعولية، لكن طبيعة هذا التركيب يجعلها في موضع المبني على المبتدأ، الذي يعمل فيه فيرفعه.

إضافة إلى تلك التراكيب المستهلة بمبتدأ، يتضمن معنى النفي. كقولك:(أقل رجل يقول ذلك)، و(أقل يوم لا صيد فيه). ومعنى التركيب الأول؛ ما رجل يقول ذلك. وبذلك يكون لفظ "أقل" في هذا التركيب، مبتدأ لا يقبل التصرف في حركته الإعرابية، أو التصرف

1) الكتاب، لسيبويه، ج1، ص235

في ترتيب عناصر الجملة ككل. فلا يمكنك أن تقول:(إن أقل رجل يقول ذلك)، فإن فعلت ذلك، تكون قد هدمت صرح المعنى الذي وضع له هذا التركيب؛ وذلك بخروج بالتركيب من معنى النفي، إلى معنى التوكيد، وما لا يجوز.

وكذلك الجمل المبدوءة بما له الصدارة في الكلام، من قبيل أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، إلى غير ذلك من هذه الأسماء التي تحفظها كتب النحاة. فهي أسماء لا تتقدمها العوامل، ولا تدخل عليها النواسخ، باستثناء، حروف الجر. فلا يمكنك أن تتصرف في تركيبها، بتقديم عامل عليها، فتقول:(إن من عندك)، عوض (من عندك)، فهذا لا يستقيم.[1]

فهذه بعض الأمثلة فقط، وإلا فمثل هذه التراكيب، كثيرة في النحو العربي، تحتاج منا تتبعا وإحصاء.

إذن يصل بنا هذا المبحث إلى حقيقة مفادها أن هناك تراكيب متعددة، لا تدخل في باب الحكاية النحوية؛ لأنها لم تأت على صورتها، ولا لغرضها، وإنما هي تراكيب ملحقة بها تتشارك معها في خصيصة عدم التجاوب إعماليا مع ما قبلها، فتحافظ على تماسكها الداخلي. وبذلك تكون بناء تركيبي مغلق.

1) الجملة العربية، لفاضل صالح السمرائي،ص112.111

خاتمة:

من خلال تتبعنا لظاهرة الحكاية في الفكر النحوي، يصل بنا هذا البحث المتواضع، إلى حقيقة مفادها، أن الحكاية ظاهرة نحوية تتصف بالثبات، سواء تعلق هذا الثبات بالجانب الصرفي؛ أي ما يتعلق بالصيغة والبنية الصرفية للفظ. أو الجانب الإعرابي؛ أي ذلك الثبات الذي يعرفه المجرى الإعرابي.

ويمكن القول بأن مسألة الثبات هذه، قد تجاوزت ما هو ظاهر في البنية الصرفية، والحركة الإعرابية، إلى الإنباء عن تصور موقعي، يتحدد وفق خطية الجملة العربية وهندستها. وإن شئت قلت، بنيتها التحتية التي تتحدد موقعيا.

كما أن الحكاية في النحو العربي، عرفت بالتنوع والتعدد، فهي إما حكاية تركيب، أو لفظ، أو معنى، أو حال. كما تعكس الحكاية بعدا تداوليا في النحو العربي، إذ راعى النحاة وهم يتحدثون عن أقسام الحكاية وأحكامها، مجموعة من القرائن الدالة عليها، وأطراف الخطاب، وسياقاته. وهذا دليل على تفطن النحاة إلى هذا النوع من التوسع في اللغة العربية، الذي يستعصي على القواعد المعيارية، التي تخضع اللغة لمقتضيات الإعمال، لتحصيل أثر العوامل في المعمولات، وتفسير العلاقات التي تربط بين عناصر التركيب.

وهذا البحث ليس ضربا في نظرية العامل، أو غمزا في مقتضيات الإعمال، وإنما هو تأكيد على حقيقة في الفكر النحوي؛ وهي قضية التركيب، بحيث إن العامل ليس معيارا عاما كافيا لتفسير السلوك اللغوي ككل. فالنحاة قد تفطنوا إلى هذه الحقيقة حتى وإن لم يصرحوا بها نظريا. وحفظ النحاة لباب الحكاية في النحو، يؤكد هذا الأمر ويعززه.

وما تجدر الإشارات إليه في هذا السياق، وهو رأي شخصي طبعا أن التحليل السليم والمنهج القويم لتفسير السلوك اللغوي النحوي، يجب أن يقوم على أساس المعنى، والعامل، والموقع، والتركيب. فهذه معايير تحكمت في بناء الجملة العربية، فهي حقيقة يمكن تلمسها في كتب النحاة. ومن ثم يعد الاقتصار على معيار واحد ووحيد، خللا منهجيا، ونقصا في فهم وإدراك السلوك اللغوي في شموليته.

كما أن البحث في قضية الإعمال النحوي، يسوقنا إلى قضايا أخرى لها ارتباط بالعامل والتركيب، ونظام الجملة العربية عموما. ولعل أبرز هذه القضايا، ظاهرة الاختصاص في النحو العربي، فهي ظاهرة تحتاج إلى مزيد من البحث والتنقيب، لما لها من ارتباط بنظرية العامل، وقضايا التركيب والمواقع. وإن يسر الله لي ولوج سلك الدكتوراه، سأشتغل على هذا الموضوع من منظور دلالي تركيبي. والحمد لله ربي العالمين.

لائحة المصادر و المرجع

- القرآن الكريم برواية ورش.

- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط:1، 1980م.

- نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب، ط: 1، 1425 هـ/ 2004م.

- لسان العرب، أبو الفضل جمال محمد الدين ابن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، لبنان بيروت.

- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تح: محمد محمود شاكر، دار المدني، جدة - السعودية.

- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافى الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تح: أحمد حسن مهدلي/ علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 1، 2008م.

- شرح المفصل، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي - ليبيا، ط: 2، 1996م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، احمد بن عبد النور المالقي، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا.

- ديوان امرئ القيس، 19.

- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تح: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:1، 1408 هـ/1988م.

- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: فايز زكي محمد ديابا، دار السلام، القاهرة مصر، ط: 1، 1423هـ/2002م.

- تعلق شبه الجملة في نهج البلاغة، محمود عبد حمد اللامي، أطروحة الدكتورة، جامعة بابل كلية التربية قسم اللغة العربية.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان.

- إملاء ما من به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،22.

- النحو الوافي، عباس حسن، ، دار المعارف، مصر، ط: 3، 1974م.

- المنصف شرح التصريف، ابو الفتح عثمان ابن جني، تح: إبراهم مصطفى و عبد الله أمين، وزارة المعارف العامة، إدارة إحياء التراث، ط: 1، 1373هـ/ 1954م.

- المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، ط: 1، 1425هـ/ 2004م.

- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تح: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972م.

- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت لبنان، ط: 3.

- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، 1994م

- اللباب عي علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط: 1، 1430 هـ/ 2009م.

- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان (سيبويه)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط: 3، 1408هـ/ 1988.

- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء – المغرب، 1430 هـ/ 2009م.

- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة أم القرى، الكويت، ط: 1، 1984م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1413 هـ/ 1992م.

- الجمل، عبد القاهر الجرجاني، تح: علي حيدر، دمشق سوريا، 1392هـ/1972م.

- التعليقة على المقرب، شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو، تح: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمان الأردن، ط: 1، 2004 م.

- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دا النهضة العربية، بيروت لبنان، ط: 1، 1426هـ/2004م.

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض السعودية، ط: 1، 1426هـ/ 2005م.

- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر (ابن الحاجب)، تح: موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق، 1402 هـ/ 1989م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط: 1، 2002م.

- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط: 2، 1429 هـ – 2008 م

- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب سوريا، ط: 5، 1409هـ/1989م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، ط 1، دار الفكر، دمشق سوريا، 1368هـ / 1964م.

- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر.

- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر.

- الصحاح، للجوهري، تحقيق عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين.

- التعريفات، للشريف علي محمد الجرجاني، تحقيق مركز كشمير علوم اسلامي، ط1

- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1.

- إرشاد المسالك، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد السهاي، أضواء السلف.

- أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود، بيروت لبنان، ط .

- التصريح على التوضيح، للأزهري، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1.

- الجمل في النحو، لابن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405 هـ / 1985م.

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، لفاضل صالح السمرائي، ط2، 2007 1427، دار الفكر.

- الخصائص، لأبي فتح عثمان بن حني، المكتبة العلمية.

- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، لمحمد حماسة، كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

- الكليات، للكفوي، مؤسسة الرسالة.

- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، لمحمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، ط3.

- المقتضب، للمبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة.

- توضيح المقاصد، للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1.

- حاشية الصبان، شرح الأشموني، تحقيق: عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية.

- شرح اللمع، لابن الحسين الباقولي، تحقيق ودراسة محمد أبو عبادة، 1411هـ / 1990م، إدارة الثقافة والنشر.

- شرح المكودي على الألفية، لصالح المكودي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، 2005م.

- كشف المشكل في النحو، لابن حيدرة اليمني.

- مدخل إلى علم اللغة، لمحمود فهمي حجازي، دار قباء..

فهرس المحتويات

ظاهرتا التعلق والحكاية النحوية

هذا الكتاب

لقد شهد النحو العربي مجموعة من النظريات النحوية التي شكلت منه نسقا علميا، وهو الذي يعرف في الدراسات اللغوية الحديثة بضوابط الفكر النحوي. ولعل أبرز هذه النظريات وأشهرها في التراث النحوي: نظرية العامل، إذ حاول النحاة من خلالها تفسير ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، وتحليل العلاقات القائمة بين عناصر الجملة العربية، فقالوا بعلل البناء والإعراب، وأصول الإعمال، ونظرية الأصل والفرع في العمل، إلى غير ذلك من المصطلحات المتداولة في عرف النحاة. وبذلك قامت نظرية العامل في النحو العربي على ثلاثة أقطاب هي: العامل والمعمول والعمل. فيكون العامل هو الجالب للأثر الإعرابي ومسببه، والمعمول حامله ومتلقيه، والعمل هو أثر العامل في المعمول، المتمثل في المجاري أو الحركات الإعرابية كما صرح بذلك سيبويه.

وبذلك أصبح النحاة لا يتصورون علامة إعرابية في التركيب بدون عامل، فإن لم يكن ظاهرا، فهو مستتر، فلا يدخرون جهدا في طلبه، فهم واجدوه لا محالة. ومن تم أصبحت عناصر التركيب في تصورهم خاضعة لسلطان العامل. لكن في المقابل وجدت في اللغة بعض الظواهر التي لا تنضبط للتحليل القائم على نظرية العامل، وهو ما يمكن أن نلمسه في ظاهرتي التعلق، و الحكاية النحوية أو الجمل المقفلة. فهي ظواهر ذات طابع مخصوص، فهي لا تخضع للتحليل القائم على نظرية العامل ولا تتجاوب معه. لذلك عقدنا هذا الكتاب تحت عنوان: ظاهرتي التعلق والحكاية النحوية في ضوء نظرية العامل. إذ حاولنا من خلاله تتبع هاتين الظاهرتين في الأبواب النحوية، وجمع ما تناثر منها في أقوال النحاة، وعرضها على ميزان نظرية العامل.